التَّطْرِيق

لِإِعْلَالِ المُحَدِّثِينَ بِعِلَّةِ

لُزُومِ الطَّرِيق

دِرَاسَة تَأْصِيلِيَّة وَتَطْبِيقِيَّة

مِن خِلَالِ كِتَابِ العِلَلِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي رَحِمَهُ اللهُ ٣٢٧هـ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

تطلب منشوراتنا من:

- دار الأفهام - الرياض
- دار العلم - بلبيس - الشرقية - مصر
- مكتبة وتسجيلات **ابن القيم** الإسلامية - أبوظبي
- دار ابن حزم - بيروت
- دار المحسن - الجزائر
- مكتبة الإرشاد - استانبول
- دار الفلاح بالفيوم

فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار

رسائل في علوم الحديث وعلله (٢)

التطريق
لإعلال المحدثين بعلة لزوم الطريق

دراسة تأصيلية وتطبيقية
من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رحمهما الله ٣٢٧هـ

كتبه
الفقير إلى عفو ربه ورحمته
محمد بن إبراهيم الشتوي
خادم العلم وطلابه - أستاذ السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن (علم العلل) من أجلِّ علوم الحديث قدراً، وأدقِّها بحثاً، وأشرفها فضلاً، وأغمضها كشفاً، ولهٰذا لم يتكلم فيه إلا كبار الأئمة النقاد الحافظين، الذين وهبهم الله ملكةً تامةً، وعقلاً وافياً، وفهماً ثاقباً، ومعرفةً واسعةً بأحوال الرواة، ومراتب الثقات، واستيعاباً للمرويات، وجمعاً للطرق، واستحضاراً لوجوه الٱختلاف، مع يقظةٍ كاملة، وفطنةٍ دقيقة، وذكاء مُتَّقدٍ، يقارنون به بين الروايات، ويوازنون الطرق، ويُعملون القرائن؛ حتىٰ يدركوا مظان الغلط، ومكامن الخطأ، ومداخل الخلل.

وإنما كان البحث في العلل من أصعب المباحث في علوم الحديث؛ لأنه لا يكون أصلاً إلا في أحاديث الثقات ونحوهم.

قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يُعلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديثٍ له علة؛ فيخفىٰ عليهم علمه،

فيصير الحديث معلولاً».[١]

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية: «يُضعِّفون من حديث الثقة - الصدوق الضابط - أشياء تبين لهم أنه غلط فيها؛ بأمور يستدلون بها، ويُسمون هٰذا: علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم؛ بحيث يكون الحديث قد رواه ثقةٌ ضابطٌ، وغلط فيه»[٢].

ولهٰذا عرَّف ابن الصلاح الحديث المعلَّ في مقدمته؛ بقوله:

«هو الحديث الذي ٱطُّلع فيه علىٰ علةٍ تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها»[٣].

وأساس البحث في العلل:

البحث في القرائن المختلفة، التي يمكن الترجيح بها بين الروايات، وهي أنواعٌ وألوانٌ وصورٌ شتىٰ، لا تكاد تنحصر؛ لأنها تتنوع بحسب أفراد الأحاديث والروايات، ومنها ما يكون في المتن، ومنها ما يكون في الإسناد.

وأعظمها بحثاً، وأوسعها تعليلاً ما كان في (الإسناد):

فمنها: ما يكون في أحوال الرواة، ومراتبهم، واختصاصاتهم.

ومنها: ما يكون في أحوال الرواية، وطرق التحمل والأداء.

ومنها: ما يكون في الٱختلاف بين الرواة، أو على الرواة.

ومنها: ما يكون سببه المخالفة لغيره من الرواة.

ومنها: ما يكون سببه التفرد أو الٱنفراد، عن باقي الرواة.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٥٢.

(٣) علوم الحديث له ص ٨١.

ومنها: ما يكون بسبب الغرابة أو الشذوذ أو النكارة.

ومنها: ما يكون سببه أحاديث أخرىٰ غير الحديث المعلِّ.

هٰذا؛ ومن مسالك التعليل الخفية الدقيقة التي قد تبدو للناظر - أول وهلةٍ -**أنها جاءت علىٰ وجه العكس**:

«التعليل (بلزوم الطريق) وسلوك الجادة»

حيث يرجحون الطريق الغريب، وفي المقابل يُعِلُّون الطريق المشهور، الذي هو الجادة المعروفة المسلوكة، التي رويت بها الروايات الأكثر في مقابل الطريق الآخر الذي ليس كذلك.

ومن أشهر من اشتهر عنه التعليل بهٰذِه العلة:

الإمام الناقد أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي **٢٧٧** هـ.

فقد أكثر من الإعلال بهٰذا، وعبَّر عنه بقوله: «لزم الطريق» ولا أعلم أحداً شاركه في هٰذا التعبير، كما أشار إليه الحافظ ابن رجب[١].

كما عبَّر الإمام أبو حاتم أيضاً عن هٰذِه العلة؛ بقوله: «**كان أسهل عليه**» في ثلاثة مواضع **(٩٤٥) (١٠٦٥) (١٦٦٧)**.

كذلك مواضع من العلل عند أبي حاتم وعند غيره من المتقدمين والمتأخرين: يُعلون فيها الحديث بهٰذِه العلة؛ لٰكن لا يعبرون عنها، إما أن يكتفوا بالتعبير عن غيرها من العلل المشاركة لها، أو يُعلون و لا يعبرون عن شيء أصلاً، وهٰذا كثيرٌ جداً، لاسيما عند الإمام الدارقطني في علله، وكذلك أبو حاتم في العلل، وانظر مثالاً لها عنده الأرقام: **(٤٣) (٢٢٣) (١٢٢٢) (١٢٤٧) (٢٠٣٣)** وغيرها.

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٢٦.

أسباب اختيار الموضوع

١- منزلة علم العلل من علوم السنة النبوية، ودوره في نقد الحديث نقداً دقيقاً.

٢- حاجة المتخصصين إلىٰ معرفة منهج الأئمة النقاد؛ في أنواع العلل، وطريقة كشفها، والوقوف علىٰ تطبيقاتهم.

٣- أن دراسة هٰذِه العلل: نوعاً نوعاً، وتأصيلها، ودراسة أمثلتها من خلال ٱستعمالات الأئمة لها؛ هو السبيل الصحيح للوقوف علىٰ ضوابط التعليل بها.

الدراسات السابقة

هٰذا البحث - حسب ٱطلاعي - أول بحثٍ تأصيلي وتطبيقي؛ لهٰذِه العلة (لزوم الطريق).

ولم أقف علىٰ من كتب في هٰذِه العلة سوى الأستاذ الدكتور الشيخ خالد بن منصور الدريس في مجلة (جامعة الملك سعود) العلوم التربوية والدراسات الإسلامية: العدد (١٧)، ص ٨٩٥ -٩٤٤، ١٤٢٥هـ، تحت عنوان: (سلوك الجادة، وأثره في إعلال الحديث).

ولم أطلع عليه إلا بعد ٱنتهائي من طباعة هٰذا الكتاب، حيثُ ذكرتُ كتابي هٰذا لأخي فضيلة الشيخ أ د. عبد العزيز اللحيدان رفعه الله بالعافية، فذكر لي هٰذا البحث في مجلة جامعة الملك سعود، وزودني صورةً منه، فوجدت أخي فضيلة الشيخ أ د. خالد الدريس قد ٱجتهد في تعريف هٰذِه العلة (سلوك الجادة)، واستعرض تاريخ هٰذِه العلة (سلوك الجادة)، وذكر من أخذ بها من الأئمة النقاد، ونقل جملةً من النصوص - حسب الترتيب التاريخي - التي حكىٰ فيها الأئمة هٰذِه العلة، وقد أشرتُ إليه بعد ذلك في موضعه من هٰذا الكتاب.

وهٰذا البحث الذي بين يديك: دراسةٌ لهٰذِه العلة: دراسةً تأصيليةً وتطبيقيةً، من خلال (ما نص عليه) الإمام الناقد أبو حاتم - في العلل - أنه معلٌ بعلة (لزم الطريق) فقط.

خطة البحث

وقد جعلته في مقدمة، وفصلين، وخاتمة:

أما المقدمة، فهي ما بين يدي القارئ.

أما الفصل الأول: الدراسة التأصيلية للإعلال بلزوم الطريق: وتحتها ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف (لزوم الطريق) لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هٰذِه العلة.

المبحث الثالث: الفرق بين لزوم الطريق، وقسيمه، وضده.

المبحث الرابع: الأنواع الحديثية التي يقع فيها لزوم الطريق.

المبحث الخامس: ضوابط التعليل بـ (لزوم الطريق).

المبحث السادس: مواقف النقاد من الإعلال بـ (لزوم الطريق).

أما الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتحتها ثمانية أحاديث: وتحت كل حديث ثمانية عناصر:

١- نص ابن أبي حاتم في العلل.

٢- تخريج الحديث تخريجاً واسعاً.

٣- الدراسة لنص ابن أبي حاتم.

٤- دراسة مدار الإسناد.

٥- كشف وجوه الاْختلاف في الحديث.

٦- عرض أقوال النقاد حول الاْختلاف الواقع فيه.

٧- وجه التعليل عند أبي حاتم.

٨- الحاصل مما تقدم، وفيه خلاصة الترجيح.

منهج البحث

* أولاً: الدراسة التأصيلية لهٰذِه العلة:

١- جمعت فيها طريقة (البحث الاْستقرائي) ثم (البحث التحليلي) لكل ما ورد عن الأئمة من العبارات التي يعبرون بها عن هٰذِه العلة؛ وخصوصاً ما ورد عند الإمام ابن أبي حاتم في كتابه العلل؛ لأنه محل البحث التطبيقي.

٢- جمعت كل ما وقفت عليه - مما ورد عن الأئمة النقاد في الإعلال بهٰذِه العلة - من مواضع عباراتهم وأمثلتها عندهم.

٣- اجتهدت في اْستقراء حقيقة هٰذِه العلة، وما تمتاز به عما سواها، وما يدخل تحتها من أنواع علوم الحديث، والضوابط التي يمكن ضبطها بها.

* ثانياً: الدراسة التطبيقية لهٰذِه العلة:

١- أنقل النص من العلل لابن أبي حاتم نصاً، وأعزوه إلىٰ موضعه فيها، مقتصراً علىٰ ما صرح فيه بالحكم بـ (لزوم الطريق).

٢- أخدم هٰذا النص بالدراسة الحديثية: تخريجاً، وإسناداً؛ بما يكشف وجه الإعلال.

٣- أعرض وجوه الاْختلاف الواردة، ومحل الإعلال الذي ذكره ابن أبي حاتم من هٰذِه الوجوه، مع مقارنة حكمه مع حكم غيره من النقاد.

٤- أختم كل نص؛ بعنوان: (الحاصل) أذكر فيه خلاصة الحكم،

ومدى الموافقة أو المخالفة له، مع بيان وجوه الترجيح.

أما **الخاتمة**: فقد ذكرت فيها أهم النتائج من خلال هٰذا البحث.

وأخيراً؛ فشكر اللهُ لكل مَنْ أمدني بفائدة، أو قدّم نصيحة، فجزاه الله عني خيرًا وعن أهل الحديث - خير ما جزى الصالحين من عباده، وأحسن الله لنا وله الخاتمة والعاقبة، إنه جواد كريم.

وقد جعلته تحت عنوان:

التطـــريق لإعلال المحدثين بِعِـلَّـةِ

«لزوم الطريق»

دراسةٌ تأصيليةٌ وتطبيقيةٌ

من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم رَحِمَهُمَا الله

وألفت نظر القارئ إلىٰ أن العزو إلى المصادر يختلف باختلاف أحوالي: مرةً أعزو إلى الطبعات المعتمدة، ومرةً إلىٰ ما تيسير في يدي، ومرةً إلى الموسوعات الآلية، وخصوصاً الموسوعة الشاملة، وجوامع الكلم.

وأسأل الله تعالىٰ أن ينفع بهٰذا الكتاب، وأن يجعله علماً نافعاً، لكاتبه وقارئه وناشره، وذخراً لنا جميعاً يوم نلقاه؛ إنه تعالىٰ جواد كريم.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله أجمعين.

كتبه

خادم السنة الشريفة

حمد بن إبراهيم الشتوي

hhhh1433@gmail.com

الفصل الأول

الدراسة التأصيلية للإعلال بلزوم الطريق:

* وتحته ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف (لزوم الطريق).

المبحث الثاني: ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هٰذِه العلة.

المبحث الثالث: الفرق بين (لزوم الطريق) وقسيمه، وضده

المبحث الرابع: الأنواع الحديثية التي يدخلها الإعلال بلزوم الطريق.

المبحث الخامس: ضوابط التعليل بـ (لزوم الطريق).

المبحث السادس: مواقف الأئمة النقاد من الإعلال بـ (لزوم الطريق).

المبحث الأول

* تعريف (لزوم الطريق) لغةً واصطلاحاً:

وتحته مطلبان:

* المطلب الأول: تعريف (لزوم الطريق) في اللغة:

أ- أما تعريفه باعتبار مفرديه:

١- فاللزوم في اللغة؛ من: لَزِم، يَلْزَمُ، لَزْماً، ولُزُوماً.

وهو في اللغة: الملازمة للشيء، والدوام عليه.

لسان العرب ٥/ ٤٠٢٧، تاج العروس ٩/ ٥٩.

قال ابن فارس: اللام، والزاي، والميم: أصلٌ صحيحٌ، يدل علىٰ: مصاحبة الشيءِ بالشيءِ دائماً. اهـ.

معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٤٥.

فاللزوم؛ بمعنىٰ: ملازمة الشيء، ومداومته، والاستمرار عليه.

٢- والطريق في اللغة؛ من: طَرَق يَطْرُق، طَرْقاً، من باب: قَتَلَ.

وهو في اللغة: السبيل المعروف، الذي تطرقه الناس بالسير عليه، يذكر ويؤنث.

ويقال في جمعه: أَطْرُقَةٌ، وطُرُوقٌ، وطُرُقٌ، وجمعها: طُرُقَات.

وجاء الطريق معرفاً بـ (أل) علىٰ سبيل التعريف والتفخيم[١].

ب - أما تعريفه باعتباره مركباً:

---

(١) لسان العرب ٤/ ٢٦٦٥، المصباح المنير ص ١٤١.

فلزوم الطريق:

«الاستمرار في الأخذ بطريقٍ معروفٍ».

أو «الاستمرار في سلوك الطريق المسلوك».

أو «استدامة الأخذ بالسبيل المعروف».

هٰذِه بعض التعبيرات التي يمكن أن يحمل عليها تعريفه مركباً، كما تدل عليه لغة العرب، وكل ما كان في معناها؛ فهو كذلك.

* المطلب الثاني: تعريف (لزوم الطريق) في ٱصطلاح المحدثين:

قبل سياق التعريف الذي يمكن ٱختياره؛ لهٰذا المصطلح الحديثي النقدي، لابد من ٱستعراض لمحةٍ يسيرة من سياقات الأئمة والمصنفين في هٰذا الباب؛ علىٰ وجه الٱختصار:

١- أما أبو حاتم: فقد سقت في القسم التطبيقي النصوص الثمانية الواردة بالتعليل بـ (لزوم الطريق).

٢- ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري؛ فكان أول من أدخل التعليل بـ (لزوم الطريق) في أجناس العلل العشرة، فجعله التاسع، واكتفىٰ بضرب المثال (معرفة علوم الحديث ص ٣٧٢):

- ذَكَر حديث الٱستفتاح بإسناده، من طريق المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعاً.

- ثم قال: لهٰذا الحديث علةٌ صحيحةٌ، والمنذر بن عبد الله: **(أخذ طريق المجرة فيه)**.

- ثم ساق الحديث بإسناده، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي، مرفوعاً.

- ثم قال: «وهٰذا مخرَّجٌ في الصحيح لمسلم». اهـ حديث رقم (٧٧١) من صحيح مسلم.

٣- ثم جاء ابن رجب الحنبلي من بعده بزمانٍ؛ فتوسَّع في الكلام علىٰ هٰذِه العلة؛ بما يعتبر مرجعاً لكل من جاء بعده، في شرحه لعلل الترمذي ٢/ ٧٢٥؛ قال: «فإن كان المنفرد - مع سوء حفظه - قد سلك (الطريق المشهور) والحفاظ يخالفونه: فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن (الطريق المشهور) تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً؛ فيسلكه من لا يحفظ».

وقال ٢/ ٢٧٦: «يعني: أن رواية ثابت، عن أنس (سلسلةٌ، معروفةٌ)، مشهورةٌ، تسبق إليها الألسنة والأوهام؛ فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة؛ فإن في إسناده ما يُستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ». اهـ.

وقال في فتح الباري في شرحه لصحيح البخاري ٥/ ٣٥: «عروة، عن عائشة: (سلسلةٌ معروفةٌ)، يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف: عروة، عن ابن عمر؛ فإنه (غريب)، لا يقول إلا حافظ متقن». اهـ.

٤- ثم جاء الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦١٠، ٦١١، ٦٦٠، ٦٦١.

٥- ثم تلميذه السخاوي في فتح المغيث ٢/ ١٤٥، ١٤٦.

٦- ثم السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٤٢٦ جعله النوع التاسع في

العلل، تبعاً للحاكم النيسابوري؛ فقال السيوطي: «التاسع: أن يكون طريقه معروفةً، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق - بناءً على الجادة - في الوهم». اهـ.

وذكر المثال الذي ذكره الحاكم، ثم قال: «قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة». اهـ.

٧- وفي العصر الحاضر شارك العلامة الناقد المحقق

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله؛ فقال في كتابه التنكيل ٢/ ٦٧: «وهكذا الخطأ في الأسانيد: أغلب ما يقع بسلوك الجادة: فهشام بن عروة: - غالب روايته: عن أبيه، عن عائشة.

- وقد يروي: عن وهب بن كيسان، عن عبيد ابن عمير.

فقد يسمع رجلٌ من هشام خبراً بالإسناد الثاني، ثم يمضي على السامع زمانٌ، فيشتبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام؛ بالسند الأول، علىٰ ما هو (الغالب المألوف).

ولذا تجد أئمة الحديث؛ إذا وجدوا راويين ٱختلفا؛ بأن رويا عن هشام خبراً واحداً:

- جعله أحدهما: عن هشام، عن وهيب، عن عبيد.

- وجعله الآخر: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

فالغالب أن يقدموا الأول، ويُخطِّئوا الثاني.

هٰذا مثالٌ، ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هٰذا ما لا يحصىٰ». اهـ.

وقال في حاشيته علىٰ موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٧١: «المعروف عندهم أنه إذا وقع الٱختلاف علىٰ وجهين، فأقربهما أن

يكون خطأً هو الجاري على الجادة، أي: الجاري على الغالب». اهـ.

٨- ثم كتب في هٰذا الأستاذ الدكتور ماهر الفحل في كتابه: الجامع في العلل والفوائد ٢/ ٣٧٩، قال: «ومعنىٰ (سَلَكَ الجادةَ ولزمها) أي: سار علىٰ (الغالب والأشهر)، فهي تقال لمن ذهب في روايته أو حكمه إلىٰ ما غلب في ذلك الباب من الروايات أو الأحكام».

ثم قال: «ويكون أحياناً نوعاً من أنواع وقوع الرواة أو النقاد في الوهم، فإن بعض الرواة يكون معروفاً بالرواية عن شيخٍ معين، أو بإسنادٍ معين؛ كروايته: عن أبيه، عن جده، فتكون أغلب أحاديثه بهٰذا الإسناد الذي ٱشتهر به، ولكنه قد يُحدِّثُ بحديثٍ بغير الإسناد، فيأتي بعض الرواة بعده فَيَهِمُ ويقلب هٰذا الحديث، فيرويه بذلك الإسناد الشهير، فيقال له: سلك الجادة؛ فوهم».

ثم قال: «فسلوك غير الجادة دالٌ علىٰ مزيد التحفظ، و(السلسلة المعروفة) تسبق إليها الألسن، بخلاف (السلسلة الغريبة) لا يقولها إلا حافظ». اهـ.

٩- وذكر الأستاذ عبد الله بن يوسف الجديع هٰذِه العلة، في كتابه تحرير علوم الحديث ٢/ ٧٤٢، فقال: «والمعنىٰ فيه: أن يروي الحديث ثقتان، فيجريه أحدهما علىٰ (المعتاد في أسانيد شيخه)، والآخر علىٰ (غير المعتاد منها)، فمن خرج به عن المعتاد؛ فذلك قرينةٌ علىٰ إتقانه للرواية؛ إذ مثل ذلك يحتاج حفظه إلىٰ مزيد ٱحتياط، ولا يتفطن إليه إلا متيقظ، بخلاف ما جاء على الجادة». اهـ.

١٠- وقال صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الحميِّد في مقدمته لكتاب العلل لابن أبي حاتم ١/ ١١٨: «من المعلوم: أن هناك

بعض الأسانيد التي يكثر دورانها بسبب كثرة رواية الراوي، وكثرة الرواة عنه؛ كأبي هريرة رضي الله عنه الذي هو أكثر الصحابة روايةً، فإن بعض تلاميذه أكثروا من الرواية عنه، وبعض تلاميذهم أكثروا من الرواية عنهم، وربما تلاميذهم أيضاً، وهكذا.

فكثرة تداول أحد هٰذِه الأسانيد بصورة واحدة تجعله (إسناداً مشهوراً)، ويسمىٰ عندهم: طريقاً، أو جادةً، أو مجرةً؛ يسهل حفظه؛ كما يسهل سلوك الناس للجادة التي يمشون عليها.

وربما جاء حديثٌ آخر يشترك مع هٰذا الإسناد المشهور

(الجادة) في بعض رجاله، ويختلف في بعضهم الآخر، فيرويه بعض الرواة؛ فَيَهم، فيذكر الإسناد المشهور بتمامه؛ بحكم الاشتراك في بعضه، فينبه العلماء علىٰ هٰذا الوهم، ويوضحون سببه». اهـ.

١١- وكتب الأستاذ الدكتور عادل الزرقي في كتابه قواعد العلل ص ٧٤: «فإنه إذا ٱختُلِف علىٰ قتادة - مثلاً - في حديثٍ، فرواه بعض أصحابه عنه، بسند غير مشهور، وآخر رواه عنه عن أنس رضي الله عنه، فإن جانب من رواه بالوجه الأخير يُضَعَّفُ؛ لاحتمال أن يكون وهم بسبب شهرة هٰذا السند عن قتادة.

ومثله: ما لو روىٰ ثقةٌ: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وغيره يرويه بسندٍ آخر أقلَّ شهرةً، ولذلك أمثلة كثيرة». اهـ.

١٢- وكتب الدكتور أبوبكر بن الطيب كالي في كتابه منهج الإمام أحمد في التعليل ص ٤٨٠: «هناك أسانيد كثيرةٌ مشهورةٌ ومتداولةٌ بين المحدثين، تُروىٰ بها أحاديث كثيرة، كـ:

«مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

و«أبي بردة، عن أبيه».

و«حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس». و«محمد بن المنكدر، عن جابر».

و«الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

و«الزهري، عن سالم، عن ابن عمر» وغيرها.

ومثل هٰذِه الأسانيد يُسرِع إليها اللسان، ويسبق إلىٰ ذكرها، فإذا كان الحديث عن مالك - مثلاً - فاللسان يسبق إلىٰ «مالك، عن نافع، عن ابن عمر» وقد يكون هٰذا الحديث عن غيره.

وقد يكون الحديث «عن حماد بن سلمة، عن ثابت مرسلاً» لٰكن يرويه بعض الضعفاء، فيسبق إلىٰ لسانه الطريق المشهور المعهود، فيرويه متصلاً: «حماد، عن ثابت، عن أنس» وهكذا.

ثم قال: فمثل هٰذِه الأخطاء الإسنادية يَستدِلُّ عليها النقادُ بمخالفة الراوي لغيره ٱبتداءً، ثم يضاف إليها (سلوكه الطريق المعهودة) والتي يُعبِّر عنها النقاد؛ بقولهم: «لزم الطريق» أو «سلك الجادة» أو «أخذ طريق المجرة» ونحوها». اهـ.

١٣- ثم كتب الأستاذ الدكتور خالد بن منصور الدريس بحثاً في مجلة جامعته: جامعة الملك سعود العدد (١٧) ص ٨٩٥ - ٩٤٤ في ١٤٢٥هـ، فقال في تعريفه: «وبناءً علىٰ كلامه رحمه الله - يعني ابن رجب - وعلىٰ تأمل نصوص العلماء وعباراتهم وتطبيقاتهم؛ يمكن تعريف هٰذا المصطلح بما يلي: «**رواية الراوي لحديثٍ؛ بإسنادٍ مشهورٍ سهلٍ، مخالفاً فيه؛ من هو مثله، أو أقوىٰ منه: صفةً أو عدداً**». اهـ.

* وبعد عرض هٰذِه الأقوال:

فإن ما سبق من الأقوال الشارحة لمعنىٰ (لزوم الطريق) يُقرِّب المعنى التعريفي، والحد الاصطلاحي؛ لاسيما ما كتبه صاحب الفضيلة د. خالد الدريس؛ فإنه تعريفٌ علىٰ طريقة الحدود، لكنَّ فضيلته أورد في تعريفه مسألتين:

الأولىٰ: حصره (لزوم الطريق) وسلوك الجادة؛ في خصوص التحويل من إسنادٍ إلىٰ إسنادٍ سهلٍ مشهور.

الثانية: جزمه بأن التعليل بـ (لزوم الطريق) لا يكون إلا إذا خالف السالكَ من هو مثله، أو أقوىٰ منه.

أما الأولىٰ؛ فالواقع عند المحدثين استعمال هٰذا التعليل بـ (سلوك الجادة) فيما هو أوسع من هٰذا المعنىٰ، كما سيأتي تفصيله في المبحث الرابع.

حيث يدخل فيه كل (ما يؤثر في الإسناد) وسببه (سلوك الجادة)؛ من: رفع الموقوف، ووصل المرسل، والمصحَّف والمحرَّف، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمقلوب سنده وهماً، ونحوها، نعم وقع البحث في هٰذِه العلة أوسع وأوسع في صورة السلاسل الثلاثية أو الثنائية المشهورة، كما سيأتي.

وأما الثانية؛ فلم أقف علىٰ من نصَّ عليها، والواقع أنه يمكن التعليل بهٰذِه العلة؛ ولو بين ثقة وضعيف، بل ولو بين ضعيفين كذلك.

دليلٌ وقرينةٌ زائدةٌ؛ في الدلالة علىٰ وقوع الخطأ ممن (لزم الطريق) ليس إلا، نعم إذا كان السالك للجادة مخالفاً لمن هو أقوىٰ منه أو حتىٰ مثله؛ كان هٰذا آكد في ثبوت العلة.

وعليه؛ فإنه يمكن تعريف (لزوم الطريق) ٱصطلاحاً؛ بقولنا:

«مخالفة الراوي؛ بسياق الإسناد، علىٰ ما جرت به عادة الإسناد: وهماً أو تلقيناً»

فتضمن هٰذا التعريف أربعة أركان:

الركن الأول: المخالفة، فهٰذا الإسناد جاء مخالفاً لإسنادٍ آخر أو أكثر، جرىٰ هٰذا علىٰ عادة الإسناد، وجرىٰ مخالفه علىٰ خلاف العادة. فهٰذا (لزم الطريق) وسلك الجادة، وذاك خالفها.

الركن الثاني: ٱختصاص هٰذِه العلة بالإسناد، فهي لا تتعدىٰ سياق الإسناد في جميع صورها، كما سيأتي في المبحث الرابع.

إما أخذاً بالإسناد الثلاثي أو الثنائي المشهور، أو بنقص راوٍ على العادة، أو غيرها من الأنواع المختلفة المشار إليها.

الركن الثالث: كون المخالفة وقعت علىٰ ما جرت به عادة الإسناد بنوعيه:

١- هٰذا الإسناد بخصوصه، فيسلك فيه الطريقة المعتادة الغالبة في سياقه، كسلاسل الأسانيد المشهورة.

٢- الإسناد بمعناه العام، كالرفع في مقابل الوقف، والوصل في مقابل الإرسال، والخطأ في المؤتلف والمختلف، والمصحَّف والمحرَّف، والمتفق والمفترق، ونحوها مما سيأتي.

الركن الرابع: تحديد سبب الخطأ بنوعيه فقط، فإن هٰذا الخطأ إنما يقع علىٰ ثلاثة وجوه:

١- التعمد: وهٰذا نوعٌ من الكذب، وهو الذي يسميه أهل الحديث: «سرقة الحديث».

وهٰذا خارج محل البحث.

٢- الوَهَم والغفلةُ والذهول: وهٰذا هو الأصل في سبب الوقوع في علة (لزوم الطريق) وسلوك الجادة غالباً.

٣- التلقين: وهو مركبٌ من الوهم والغفلة، مع قبول تلقينه لمن يلقنه، وهو سببٌ آخر تالٍ للسبب السابق.

وقد عبَّر عن هٰذِه الثلاثة ابن عدي في الكامل ٣/ ١٢٥٤ في ترجمة سفيان بن وكيع، فقال:

«وهٰذا قد زلَّ فيه سفيان بن وكيع، أو: لُقِّن، أو: تعمد؛ حيث قال: ثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، وكان هٰذا الطريق أسهل عليه».

المبحث الثاني

* ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هٰذِه العلة:

وتحته ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول: سياق ألفاظهم:

الإعلال بـ (لزوم الطريق) سلكه الأئمة النقاد في مواضع شتىٰ من بحوثهم؛ في النقد، والإعلال، والرجال، والسؤالات، وكتب علوم الحديث.

وبعضهم قد يُعل بهٰذِه العلة، مع غيرها من العلل، كما في بعض تطبيقات أبي حاتم في الأحاديث التي محل الدراسة هنا.

وبعضهم قد يُعل بهٰذِه العلة، لكنه لا ينص عليها، بل قد يصير إلى التصريح بالإعلال بغيرها أحياناً؛ من الحفظ والضبط، أو الملازمة، أو بما فيه من الشواهد التي يتقوىٰ بها، كما يصنع ابن المديني، والنسائي، والدارقطني.

وقد وقفت من عبارات الأئمة في التعبير عن هٰذِه العلة

علىٰ ما يلي:

١- «**من أين يقع علىٰ هٰذا**»: عبَّر به سفيان بن عيينة، ومعناه: أن الإسناد الراجح: إسنادٌ غريبٌ، في مقابل إسنادٍ مشهورٍ، تسبق إليه الألسنة، فحفظ هٰذا الإسناد الغريب - في مقابل المشهور - دالٌ علىٰ مزيد الحفظ، وذاك دالٌ علىٰ سبق اللسان إلى المشهور. ٱنظر العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله عن أبيه ٢/ ١٥٢.

وكذلك عبَّر الإمام أحمد؛ قال: «من أين يقع شعبة علىٰ أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل؟!».

المصدر السابق ١/ ٤٦٣ (١٠٥٨) وشرح علل الترمذي ٢/ ٧٢٩.

٢- «**هٰذا كان أهون عليه**»: عبَّر بها سفيان بن عيينة أيضاً؛ في نفس الحديث السابق قبله، ومعناه: أن الإسناد المرجوح: إسنادٌ مشهورٌ، يهون على اللسان أن يصير إليه، في مقابل ذاك الإسناد الغريب. ٱنظر المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/ ٧٠١.

٣- «**كان أهون علينا من أن نجيء بهٰذا الإسناد الشديد**» عبَّر بهٰذا سفيان بن عيينة، في نفس الحديث الذي قبله، ومعناه كالتعبير السابق. ٱنظر المعرفة للفسوي ٢/ ٧٠٧، والسنن الكبرىٰ للبيهقي ٦/ ٢٨٣.

٤- «**من أين جاء بهٰذا الإسناد**» عبَّر بهٰذا عبد الرحمن بن مهدي، ومعناه كالتعبير الأول. ٱنظر المصدر السابق.

٥- «**هٰذا أهون عليك**» عبَّر به الإمام يحيى القطان، لما أخطأ شيخه الثوري في حديث؛ فقال له: أخطأت يا أبا عبد الله، هٰذا أهون عليك - يعني: إسناد عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - قال سفيان: كيف هو يا يحيىٰ؟ قال يحيىٰ: فقلت: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أم سلمة، فقال سفيان: صدقت يا يحيىٰ».

ٱنظر تاريخ بغداد ١٤/ ١٣٦، ١٣٧.

٦- «**اتَّبع المجرَّة**» عبَّر به الإمام الشافعي، ومعناه: أنه أخذ الطريق المشهور؛ لأن المجرة: هي الطريق المأثور الذي يسلكه الناس.

انظر آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٢٧، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٧٢ (٢٨٦) وقال عنه: «**أخذ طريق المجرة فيه**» ومثله في

السنن الكبرىٰ للبيهقي ٣/ ١٤٧ (٤٤٩٢)، من قول البيهقي، ولم أقف عليه من قول ابن خزيمة؛ الذي نسبه بعضهم إليه. وكذلك ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه ٣/ ٢٢٦.

٧- «**يحيلون عليه**» عبَّر بها الإمام أحمد بن حنبل، ومعناه: أنهم إذا غلطوا في الإسناد؛ أحالوا في سياق بقيته إلى الإسناد المشهور؛ لأنه هو المتداول الذي تسبق إليه الألسنة.

قال الإمام أحمد: (أهل المدينة) إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر، عن جابر.

و(أهل البصرة) يقولون: ثابت، عن أنس، يحيلون عليهما. اهـ.

وقال رحمه الله: وكان (ثابت) يحيلون عليه في حديث أنس، وكانوا يحيلون: ثابت، عن أنس، وكُلَّ شيءٍ لثابت روي عنه، كانوا يقولون: ثابت، عن أنس. اهـ.

انظر شرح علل الترمذي / ابن رجب ٢/ ٥٠٢.

٨- «**حملوا أحاديثه علىٰ جُلِّ حديثه**» عبَّر بهٰذا الإمام أحمد أيضاً، ومعناه كالذي قبله، **قال** رحمه الله: «عمارة بن زاذان يروي عن ثابت أحاديث مناكير». ثم علَّل هٰذا بقوله: «هٰؤلاء الشيوخ رووا عن ثابت، وكان ثابت جُلَّ حديثه عن أنس، فحملوا أحاديثه عن أنس. اهـ.

شرح العلل ٢/ ٥٠١.

٩- «**يلحقون عنه إسناداً قد عرفوه**» عبَّر به الإمام أحمد أيضاً، ومعناه كالذي قبله، في مسائل الخلال، عن الميموني، أن أبا عبد الله سئل عن: الحكم بن عطية، فقال: «لا أعلم إلا خيراً» ثم قال: «هٰؤلاء الشيوخ إنما يلحقون عن ثابت عن أنس إسناداً قد عرفوه، أو كلمةٌ يشبهها». اهـ .

إكمال تهذيب الكمال ٤/ ١٠٣.

١٠- «**كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً، وكان يُعرف بجابر**، وكان يحدث عن يزيد الرقاشي، فربما حدَّث بالشيء مرسلاً، فجعلوه: عن جابر» هكذا عبَّر الإمام أحمد. مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٣٠٣.

١١- «**لزم الطريق**» عبَّر بهٰذا أبو حاتم الرازي وعُرِفَ به، وكذلك صاحبه أبو زرعة وحدهما، كما في الأحاديث الواردة في القسم الثاني من هٰذا البحث.

وكذلك فسَّر البيهقي مقالة الشافعي: «اتبع المجرة» فقال: يريد لزوم الطريق. معرفة السنن والآثار ٣/ ٤٣٤ (٥٢١١).

١٢- «**كان أسهل عليه**» عبَّر بها أبو حاتم الرازي، ومعناه: أن الإسناد المرجوح كان أسهل على الراوي حفظه، في مقابل الإسناد الغريب.

أنظر العلل لابنه ٣/ ٣٧٣ (٩٤٥)، ٥٣٤ (١٠٦٥)، ٤/ ٥٩٦ (١٦٦٧).

وكذلك عبَّر ابن عدي في الكامل له ١/ ٢٠٤ ترجمة أحمد بن محمد بن حرب؛ قال: «والمقري - مع ضعفه - أخطأ علىٰ حماد بن زيد؛ فقال: عن ثابت، عن أنس «وهٰذا الطريق كان أسهل عليه» وإنما هو: ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة».

١٣- «**كان أسهل عليه؛ لأنه الطريق الواضح**».

أو «**سلك الطريق الواضح؛ إذ كان أسهل عليه**».

قاله ابن عدي في الكامل ١/ ٤٢١، ٤٢٢ ترجمة أرطاه بن المنذر؛ قال: «وهٰذا خطأ أيضاً، وهٰذا الطريق كان أسهل عليه؛ إذا قال: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ لأنه طريقٌ واضحٌ، وبهذا الإسناد

أحاديث كثيرة».

وأيضاً ٢/ ٥٧٦ ترجمة جعفر بن عبد الواحد؛ قال: «وهٰذا - بهٰذا الإسناد - لا نعرفه إلا عن جعفر هٰذا، وقد سلك فيه جعفر الطريق الواضح؛ إذ كان أسهل عليه: عن سعيد، عن قتادة، عن أنس».

١٤- «**وهٰذا قد زلَّ فيه سفيان بن وكيع، أو: لُقِّن، أو: تعمد**؛ حيث قال: ثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، وكان هٰذا الطريق أسهل عليه، وإنما يرويه ابن وهب هٰذا: عن ابن لهيعة، وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل، عن الزهري».

هكذا عبَّر ابن عدي أيضاً في الكامل ٣/ ١٢٥٤ ترجمة سفيان بن وكيع، ويُنظر أيضاً ٤/ ١٣٩٦ ترجمة صدقة بن يزيد، ٥/ ١٨٢٨ ترجمة علي بن أبي بكر، وهو بحث جيد، وانظر ٦/ ٢٢٣٤ ترجمة محمد بن سليمان الأصبهاني، وانظر ٦/ ٢٢٨٨ ترجمة محمد بن الوليد بن أبان.

وهٰذا الحديث موجود ضمن الأحاديث الواردة عند ابن أبي حاتم وفي هٰذا البحث.

وعند ابن عدي أكثر من هٰذِه المواضع.

١٥- «**إسنادٌ محمولٌ، حمله الناس**» عبَّر بهٰذا الإمام الدارقطني، في سؤالات البرقاني له (٥٠٠)؛ قال:

«موسىٰ بن ثروان، ويقال: ابن سروان، عن طلحة بن عبيد الله بن كَريز، عن عائشة رضي الله عنها: إسنادٌ محمولٌ، حمله الناس». اهـ.

١٦- «**سلك فيها السهولة**» عبَّر به الخطيب البغدادي، في تاريخه ٣/ ٢٢٦؛ قال: «رأيت له أحاديث جماعةٍ، سلك فيها السهولة، واتبع في روايتها المجرة، وكان يحدث كثيراً من حفظه».

١٧- «**سلك به المحجة السهلة**» هكذا عبَّر الخطيب البغدادي أيضاً في كتابه: (الفصل للوصل المدرج في النقل) ١/ ٤٣٩.

١٨- «**جرىٰ على العادة المستمرة**» عبَّر بهٰذا الخطيب أيضاً، في تاريخه ٩/ ٤٤٠؛ قال: «فلعل الصفار سها، وجرىٰ على العادة المستمرة، عن ثابت، عن أنس، والله أعلم.

١٩- «**سلك الطريق المشهور**» عبَّر به الحافظ ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٧٢٥، قال: «قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ».

٢٠- «**سلك الجادة**» عبَّر بهٰذا الحافظ ابن حجر، في مواضع من مصنفاته، منها في الفتح ٣/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ قال:

«نعم الذي يجري علىٰ طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذةٌ؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دلَّ علىٰ مزيد حفظه».

وانظر ٩/ ٣٨٤، ٦٣٢، ١٠/ ٩٦، ١٤٦، ٣٦٤، ٤٤٤، وفي ١١/ ٩٩، قال: «كأن الوليد سلك الجادة؛ لأن جُلَّ رواية عبد الله بن بريدة، عن أبيه».

وقال في إتحاف المهرة ١٤/ ٥٤٢ (١٨١٧٩): «لأنه سلك الجادة؛ إذ جُلُّ رواية أبي حازم بن دينار، عن سهل»،

وانظر النكت له ٢/ ٦٦١، ٧١٤، ٧٢٦.

ثم تبعه تلميذ ١٥ السخاوي في فتح المغيث ٢/ ١٤٦، وتلميذه السيوطي أيضاً في تدريب الراوي ١/ ٤٢٦ لخص أجناس العلل عند الحاكم، وترك لفظه «أخذ طريق المجرة فيه» وجعل بدله «أخذ طريق

الجادة».

٢١- «**تبع العادة وسلك الجادة**» عبَّر بها الحافظ ابن حجر أيضاً.

انظر النكت له ٢/ ٦١٠، قال: «فيترجح الوقف؛ بتجويز أن يكون الرافع تبع العادة وسلك الجادة».

٢٢- «**سلك المحجة**» عبَّر به الإمام علي بن المديني،

كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في كتابه نتائج الأفكار ٢/ ١٩٤.

٢٣- «**الحمل على المألوف**» عبَّر بها العلامة المعلمي في كتابه التنكيل ٢/ ٧٥، قال: «أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وهكذا الخطأ في الأسانيد؛ أغلب ما يقع بسلوك الجادة».

قال: «ثم يمضي على السامع زمانٌ، فيشتبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول؛ علىٰ ما هو الغالب المألوف».

٢٤- «**لو كان عنده عن فلان؛ لم يروه عن فلان**» ونحوها من العبارات المشابهة.

عبَّر بهٰذا أبو زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم ١/ ٤٢٣ (١٩) فقال: «لو كان عند الثوري: عن حميد، عن أنس؛ كان لا يحدث به: عن معمر، عن قتادة، عن أنس».

وكذلك عبَّر أبو حاتم؛ فقال: «أقبلوا قِبَل نافع فيما حكىٰ عن ابن عمر، فلو كان عند زيد بن أسلم: عن ابن عمر؛ لكانوا لا يولعون بنافع».

وفي مواضع من العلل ٢/ ٧٢ (٢٢٣)، ٢/ ٢٨٦ (٣٧٦)، ٤/ ٢٥ (١٢٢٢)، ٤/ ٢٧ (١٢٢٥)، ٤/ ٨٠ (١٢٧١).

وكذلك عبَّر علي بن الحسين بن الجنيد إشارةً، وابن أبي حاتم صراحةً، في العلل ٥/ ١٢٧ (١٨٥٨).

* المطلب الثاني: جمع عبارات المحدثين في مقالةٍ واحدة:

ويمكن جمع هٰذِه العبارات فيما بين الأقواس، في الجمل التالية:

- من «لزم الطريق»: «جرىٰ على العادة المستمرة».
- ومن «تبع العادة»: «سلك الطريق المشهور».
- ومن «سلك الجادة»: «اتبع المجرة».
- ومن «سلك السهولة»: «أخذ الطريق الواضح».
- ومن «أخذ طريق المجرة»: «كان أهون عليه».
- ومن «أخذ طريق الجادة»: «كان أسهل عليه».
- ومن «سلك المحجة»: «سلك الأسهل عليه» لأنها «المحجة السهلة».
- «وأغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف» أو «على الغالب المألوف»؛ لأنه «إسنادٌ محمولٌ: حمله الناس».
- «وإذا كان الحديث غلطاً؛ يقولون: ثابت، عن أنس؛ يحيلون عليه» لأنهم «حملوا أحاديثه علىٰ جُلِّ حديثه».
- وقد «كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً، يُعرف بجابر، وكان يحدث عن يزيد الرقاشي، فربما حدَّث بالشيء مرسلاً؛ فجعلوه: عن جابر» لأنهم «يلحقون عنه إسناداً قد عرفوه».
- ويشمل هٰذا ما «زلَّ فيه، أو: لُقِّن، أو: تعمد؛ وكان هٰذا الطريق أسهل عليه».
- ومن لزم الطريق: «كان أهون عليه من أن يجيء بهٰذا الإسناد الشديد» فإذا خالف الجادة؛ قالوا: «من أين جاء بهٰذا الإسناد «من

أين يقع علىٰ هٰذا»؟!.

- «ولو كان عنده عالياً؛ لم يروه نازلاً»، «ولو كان عنده مرفوعاً؛ لم يحتج أن يفتقر إلىٰ أن يحدث به موقوفاً».

* المطلب الثالث: تصنيف عبارات المحدثين في هٰذِه العلة:

ومن هٰذِه النقول الجليلة تتجلىٰ لنا أربعة أنواع من التعبيرات:

النوع الأول: تعبيراتهم عن (لزوم الطريق) بالأوصاف التالية:

١- الطريق الملزوم.

٢- الطريق الواضح.

٣- الطريق المشهور.

٤- طريق (المجرة).

٥- الإسناد المألوف.

٦- الإسناد المحمول.

٧- إسناد العادة.

٨- إسناد العادة المستمرة.

٩- إسناد (الجادة).

١٠- إسناد (المحجة).

١١- إسناد المحجة السهلة.

١٢- الإسناد السهل.

١٣- الإسناد الأسهل.

١٤- الإسناد الهين.

١٥- الإسناد الأهون، من قولهم «هٰذا كان أهون عليه».

١٦- الإسناد المعروف، من قولهم «إسناداً قد عرفوه».

١٧- الإسناد الغالب، من قولهم «حملوا أحاديثه علىٰ جُلِّ حديثه».

*** النوع الثاني: تعبيراتهم عن قسيم (الطريق الملزوم):**

١- الإسناد الشديد.

٢- من أين يقع هٰذا؟!

٣- من أين جاء بهٰذا الإسناد؟!

*** النوع الثالث: تعبيراتهم عن (لزوم الطريق) بالأوصاف التالية:**

١- الحمل: «حملوا أحاديثه».

٢- الإلحاق: «يُلحقون عنه إسناداً».

٣- الإحالة: «يُحيلون عليه».

٤- اللزوم.

٥- السلوك.

٦- التبع.

٧- الأُتباع.

٨- الجري.

٩- الأخذ.

النوع الرابع: تعبيراتهم عن سبب (لزوم الطريق):

١- أهون عليه، أو: أهون عليك.

٢- أسهل عليه.

٣- العادة المستمرة.

٤- الشهرة.

٥- الألفة.

٦- المعرفة.

٧- الوضوح.

المبحث الثالث

*** الفرق بين (لزوم الطريق)، وقسيمه، وضده:**

من تأمل ألفاظ الأئمة السابقة في التعبير عن هٰذِه العلة وجدها متضمنةً هٰذِه الأقسام الثلاثة: لزوم الطريق، وقسيمه، وضده.

فإن تعبيراتهم عن هٰذِه العلة قد دلت عليها بدلالتي المنطوق والمفهوم:

- **أما المنطوق**: فقد جاء في بعضها ذكر **(لزوم الطريق)** وحده.

وجاء في بعضها ذكر **(قسيمه)**.

وجاء في بعضها **(ذكرهما)** جميعاً.

- **وأما المفهوم**: فقد دلَّ علىٰ **(ضده)**، كما دلَّ عليه تصريح الأئمة.

١- ومثال ما جاء فيه ذكر (لزوم الطريق) وحده؛ قولهم:

«هٰذا كان أهون عليه» «هٰذا أهون عليك» «اتبع المجرة»

«يحيلون عليه» «حملوا أحاديثه علىٰ جُلِّ حديثه» «يلحقون عنه إسناداً قد عرفوه» «لزم الطريق» «كان أسهل عليه» «سلك فيها السهولة» «جرىٰ على العادة المستمرة» «سلك الطريق المشهور» «سلك الجادة» «تبع العادة» «سلك المحجة» «الحمل على المألوف»، ونحوها.

٢- ومثال ما جاء فيه ذكر (قسيمه) وحده؛ قولهم:

«من أين يقع علىٰ هٰذا»، «من أين جاء بهٰذا الإسناد».

٣- ومثال ما جاء فيه (ذكرهما) جميعاً؛ قولهم:

«كان أهون علينا؛ من أن نجيء بهٰذا الإسناد الشديد».

وسياق الكلام في مقالاتهم يجمع بينهما بالعبارة أو الإشارة.

* وينبغي أن يعلم:

أ- أن (قسيمه): هو الذي يعبر عنه الأئمة النقاد؛ بقولهم:

«والصحيح»، أو «والأشبه»، أو «أشبه»، وكلها في دراسة الأحاديث الواردة في هٰذا البحث، ومرةً جمع بينهما أبو حاتم؛ فقال: «هٰذا أشبه، وهو الصحيح».

وهو في مقابل الحكم علىٰ (لزوم الطريق) بقولهم: «خطأ».

ب- وأما (ضده): فهو نوعٌ مستقلٌ من أنواع العلل:

فإنه ضد الطريق الملزومة، والجادة المسلوكة، والمجرة المأثورة، وهو: ما لم يكن من الأسانيد؛ مما لم يرو به شيءٌ أصلاً، فهو إسنادٌ مركبٌ، بل لا حقيقة له في الأسانيد مطلقاً.

وهو الذي يعبر عنه الأئمة بقولهم «لا يجيء» أو «لم يرو» أو «لا يكون» ونحوها من العبارات.

وقد أفردت هٰذا النوع ببحثٍ مستقلٍ، مع دراسة ما تحته من الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم الرازي في علله.

والحاصل: أن هٰذا ما وقفت عليه من ألفاظهم في التعبير عن هٰذِه العلة.

وعليه؛ فالذي يظهر لي أن أول من تكلم بهٰذِه العلة فيما وقفت عليه-: القرينان الجليلان المبجلان، والإمامان الناقدان:

١- يحيىٰ بن سعيد القطان ١٩٨ هـ مع شيخه الإمام أبي عبد الله سفيان الثوري ١٦١هـ لما قال لشيخه «هٰذا أهون عليك».

٢- عبد الرحمن بن مهدي ١٩٨ هـ الذي نُقل قوله إلى الإمام سفيان

بن عيينة ١٩٨هـ لما قال «فمن أين جاء - يعني الثوري - بهٰذا الإسناد»؟!

ثم قول ابن عيينة: ما أحسن ما قال - يعني ابن مهدي - لو قال لنا: صفوان، عن عطاء بن يسار - كان أهون علينا؛ من أن نجيء بهٰذا الإسناد الشديد».

ثم تتابع الأئمة النقاد على ٱعتبار هٰذِه العلة عند الترجيح، منهم من يصرح بها، ومنهم من لا يصرح بها، وقد يلتمس قرائن أخرىٰ من قرائن الترجيح.

ولهٰذا لم أجد فيها نصاً للبخاري، ولا لمسلم، ولا للنسائي، وكذلك الذهبي؛ لم أقف له علىٰ شيء من هٰذا، مع أن كثيراً من ترجيحاتهم تتفق مع ٱعتبار هٰذِه العلة، ولٰكن دون النص عليها.

المبحث الرابع

* الأنواع الحديثية التي يدخلها الإعلال بـ (لزوم الطريق):

فن العلل الحديثية: فنٌ عظيمٌ واسعٌ، مترامي الأطراف، وهو شِباكٌ معقدةٌ؛ من الوجوه والألوان والأنواع، في فروع شجرةِ الطرق والأسانيد والمخارج، التي يأخذ بعضها برقاب بعض؛ فيقع بينها من المداخلة والمباينة، ومن المجامعة والمفارقة؛ ما لا تكاد تنحصر أنواعه؛ بقدر سعة صور الوَهَم، وألوان الغفلة، وأسباب الخطأ.

ولهٰذا يدخل الإعلال بـ (لزوم الطريق) في **أنواعٍ شتىٰ من العلوم الحديثية**؛ التي ينبغي مراعاتها، وإنعام النظر في سلامتها من هٰذِه العلة.

وسيظهر هٰذا مفصلاً بأمثلته؛ في هٰذا المبحث، ومنها:

١- السلاسل الإسنادية الثنائية.

٢- السلاسل الإسنادية الثلاثية.

٣- السلاسل الإسنادية التي يُزاد في أثنائها من ليس منها.

ويدخل فيها ما يعبرون عنه بـ (أصح الأسانيد) ونحوها.

٤- من روىٰ: عن أبيه، عن جده، ورواية الرجل عن أهل بيته.

٥- رواية الأكابر عن الأصاغر، كرواية الصحابي عن التابعي، أو: الصحابي عن التابعي عن الصحابي.

٦- الخطأ في ٱسم أحد الرواة، ويدخل فيه:

أ- المَصَّحف.

ب- المحرَّف.

جـ- المؤتلف والمختلف.

د- المتفق والمفترق.

هـ - المقلوب سنده وهماً.

٧- رفع الموقوف.

٨- وصل المرسل.

٩- التلقين بالجادة المشهورة.

١٠- المزيد في متصل الأسانيد.

١١- دخول حديثٍ في حديث.

١٢- العالي والنازل.

ويضاف إلىٰ هٰذِه الأنواع أنواعاً أخرىٰ، ومنها:

١- الحديث الشاذ، إذا كان (لزوم الطريق) من ثقة.

٢- الحديث المنكر، إذا كان (لزوم الطريق) من ضعيف.

ودخول هذين النوعين هنا: لأن ما وقع فيه الإعلال بـ (لزوم الطريق) لا يخلو أن يكون شاذاً، أو منكراً.

٣- المتابعات. ٤- الشواهد.

ودخول هذين النوعين كذلك: لأن ما وقع فيه الإعلال بـ (لزوم الطريق) لا يصلح في المتابعات، ولا في الشواهد.

ودخول هٰذِه الأنواع المختلفة - من أنواع الحديث الضعيف - في الإعلال بـ (لزوم الطريق) يوضح بجلاءٍ تام قيمة البحث في هٰذِه العلة، وأهمية النظر فيها، ويبين منزلة ٱعتبارها في الموازنة بين وجوه الٱختلاف في طرق الحديث.

والناظر في نصوص الأئمة وتطبيقاتهم - في الإعلال بـ (لزوم الطريق) - يدرك أن النظر في هٰذِه العلة: نظرٌ نسبيٌ إضافيٌ ٱعتباريٌ؛ بالنظر إلى الإسناد المخالف، ولولاه لما كان (لزوم الطريق) علةً؛ يُعلُّ بها

الإسناد، بل قد يكون الطريق الملزوم؛ في بعض الصور: من أصح الأسانيد.

وهٰذا تفصيل الأنواع الحديثية؛ التي يدخلها الإعلال بـ (لزوم الطريق) وهي الأنواع التالية:

* النوع الأول:

السلسلة الثنائية؛ التي تدور عليها أكثر السنة الشريفة، وهي أسبق ما يكون إلىٰ ذهن المحدث ولسانه؛ في مقابل رواية هٰذا الراوي عن غير شيخه الذي عُرف به:

ومثاله كثيرٌ جداً، ومنه في شرح العلل لابن رجب ٢/ ٥٠٢.

(حميد، عن أنس): له في التحفة **٢٦٣** حديثاً.

و(ثابت، عن أنس): له في التحفة **٢٣٨** حديثاً.

و(قتادة، عن أنس): له في التحفة **٣١٤** حديثاً.

و(أبو الزبير، عن جابر): له في التحفة **٣٦٠** حديثاً.

و(محمد بن المنكدر، عن جابر): له في التحفة **٩٠** حديثاً.

و(عطاء بن أبي رباح، من جابر): له في التحفة **٩٩** حديثاً.

ومن هٰذا؛ قول الإمام أحمد:

أهل المدينة - إذا كان الحديث غلطاً - يقولون: ابن المنكدر، عن جابر.

وأهل البصرة؛ يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما. اهـ.

وأقدم ما وقع في هٰذا ما رواه الخطيب في تاريخه ١٤/ ١٣٦، ١٣٧:

قال يحيى القطان: كنت إذا أخطأت؛ قال لي سفيان الثوري: أخطأت يا يحيىٰ، فحدَّث يوماً: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن

ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» قال يحيىٰ بن سعيد: فقلت: أخطأت يا أبا عبد الله، (هٰذا أهون عليك) قال: فكيف هو يا يحيىٰ؟

قال: فقلت: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله ابن عمر، أم سلمة، أن رسول الله ﷺ... فقال لي: صدقت يا يحيىٰ».

*** وقد وقع هٰذا النوع عند البخاري في صحيحه في كتاب الأدب (٦٠١٦)؛ قال:** «حدثنا عاصم بن علي، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي شريح، أن النبي ﷺ؛ قال: «والله لا يؤمن...» الحديث. قال البخاري: تابعه شبابة، وأسد بن موسىٰ.

وقال حميد بن الأسود، وعثمان بن عمر، وأبوبكر بن عياش، وشعيب ابن إسحاق: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة». اهـ.

قال ابن حجر في فتح الباري ١٠/ ٤٤٤: «فمن قال عنه: «عن أبي هريرة»: سلك الجادة، فكانت مع من قال: عنه، عن أبي شريح: زيادة علمٍ، ليست عند الآخرين.

ثم قال: ومع ذلك؛ فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين؛ وإن كانت الرواية عن أبي شريح أصح». اهـ.

وانظر مثالاً آخر للحافظ ابن رجب في فتح الباري له ٥/ ٣٥ (٥٨٣).

*** وإلىٰ هٰذا النوع أشار الحافظ ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٧٢٦:**

«رواية (ثابت، عن أنس) سلسلةٌ معروفةٌ مشهورةٌ، تسبق إليها الألسنة والأوهام؛ فيسلكها من قَلَّ حفظه؛ بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب؛ فلا يحفظه إلا حافظ». اهـ.

وقال في شرحه فتح الباري ٥/ ٣٥: «فإن (عروة، عن عائشة): سلسلةٌ معروفةٌ، يسبق إليها لسان من لا يضبط وَوَهَمَه؛ بخلاف: (عروة، عن ابن عمر) فإنه غريبٌ، لا يقوله إلا حافظٌ متقنٌ». اهـ.

وقال المعلمي أيضاً في حاشيته علىٰ موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٢٧١: «وعامة رواية أبي صالح: (عن أبي هريرة) فمن أخطأ عليه، أو كذب؛ فإنه يسلك هٰذِه الجادة؛ فيقول: أبو صالح، عن أبي هريرة».

ومن أوضح أمثلته في الأحاديث المدروسة هنا في هٰذا البحث: الحديثين السابع والثامن.

* النوع الثاني:

السلسلة الثلاثية؛ التي تدور عليها الأحاديث الكثيرة، وهي كذلك من أسرع ما يسبق إلىٰ ذهن المحدث ولسانه؛ في مقابل رواية هٰذا الراوي بغير هٰذِه السلسلة المعروفة:

ومثاله كثيرٌ، ومنه:

(مالك، عن نافع، عن ابن عمر): له في التحفة ٨٢ حديثاً.

و(عبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر): له في التحفة ٤٣٥ حديثاً.

و(الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة): له في التحفة ٢٧٦ حديثاً.

و(أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة): له في التحفة ٢٨٣ حديثاً.

و(حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس): التحفة ٨٤ حديثاً.

و(شعبة، عن قتادة، عن أنس): له في التحفة ٥٩ حديثاً. وهكذا

* **وانظر أمثلةً له عند الدارقطني في العلل، وهي كثيرةٌ جداً:**

- العلل ٧/ ٢٧١: أعلَّ طريق: (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة)، وصوَّب طريق: (الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد).

- والعلل ٧/ ٣٠٣: أعلَّ طريق: (معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة)، وصوَّب طريق: (معمر، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أمه: أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها).

- والعلل ٩/ ١٢٦: أعلَّ طريق: (الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة)، وصوَّب طريق: (الزهري، عن سالم، عن أبيه).

* النوع الثالث:

السلسلة المعروفة، في مقابل رواية نفس راوي السلسلة بواسطةٍ غير معتادة في أثناء إسناده، فينصرف ذهن الراوي عنه إلىٰ هٰذِه السلسلة المشهورة، فيسقط الواسطة خطأً ووهما:

ومثاله: ما ذكر الحافظ في الفتح ١٠/ ٣٦٤ (٥٩٢٠):

حيث حكى الاختلاف في الحديث موسعاً، ونقل عن النسائي حكاية الاختلاف؛ في إسناد: عبيد الله بن عمر بن حفص، أن عمر بن نافع أخبره، عن نافع مولىٰ عبد الله، وساقه.

والخلاف في إسقاط (عمر بن نافع) من إسناده، وإثباته، وقال النسائي: إثباته أولىٰ بالصواب.

وقال ابن حجر: ورواه سفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، ومحمد ابن عبيد: عن عبيد الله بن عمر بن حفص؛ بإسقاطه، وكأنهم (سلكوا

الجادة)؛ لأن عبيد الله بن عمر: معروفٌ بالرواية عن نافع، مكثرٌ عنه، والعمدة علىٰ من زاد (عمر بن نافع) بينهما؛ لأنهم حفاظ، ولاسيما فيهم من سمع عن نافع نفسه، كابن جريج، والله أعلم. اهـ.

* وفي المسند ٢٨/ ٣٣٤ (١٧١١١) حديثٌ ٱختلف فيه علىٰ: عبد الله ابن بريدة:

- رواه الناس من طريق يحيى القطان، عن حسين المعلم، عن عبد الله ابن بريدة، عن بُشير بن كعب، عن شداد بن أوس، مرفوعاً.

- ورواه الوليد بن ثعلبة، عن ابن بريدة، عن أبيه، مرفوعاً.

تكلم عليه النسائي في عمل اليوم والليلة (٥٨٠) وصوَّب حديث حسين المعلم.

وقال ابن حجر في الفتح ١١/ ٦٩: «كأن الوليد سلك الجادة؛ لأن جلَّ رواية عبد الله بن بريدة: عن أبيه، وكأن من صحَّحه جوَّز أن يكون: عن عبد الله بن بريدة على الوجهين، والله أعلم». اهـ.

* ومثالٌ آخر: عكرمة، عن ابن العباس رضي الله عنهما: له في التحفة ٣٠٥ حديثاً.

وقد روىٰ عكرمة أثراً، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واختلف فيه عكرمة:

- فروي عن عكرمة عن عمر؛ بلا واسطة.

- وروي عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه.

وقد تكلم عليه الشيخ عبد العزيز الطريفي في ٱستدراكه علىٰ إرواء الغليل (التحجيل) ٢/ ٤٧٥؛ قال: «وجابر الجعفي: ضعيفٌ، وخالف في وصله؛ من طريق عكرمة، فذكر فيه ابن عباس رضي الله عنهما،

وجرىٰ في ذلك على الجادة، كعادة الضعفاء وخفيفي الضبط، وربما وقع ذلك من حافظ، فيكون قرينةً علىٰ ترجيح غيره من الثقات عليه، وهٰذا قليل». اهـ.

* النوع الرابع:

السلسلة المعروفة برواية الرجل عن أهل بيته:

إما (عن أبيه)، أو (عن جده)، أو (عن أبيه عن جده) - وهٰذِه الأخيرة قد صارت فناً من فنون علوم الحديث الشريف، وصنفت فيها مصنفات مستقلة، ولهٰذا أفردتها بهٰذا النوع؛ عما قبلها - في مقابل روايته عن غير أهل بيته:

ومثاله: ما وقع في الحديث الأول من الأحاديث المدروسة في هٰذا البحث، في رواية ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن جده، أنس بن مالك رضي الله عنه.

وفي التمييز للإمام مسلم ص ١٩٩ - ٢٠١ (١٠٦) (١٠٧) مثالٌ في رواية الإمام مالك:

- مرةً: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة.
- ومرةً: عن هشام بن عروة، عن عبد الله بن عامر، بلا واسطة.

فاعتبر الإمام مسلمٌ ما كان بالواسطة وهماً من الإمام مالك.

ومثالٌ آخر في الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ١/ ٤٣٩: حكى الاختلاف علىٰ: عاصم بن كليب:

- فقيل: عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل ابن حُجر.
- ورواه غير واحدٍ؛ فقالوا: عن عاصم، عن أبيه، عن وائل بن حُجر.

قال الخطيب: ذاك عندنا وَهَمٌ - يعني الوجه الثاني - ممن وَهِم فيه، وإنما سلك به الذي وهم فيه (المحجة السهلة)؛ لأن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حُجر: أسهل. اهـ.

* قال العلامة المعلمي في تصوير هٰذا النوع في كتابه التنكيل ٢/ ٦٧: «هشام بن عروة: غالب روايته: (عن أبيه، عن عائشة)، وقد يروي: عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير.

فقد يسمع رجلٌ من هشام خبراً؛ بالسند الثاني، ثم يمضي على السامع زمانٌ، فيشتبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول؛ علىٰ ما هو الغالب المألوف». اهـ.

ومثالٌ آخر: في المنتخب لعبد بن حميد ٣/ ١٢٦ (١٢٥٢) حديثٌ ٱختلف فيه علىٰ: معمر، عن ثابت:

- فرواه عبد بن حميد هنا: عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أن المغيرة بن شعبة..

- ورواه ابن ماجه (١٨٦٦): من طريق معمر، عن ثابت، عن بكر بن عبد الله المزني، عن المغيرة..

قال محققه الشيخ مصطفىٰ بن العدوي: إن طريق (معمر، عن ثابت، عن أنس): طريق الجادة، وطريق (معمر، عن ثابت، عن بكر، عن المغيرة): غير الجادة.

وعندهم - أي عند أهل الحديث - إذا تعارضت الجادة مع غير الجادة؛ قدمت غير الجادة.

ومثال آخر له في المنتخب ٣/ ١٧٩ (١٣٨٢) ٱنظر تعليقه عليه.

ومثالٌ أيضاً في المسند للإمام أحمد ٣٠/ ٦٠٧، ٦٠٨ (١٨٦٥٨)

وانظر تعليق المخرج عليه.

ومثالٌ أيضاً في المسند ٩/ ٣٠، ٣١ (٤٩٧٣) وانظر تعليق المخرج عليه.

وانظر كلام الحافظ العلائي علىٰ هٰذا النوع ومثاله عليه في جامع التحصيل ص ١٣٢. وانظر مثالاً في إتحاف المهرة ٥/ ٣٢١ (٥٤٧٩) وهو في ابن خزيمة ٣/ ٤٠٥ (١٩٧١).

ويمكن مراجعة ما صُنِّف فيمن روىٰ عن أبيه عن جده، لكشف أمثلة هٰذا النوع.

* النوع الخامس:

رواية الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية (الصحابي، عن التابعي)، أو (الصحابي، عن التابعي، عن الصحابي) فإنها محدودةٌ، وعلىٰ خلاف الأصل.

قال الحافظ ابن حجر: في نزهة النظر ٱنظر النكت عليه ص ١٦١:

«فهٰذا النوع هو رواية (الأكابر عن الأصاغر)، (ومنه) أي: من جملة هٰذا النوع - وهو أخص من مطلقه - رواية (الآباء عن الأبناء) والصحابة عن التابعين، والشيخ عن تلميذه، ونحو ذلك،

(وفي عكسه كثرةٌ) لأنه هو الجادة المسلوكة الغالبة، وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم، وتنزيل الناس منازلهم، (ومنه: من روىٰ عن أبيه عن جده».

والحديث السادس مثالٌ واضح في تصوير هٰذا النوع.

* النوع السادس:

ذكر ٱسم أحد الرواة، أو قراءته، أو كتابته؛ على الوجه المعروف المشهور، علىٰ سبيل الوهم والخطأ، في مقابل كونه روي - على الصحيح - علىٰ خلاف الوجه المعتاد:

وهٰذا النوع يدخل تحته أنواعٌ من علوم الحديث، وكلها تقع بسبب أخذ المحدث بطريق الجادة المعروفة، ولزوم الطريق المأثور، ومنها:

١- المصحَّف في أسماء الرواة، وهو ما وقع الوهم فيه بسبب نقاط ٱسمه.

٢- المحرَّف في أسماء الرواة كذلك، وهو ما وقع الوهم فيه بسبب رسم الحروف.

٣- المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة، مما لا يمكن تمييزه إلا بالشكل.

٤- المتفق والمفترق في أسماء الرواة، الذي لا يدرك إلا بمعرفة وجوه الجمع والتفريق.

٥- المقلوب سنداً، الذي يقع وهماً وخطأً؛ بحيث يقلب ٱسم الراوي من وجهٍ غريبٍ نادرٍ، إلىٰ وجه معروفٍ معتاد خطأً.

قال السخاوي في فتح المغيث ٢/ ١٤٤: «ومن هٰذا القسم ما يقع الغلط فيه بالتقديم في الأسماء والتأخير، كمرة بن كعب؛ فيجعله: كعب بن مرة، ومسلم بن الوليد؛ فيجعله: الوليد بن مسلم، ونحو ذلك مما أوجبه كونُ ٱسمِ أحدِهما ٱسمَ أبي الآخر». اهـ.

وذكر ابن أبي حاتم في العلل (١٥٤٩) (١٥٥١) عن أبي زرعة: قلب أحد الرواة ٱسمَ راوٍ من رواة حديثه، وهو: «عن أبي بريدة» فقال خطأً:

«عن ابن بريدة» قال أبو زرعة: ثم ٱحتاج أن يقول: «ابن بريدة، عن أبيه» يعني أبو زرعة: أنه سلك الجادة، ولزم الطريق، قال: «فقلب الإسناد بأسره، وأفحش في الخطأ». اهـ.

قال المعلمي في التنكيل ٢/ ٦٧: «أغلب ما يقع الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع من (التصحيف) كذلك، فقد رأيت ما لا أحصيه ٱسم «زبر» مصَّحفاً إلىٰ «أنس»، واسم «سعر» مصحَّفاً إلىٰ «سعد». اهـ.

وضرب السخاوي مثلاً للمؤتلف والمختلف في فتح المغيث ٤/ ٢٥٦: «أبو بريد عمرو بن سلمة» قال السخاوي: ولكن عامة رواة البخاري؛ قالوا: يزيد، كالجادة. اهـ.

وأيضاً ٤/ ٢٦١: الحصين بن محمد الأنصاري، الذي في الصحيحين، ظنه بعضهم بالضاد «حضين» قال المزي: إنه وَهَمٌ فاحشٌ، وقال عياض: إن صوابه كما للجماعة، قال السخاوي: كالجادة. اهـ.

وانظر مثالاً آخر ٤/ ٢٧١، ٢٧٢.

وعند ابن أبي حاتم في العلل (١٠٦٥): «قال أبو حاتم: حديث عثمان ابن حكيم أشبه؛ لأن حفظ «زيد بن ثابت» أسهل من «يزيد بن ثابت» لو كان كذلك، وهٰذا يزيد بن ثابت: أخو زيد بن ثابت». اهـ.

ووجهه في النص من جهتين:

الأولىٰ: أن حفظ «زيد بن ثابت»: أسهل وأشهر من «يزيد بن ثابت».

الثانية: أن راويه خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه «زيد» أسهل وأهون منه: عن عمه «يزيد».

* النوع السابع

الرفع يعتبر جادةً وطريقاً ملزوماً؛ في مقابل الوقف:

إنما كانت الرواية لنقل السنة النبوية الشريفة، ولأجلها صار الإسناد من الدين، وما زاد عن السنة المرفوعة، من الأقوال والآثار الموقوفة إنما نُقل إلينا تبعاً.

فالجادة في سياق الأسانيد؛ أن يَبْلُغ بها الراوي الرفع إلى النبي ﷺ، ولهٰذا قد يبلِّغ بعض الرواة بإسناده المتن مرفوعاً، حسب الأصل، ولزوماً للطريق المعهود، والجادة الغالبة.

ولهٰذا يكثر سياق الٱختلاف في الأسانيد والطرق - في كتب العلل - بياناً للاختلاف فيها رفعاً ووقفاً، ويغلب عليهم ترجيح الوقف منها على الرفع؛ لسببين:

١- أن الرفع زيادةٌ في الإسناد؛ لا تُحتمل إلا إذا كانت ثابتةً ثبوتاً لا يحتمل التردد، أما الٱقتصار على الوقف؛ فمحتملٌ.

٢- أن الرفع - إذا وقع الٱختلاف - يحتمل أن يكون جارياً علىٰ أن الأصل في الرواية طلب الرفع، فكان ٱحتمال الوهم فيها أحرىٰ.

قال أبو حاتم في العلل ٢/ ٧٠ (٢٢٣): «فلو كان عند ابن عجلان: عن أبيه، عن أبي هريرة - مرفوعاً - لم يحدث عن: محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة موقوفاً». اهـ.

وقال أيضاً ٢/ ٢٨٥ (٣٧٦): «لو كان عند قيس: عن المغيرة، عن النبي ﷺ؛ لم يحتاج أن يفتقر إلىٰ أن يحدث عن عمر؛ موقوف». اهـ.

* ولهٰذا قال الحافظ ابن حجر في النكت ٢/ ٦١٠ بعد أن حكى الٱختلاف في الترجيح بين المرفوع والموقوف عند المحدثين والفقهاء

والأصولين؛ قال: «ثم إنه يقابل بمثله؛ فيترجح (الوقف) بتجويز أن يكون (الرافع) تبع العادة، وسلك الجادة». اهـ.

ثم ضرب له مثالاً، ونصَّ هنا على ٱشتراط: «أن هٰذا كله إذا كان للمتن سندٌ واحدٌ، أما إذا كان له سندان؛ فلا يجري فيه هٰذا الخلاف». اهـ.

وقال في النكت أيضاً ٢/ ٧١٤: وكان سبب حكمهم عليه بالوهم؛ كون سالم أو من دونه (سلك الجادة)؛ لأن العادة والغالب: أن الإسناد إذا ٱنتهىٰ إلى الصحابي رضي الله تعالىٰ عنه؛ قيل بعده: «عن النبي ﷺ» فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله: كان الظن غالباً؛ علىٰ أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطاً، والله أعلم. اهـ.

ونقل هٰذِه الجملة برمتها تلميذه السخاوي عنه في فتح المغيث ٢/ ٥٣.

* وقال فضيلة الشيخ الألباني في الضعيفة ١٤/ ١٦٣ (٦٥٧١):

«لو أن شعبة لم يوقفه، وروى الحديث عن شيخه؛ مرفوعاً (على الجادة) ثم خالف سفيان الثوري فأوقفه؛ لكان الوقف هو الراجح؛ لأن سفيان أحفظ من شعبة ٱتفاقاً، وباعتراف شعبة نفسه...». اهـ.

* وذكر الخليلي في الإرشاد ١/ ٢٠٢ - ٢٠٤ مثالاً دقيقاً في هٰذا؛ حيث ٱختلف فيه على الإمام مالك:

١- رواه الإمام مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ مرفوعاً: «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا ٱفتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع».

قال: هٰذا صحيحٌ متفق عليه [البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٨٦٢)].

٢- ورواه الإمام مالك، عن نافع، واختلف عليه:

- فرواه مالك في الموطأ (١٦٨) عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً عليه.

- ورواه: الإمام الشافعي، ويحيى القطان، وداود بن عبد الله أبو الكرم الجعفري[1] (ثلاثتهم): عن مالك، به مرفوعاً.

وقال: فهٰذا مما أخطأ فيه هٰؤلاء، ولم يتعمدوا الكذب. اهـ.

* وذكر د. عادل الزرقي في قواعد العلل ص ٧٤ مثالاً من العلل للدارقطني ٥/ ٣٢٣ (٩١٦) حكىٰ فيها الأختلاف في خطبةٍ مرويةٍ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

اختلف فيه علىٰ: أبي إسحاق:

- إدريس الأودي، وموسىٰ بن عقبة: رفعا الخطبة كلَّها.

- وشعبة، وإسرائيل، وشريك: وقفا الخطبة؛ إلا موضعين.

وقال الدارقطني: وقول شعبة ومن تابعه: أولىٰ بالصواب. اهـ.

ثم أنظر أمثلةً وافرةً في هٰذا بعده في نفس العلل للدارقطني؛ فكلها علىٰ هٰذا النسق.

وانظر العلل لابن أبي حاتم (٦٧٦).

وانظر في النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧٨٠، ٧٨١ ذكر وجهاً من الوجوه التي تقوي دلالة الوهم في رفع الموقوف.

---

(١) كذا وقع في نسخة الإرشاد للخليلي، كما ذكر محققه، وصوابه: «داود بن عبد الله بن أبي الكرم محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي» وهو كذلك في التقريب (١٧٩٥) وداود هذا كنيته: أبو سليمان، وهو من رجال ابن ماجه.

* النوع الثامن:

الوصل يعتبر جادةً وطريقاً ملزوماً؛ في مقابل الإرسال:

كذلك القول في الوصل والإرسال هنا؛ كالقول في الرفع والوقف، كما تقدم.

ومنه قول الإمام أحمد المسائل لأبي داود ص **٣٠٢**.

كان ابن المنكدر رجلاً صالحاً، وكان يُعرف بجابر - مثل: ثابت، عن أنس - وكان يُحدِّث عن يزيد الرقاشي، فربما حدَّث بالشيء (مرسلاً) فجعلوه: عن جابر». اهـ.

قال الخطيب البغدادي في الكفاية ص **٤١١**، في باب القول فيما روي من الأخبار مرسلاً ومتصلاً:

«فقال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هٰذا - أو ما كان بسبيله - للمرسل». اهـ.

وضرب له مثالاً عمدةً في الأحكام، وهو حديث: «لا نكاح إلا بولي».

في النكت على ابن الصلاح له **٢/ ٦٨٧ - ٦٩٥**، وانظر **٢/ ٦١٢، ٦١٣**. أطال الحافظ ابن حجر الكلام علىٰ ما يقدم منهما، وعلىٰ صلة هٰذا بالرفع والوقف، وذكر الأقوال في هٰذا، وناقش مقالة الخطيب البغدادي في هٰذا.

وجاء السخاوي ليشرح ألفية الحافظ العراقي، تحت قوله:

«تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف» علىٰ نظمه:

واحكمْ لوصلِ ثقةٍ في الأظهرِ

وقيل: بل إرسالُه للأكثرِ:

قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣٠٤: أحكم لإرساله،

أي: الثقة، وهٰذا عزاه الخطيب للأكثر، من أصحاب الحديث؛ فـ(سلوك غير الجادة): دالٌ علىٰ مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي. اهـ.

وفي باب زيادات الثقات؛ قال العراقي في منظومته:

فالشافعيُّ وأحمدُ احتجا بذا والوصلُ والإرسالُ من ذا أُخذا
لكنَّ في الإرسالِ جرحاً فاقتضىٰ تقديمَه ورُدَّ أنَّ مقتضىٰ
هٰذا قبولُ الوصلِ إذ فيه وفي الجرحِ علمٌ زائدٌ للمقتفي

قال السخاوي في فتح المغيث ٢/ ٣٥ - ٣٧: «فاقتضىٰ تقديمه، أي: للأكثر، من قبيل تقديم الجرح على التعديل، يعني: فافترقا، ونحوه قول غيره: الإرسال علةٌ في السند، فكان وجودها قادحاً في الوصل». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر النكت ٢/ ٦٨٧، (وانظر ص ٦١٢): «والذي يجري علىٰ قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكمٍ مستقلٍ؛ من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن، كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال». اهـ.

وفي العلل لابن أبي حاتم ٥/ ١٢٦ (١٨٥٨) مثالٌ في هٰذا؛ قال: قال علي بن الحسين بن الجنيد - بعد روايته الحديث موصولاً، ومعارضة ابن أبي حاتم له بروايته مرسلاً -: «هٰذا الحديث (يعني: المرسل) أفسد علينا حديثنا (يعني: الموصول)».

ثم قال أبو محمد بن أبي حاتم: «فصدق؛ فإنه لو كان عنده: عن أمه، عن أبيها، عن جدها علي، عن النبي ﷺ؛ لم يرو أنه بلغه عن رسول الله ﷺ». اهـ.

وفي العلل أيضاً ٤/ ٢٥ (١٢٢٢) قال: «وسألت أبي: عن حديثٍ

رواه صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية، عن محمد بن المنكدر؛ قال: قلت: أنت أحللت للوليد بن يزيد آمرأته: أم سلمة؟ قال: أنا، لكن حدثني جابر بن عبدالله، عن النبي ﷺ؛ قال: «لا طلاق قبل نكاح»؟

قال أبي: هٰذا خطأ، والصحيح: ما رواه الثوري، عن محمد ابن المنكدر؛ قال: حدثني من سمع طاووساً.

قال أبي: فلو كان سمع من جابر؛ لم يحدث عن رجل، عن طاووس؛ مرسل». اهـ.

وأمثلة الوصل والإرسال كثيرةٌ جداً: آنظر العلل لابن أبي حاتم ٥/ ٥١١ (٢١٤٧) وانظر العلل للدارقطني ٣/ ١٠٨(٣١٠) ٧/ ٤١ (١١٩٧) ٧/ ٢٨٩ (١٣٦٠) ٩/ ٣٨١ (١٨١٢) ١٠/ ٢٥١ (١٩٩٢).

* وفي الفتح ٩/ ٣٨٤ مثالٌ جليٌ؛ في حديث «لا طلاق إلا بعد نكاح»:

اختلف فيه علىٰ: عمرو بن شعيب:

- رواه ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن طاووس، عن معاذ بن جبل، مرفوعاً.

- ورواه عامر الأحول، ومطر الوراق، وعبد الرحمن بن الحارث، وحسين المعلم، كلهم: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، والأربعة ثقاتٌ، وأحاديثهم في السنن.

- ورواه سعيد بن منصور، من وجهٍ آخر: عن عمرو بن شعيب، أنه قدم المدينة، فرواه عن: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، مرسلاً.

قال الحافظ ابن حجر: وهٰذا - يعني الآختلاف - مشعرٌ بأن من قال فيه: عن أبيه، عن جده: (سلك الجادة) وإلا فلو كان عنده: عن أبيه، عن

جده؛ لما ٱحتاج أن يرحل فيه إلى المدينة، ويكتفي فيه بحديثٍ مرسل. اهـ.

وذكر الشيخ د. ماهر الفحل في كتابه الجامع في العلل ٢/ ٣٨١ - ٣٨٥ مثالاً لهٰذا النوع، وشرحه شرحاً وافياً، وانتهىٰ إلىٰ ترجيح المرسل على الموصول، ثم قال: كأن ابن عجلان - يعني الذي وصله - (سلك الجادة) في سياقه هٰذا الحديث؛ لأن (سُميّاً) معروفٌ بالرواية: عن

أبي صالح، وأبو صالح: مكثرٌ عن أبي هريرة. اهـ.

وكذلك ذكر حديثاً آخر بعد هٰذا، رجَّح فيه المرسل على الموصول أيضاً، وقال:

قلت: ولعل سبب وهم حريث بن السائب فيه؛ أنه (سلك الجادة) في رواية هٰذا الحديث؛ لأن حمران - وهو مولىٰ عثمان - معروفٌ بالرواية عن عثمان، فحينما أراد حريثٌ التحديث بهٰذا الحديث ساقه بإسنادٍ معروفٍ». اهـ.

وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (١٠٨٧) فيها مثالٌ بديعٌ، قال فيه رحمه الله: «خصوصاً؛ وأن وصل مثل هٰذا مما يجري على الجادة، كما سبق». اهـ.

* النوع التاسع:

الإعلالُ بالتلقين جادةً؛ للإسناد الذي لزم الطريق:

إذا وقع الاْختلاف في رواية الحديث علىٰ وجهين فأكثر، فما كان منه جارياً على العادة المألوفة في الإسناد؛ فإنه يحتمل كونه تلقيناً تلقَّنه؛ بحيث لا يستنكره الشيخ الذي عُرف بقبول التلقين، لاسيما وقد تلقَّن إسناداً معروفاً، وطريقاً ملزوماً.

وقد وقع مثال هٰذا في الكامل لابن عدي ٣/ ١٢٥٤ في ترجمة سفيان ابن وكيع: روىٰ عن سفيان بن وكيع، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً «إذا اْستيقظ أحدكم من منامه؛ فلا يدخل يده في الإناء...»

قال الشيخ: وهٰذا قد زَلَّ فيه سفيان بن وكيع، أو: لُقِّن، أو: تعمد؛ حيث قال: ثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، (وكان هٰذا الطريق أسهل عليه).

وإنما يرويه ابن وهبٍ هٰذا: عن ابن لهيعة، وجابر بن إسماعيل الحضرمي: عن عقيل، عن الزهري. اهـ.

وليس هٰذا مستغرباً علىٰ: سفيان بن وكيع عندهم، وحاشاه أن يتعمده، وإلا كان كذَّاباً، لكنه: إما سلك الطريق الأسهل، كما أشار ابن عدي، أو: لُقِّن؛ فتلقَّن ما كان جارياً على العادة؛ وسالكاً للجادة؛ فلزم الطريق.

ومثالٌ آخر ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٥/ ٤٠٠ (٢٠٧٤)؛ قال: وسألت أبي: عن حديثٍ رواه محمد بن أبي عمر العدني، عن بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ؛ أنه

كان يدعو: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت إن شئت جعلت الحزن سهلاً».

قال أبي: هٰذا خطأ، حدثناه القعنبي، عن حماد، عن ثابت، أن النبي ﷺ، مرسل، ولم يذكر أنس.

وبلغني أن جعفر بن عبد الواحد لقَّن القعنبي: (عن أنس)

ثم أُخبر بذلك، فدعا عليه. اهـ.

ولاشك هنا في القعنبي: عبد الله بن مسلمة **٢٢١** هـ، فقد قال أبو حاتم: ثقة حجة، لم أر أخشع منه، وقال أبو زرعة: ما كتبت عن أحدٍ أجلَّ في عيني منه.

التقريب ومعه الكاشف (٣٦٢٠).

وليس مثله يُلقَّن، بل هو أجلُّ من هٰذا، إنما كان سبب قبوله لهٰذا التلقين - في هٰذا الحادثة وحدها - لأنه لُقِّن إسناداً على الجادة؛ فلزم الطريق، والله أعلم.

وانظر مثالاً آخر أيضاً في العلل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٦٢ (١٤١٠)، ٥/ ١٧٧ (١٨٩٩).

* النوع العاشر:

إعلالُ (المزيد في متصل الأسانيد) جادةٌ؛ إذا لزم الطريق:

وهٰذا النوع كالذي قبله؛ فإن المزيد في متصل الأسانيد؛ إذا كان جارياً على الإسناد المعتاد؛ سالكاً للجادة، ولازماً للطريق المشهور؛ فإن هٰذِه قرينةٌ قويةٌ في الدلالة علىٰ ضعف هٰذا المزيد؛ لاسيما إذا خالفه طريقٌ آخر، يقوي الأخذ بهٰذِه القرينة.

وينبغي أن يُعلم أن هٰذا النوع عكس النوع الثالث.

* ومثاله عند ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٥٦ (٢١٣)، ٣/ ٤٩٥ (١٠٢٩)؛ قال: وسألت أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك، عن ابن جابر، عن بُسْر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة، عن أبي مرثد، عن النبي ﷺ؛ قال: «لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها».

قال أبي: يرون أن ابن المبارك وهم في هٰذا الحديث؛ أدخل (أبا إدريس الخولاني) بين بُسْر بن عبيد الله، وبين واثلة.

ورواه عيسىٰ بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم: عن ابن جابر، عن بُسْر بن عبيد الله؛ قال: سمعت واثلة يحدث عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

قال أبي: بُسْرٌ: قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بُسْرٌ عن أبي إدريس.

فغلط ابن المبارك، فظن أن هٰذا مما روىٰ عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع الحديث بُسْرٌ من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم. اهـ.

* وقال ابن أبي حاتم في العلل أيضاً ٣/ ٥٦٧ (١٠٩٢):

سألت أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بُسْر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، من واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد ابن أبي حاتم: وابن المبارك أدخل بينهما:

أبا إدريس، فأيُّهما أصحُّ عندك؟

فقال: الصحيح ما يقوله أهل دمشق: ليس بينهما أبو إدريس.

وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس؛ لأن بُسْر بن عبيد الله روىٰ:

- بُسْر بن عبيد الله: روىٰ عن واثلة، ولقيه.
- ولا أعلم أبا إدريس روىٰ عن واثلة شيئاً.

وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء. اهـ.

وهٰذا بلاشك مثالٌ واضحٌ:

أن الإمام عبد الله بن المبارك قد سلك الجادة، ولزم الطريق، وقع في وَهَمه أن هٰذا الحديث من الأحاديث الكثيرة التي رواها بُسْرٌ، عن أبي إدريس.

وانظر إعلال الدارقطني له في العلل ٧/ ٤٣ (١١٩٩) وفيه زيادة فائدة.

وانظر مثالاً آخر في العلل لابن أبي حاتم ١/ ٤٥١ (٣٥).

وقد ضرب السخاوي مثالاً في فتح المغيثً ٣/ ٤٨٢.

* النوع الحادي عشر:

إعلال (دخول حديثٍ في حديثٍ) جادةً؛ إذا لزم الطريق:

وهٰذا النوع كالذي قبله كذلك؛ فإن دخول حديثٍ في حديثٍ؛ إذا كان جارياً على الإسناد المعتاد، لازماً للطريق المعروف، سالكاً للجادة؛ فإن هٰذِه قرينةٌ قويةٌ في الدلالة علىٰ ضعف هٰذا الإسناد؛ وتأكيد أنه دخل له حديثٌ في حديث.

والمراد هنا بقولنا (حديث في حديث) إنما هو ما كان متعلقاً بالإسناد فقط، وله ثلاث صور:

١- دخول إسنادٍ في إسنادٍ.

٢- دخول متنٍ في متنٍ.

٣- دخول إسنادٍ في متنٍ ليس له.

ومثاله: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرفوعاً: «إنما الأعمال بالنية» رواه البخاري (١) ومسلم (٥٠٣٦) والناس.

كلهم من طريق الإمام مالك وغيره، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً.

وهو حديثٌ غريبٌ، مداره علىٰ هٰؤلاء الأربعة.

وقد خالف فيه: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد:

رواه عن الإمام مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعاً.

رواه الخطابي في أعلام الحديث ١/ ١١٠، ١١١، وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد ١/ ١٦٧، ٢٣٣، وأبو نعيم في الحلية ٦/ ٣٤٢.

قال الخطابي: هٰذا عند أهل المعرفة بالحديث مقلوبٌ، وإنما هو إسناد حديثٍ آخر؛ أُلصق به هٰذا المتن. اهـ.

وقال الخليلي ١/ ١٦٧: «أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظٍ؛ من حديث زيد بن أسلم بوجهٍ، وهٰذا أصلٌ من أصول الدين، ومداره علىٰ: يحيىٰ بن سعيد، فهٰذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة» اهـ.

وقال أيضاً ١/ ٢٣٣: «عبد المجيد: ثقة، لكنه أخطأ في أحاديث» وذكر حديثه هٰذا منها.

وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث مالك، عن زيد، تفرد به: عبد المجيد، ومشهوره وصحيحه: ما في الموطأ، عن يحيىٰ بن سعيد».اهـ.

وأورده ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٢٦٤ (٣٦٢) ونقل عن أبيه؛ قوله: «هٰذا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ، إنما هو: مالك، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ» اهـ.

وأورده الدارقطني في العلل ٢/ ١٩٣، ١٩٤ (٢١٣)، وقال: «لم يتابع عليه - عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد - وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه؛ فرووه: عن مالك، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهو الصواب». اهـ.

ومثله قال أيضاً في العلل ١١/ ٢٥٣ (٢٢٦٩).

وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٧٠: «ابن أبي رواد هٰذا قد روىٰ عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها» وذكر هٰذا الحديث، ثم قال:

«وهٰذا خطأٌ لاشك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث (الأعمال بالنيات) عند مالك، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد

بن إبراهيم، عن علقمة عن وقّاص، عن عمر، ليس له غير هٰذا الإسناد، وكذلك رواه الناس، عن يحيىٰ بن سعيد».اهـ.

هكذا نصَّ الخطابي صراحةً علىٰ أنه إسناد حديثٍ آخر، أُلصق به هٰذا المتن، وهو كذلك، وما أوقعه فيه إلا إسنادٌ معروفٌ مألوفٌ رويت به أحاديث شتىٰ، بخلاف حديث عمر ﷺ، فإنه إسنادٌ يتيم، لم يُرو به إلا هٰذا الحديث وحده.

وأما إسناد مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، فهو بهٰذا الإسناد الرباعي قد رويت به أحاديث شتىٰ:

ففي تحفة الأشراف ٣/ ٤٠٥-٤١٤ (٤١٦٢) (٤١٦٣) (٤١٦٦) (٤١٧٥) (٤١٧٧) (٤١٨٥) وهي ستة أحاديث.

وفي إتحاف المهرة ٥/ ٣١٥ وما بعدها (٥٤٦٩) (٥٤٧٥) (٥٤٨١) (٥٤٨٥) (٥٤٩٤) (٥٥٠٤) وهي ستة أحاديث كذلك.

فلعل عبد المجيد بن أبي رواد قد جمع أحاديث مالك في كتابه؛ فطمح بصره من إسنادٍ إلىٰ إسناد، فدخل عليه هٰذا في هٰذا: قراءةً، أو اشتبه عليه؛ حفظاً، فالله أعلم.

ومثالٌ آخر كذلك: حديث أنس، مرفوعاً: «إذا أقيمت الصلاة؛ فلا تقوموا حتىٰ تروني».

رواه البخاري (٦٣٨) ومسلم (٦٠٤) (١٥٦) والناس، من طريق يحيىٰ ابن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقد خالف فيه:

جرير بن حازم؛ رواه عن: ثابت البناني، عن أنس، مرفوعاً.

رواه الطيالسي (٢١٢٨) وعبد بن حميد (١٢٥٩) والترمذي في العلل

الكبير (٨٢) والعقيلي في الضعفاء ١/ ١٩٨، والطبراني في الأوسط (٩٣٨٧) وابن عدي في الكامل ٢/ ٥٥١.

وقال الترمذي: «سألت محمداً عن هٰذا الحديث، فقال: هو حديثٌ خطأٌ، أخطأ فيه جرير بن حازم، ذكروا أن الحجاج الصواف كان عند ثابت البناني - وجرير بن حازم في المجلس - يحدث الحجاج: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة؛ فلا تقوموا حتىٰ تروني» فوهم فيه جرير بن حازم؛ فظن أن ثابتاً حدَّثه عن أنس بهٰذا». اهـ.

ومعناه: أنه ٱشتبه عليه الحديث بسبب المجلس، فسلك الجادة، وأدخل حديثاً في حديث.

كما قال ابن عدي بعد روايته للحديث: «فاحتمل أبو النضر (يعني: جرير بن حازم) الحديث: عن ثابت». اهـ.

ونقل الترمذي في جامعه (٥١٧) عن البخاري؛ قوله: «وهم جرير بن حازم في هٰذا الحديث، والصحيح: ما روي عن ثابت، عن أنس؛ قال: أقيمت الصلاة، فأخذ رجلٌ بيد النبي ﷺ، فمازال يكلمه؛ حتىٰ نعس بعض القوم» قال البخاري: والحديث هو هٰذا، وجرير بن حازم: ربما يهم في الشيء، وهو صدوق». اهـ.

وهٰذا معناه: أنه ٱشتبه عليه حديث «أقيمت الصلاة» بحديث «إذا أقيمت الصلاة» فأدخل هٰذا علىٰ هٰذا.

هٰذِه إشارةٌ إلىٰ أن «دخول حديثٍ في حديث» قد يجيء صورةً من صور الوهم بسلوك الجادة ولزوم الطريق.

وأما «الإدخال على الشيوخ» فهو غير «دخول حديثٍ في حديث» وهو

محتمل كذلك أن يكون نوعاً من هٰذِه الأنواع كالتلقين وهو من بابته؛ لأنه إذا أُدخل على الشيخ في حديثه، فقد ينطلي عليه، فيُحدِّث به؛ إذا جاء بأسانيده المعروفة التي يروي بها، أو بالأسانيد المسلوكة المشتهرة، التي مثلها يسبق إلىٰ وَهَم الراوي، ويجري علىٰ لسانه؛ دون تردد، لكني لم أقف له علىٰ مثالٍ بعدُ، والله أعلم.

* النوع الثاني عشر:

إعلال العالي بالنازل؛ إذا لزم العالي الطريق؛ لأن العالي هو الجادة الأصل الذي تتطلع إليه رغبة المحّدث:

فالعلو في الإسناد مطلبٌ حديثيٌ، يسعىٰ إلىٰ تحصيله الشيوخ الكبار، وهو (العلو المطلق) الذي يقرب به الراوي من الرسول ﷺ بأقل ما يمكن من رواة الإسناد، وهو بُغية الأئمة فمن دونهم ولهٰذا كانوا يجتهدون في تحصيله، وروايته، وكتابته، ويرحلون في سبيله، طلباً للأسانيد الثنائية، ثم الثلاثية، ثم الرباعية.

وإذا ظفر أحدهم بالإسناد العالي؛ لم تتطلع نفسه إلىٰ ما دونه إلا لحاجة، ولهٰذا قال الإمام أحمد «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه» بل كان علي بن المديني يقول: «النزول شؤومٌ».

الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٥٩.

وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه: ما تشتهي؟ قال: «بيتٌ خالٍ، وإسنادٌ عالٍ» وقال أبو الفضل المقدسي: «أجمع أهل النقل علىٰ

طلبهم العلو ومدحه؛ إذ لو ٱقتصروا علىٰ سماعه بنزولٍ لم يرحل أحدٌ منهم». منهج النقد ص ٣٥٨.

ولهٰذا كان العلو هو الجادة الأصل؛ الذي يُعلُّ به الإسناد النازل؛ لأن الشيخ إذا وجد الحديث عالياً لم يحدث به نازلاً.

ومثال ذلك؛ ما وقع في العلل لابن أبي حاتم ١/ ٤٢٣ (١٩) قال: وسألت أبا زرعة: عن حديثٍ رواه ضمرة، عن الثوري، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ: «أنه طاف علىٰ نسائه في غُسلٍ واحدٍ»؟ فقال أبو زرعة: هٰذا خطأ، أخطأ ضمرة إنما هو: الثوري، عن معمر، عن قتادة، عن أنس.

ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حميد، عن أنس؛ كان لا يحدث به: عن معمر، عن قتادة، عن أنس... الخ». اهـ.

* وكذلك ما جاء في الٱستذكار لابن عبد البر ٣/ ١٧٧ تحت حديث أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً «من كان عنده مالٌ لم يؤد زكاته».

قال: هكذا هٰذا الحديث موقوفاً عند جماعة في الموطأ، من قول أبي هريرة، وقد رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً، ذكره البخاري (١٤٠٣) وغيره هكذا.

وقد رويناه في التمهيد ١٧/ ١٤٥ من طرقٍ شتىٰ، وقد روي هٰذا الحديث: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ - ثم ساقه ابن عبد البر بإسناده، من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، به - ثم قال: ذكره النسائي (المجتبىٰ) ٥/ ٣٨ (٢٤٨١) هكذا؛ من حديث عبد العزيز بن أبي سلمة، والمحفوظ فيه: حديث أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً، وحديث

عبد العزيز الماجشون عندي فيه خطأ في الإسناد: (**لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ ما رواه عن: أبي صالح، عن أبي هريرة أبداً**).

فرواية مالك وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيه هي الصحيحة؛ وإن كان مالك وقفه فلا وجه لوقفه؛ لأن مثله لا يكون رأياً، وهو مرفوعٌ صحيح علىٰ ما خرَّجه البخاري، والله أعلم».اهـ.

وفي السنن الكبرىٰ للنسائي ٣/ ٢٩ (٢٢٧٢) (٢٢٧٣) قال: «عبدالعزيز ابن أبي سلمة: أثبت عندنا من عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار، ورواية عبد الرحمن: أشبه عندنا بالصواب - والله أعلم - وإن كان عبد الرحمن: ليس بذاك القوي في الحديث». اهـ.

وهنا ينبغي أن يُعلم الفرق بين هٰذا النوع وبين النوع الثالث والعاشر:

فإن هٰذا النوع جادته في (العلو) فقط، بخلاف النوع الثالث؛ فإنه في السلسلة المعروفة، والنوع العاشر وهو عكسه كذلك: صورةً وحكماً، بقطع النظر عن العلو في إسناد كلٍ منهما.

المبحث الخامس

ضوابط التعليل بـ (لزوم الطريق):

*** الضابط الأول: لزوم الطريق إلا يكون إلا وهماً وخطأً من الراوي:**

لاشك أن الوهم والخطأ والنسيان من طبيعة البشر، لم ينزه عنها أحدٌ من البشر؛ حتىٰ أكرم الخلق وأشرفهم وأزكاهم وأتقاهم لله صلىٰ الله وسلم وبارك عليه وعلىٰ آله الطيبين، ولهٰذا قال ابن عبد البر: الوَهَم والنسيان لا يسلم منه أحدٌ من المخلوقين.

التمهيد ١٠/ ١٨٤.

وكذلك الصحابة ﷺ - مع جلالة قدرهم وفضلهم، وتزكية الله لهم - يقع منهم الوهم والخطأ، ولهٰذا ٱستدركت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها علىٰ جمعٍ منهم مسائل شتىٰ، وقد جمع منها بدر الدين الزركشي ٧٩٤ هـ ما تيسر له في كتابه: الإجابة لما ٱستدركته عائشة على الصحابة ﷺ أجمعين.

وكذلك الأئمة الحافظ الكبار قد وقع منهم ما وقع من ذلك، وأمثلته كثيرةٌ جداً، لكنها في بحر حفظهم وضبطهم وإتقانهم لا تذكر، ولهٰذا قال الإمام مسلم في كتابه الفريد «التمييز» ص ٨٤:

«ليس من ناقل خبرٍ، وحامل أثرٍ؛ من السلف الماضين إلىٰ زماننا هٰذا - وإن كانوا من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل - إلا الغلطُ والسهوُ ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفتُ لك؛ ممن طريقه الغفلة والسهو في ذلك». اهـ.

وقال الترمذي رحمه الله (العلل الصغير في آخر جامع الترمذي) ٥/ ٧٤٧، ٧٤٨: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحدٍ من الأئمة مع حفظهم».

ومن هنا كانت أهمية البحث في هٰذِه العلة (علة لزوم الطريق) لأنها لا تقع عمداً، وإنما تقع وهماً من كل أجناس المحدثين ومراتب الرواة، فلا تختص بفئة دون فئة، وثمرتها العليا في كونها تقع من الأئمة الحفاظ المتقنين الكبار؛ فضلاً عمن دونهم من الثقات والصدوقين والشيوخ، فمن دونهم.

ففائدة هٰذِه العلة كشف خطأ الثقة الذي قد ينطلي خطؤه في الأبتداء، لولا النظر في هٰذِه العلة.

كما وقع بين الإمام أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري وبين تلميذه يحيى القطان، حيث خطَّأ يحيىٰ شيخَه سفيان في حديث «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة» زوائد عبد الله على المسند ٤٥/ ٣٩٣ (٢٧٤٠١) وانظر تاريخ بغداد ١٦/ ٢٠٦.

وكذلك خطّأ عبدُ الرحمن بن مهدي حديثَ الإمام مالك، وصوَّب حديث الثوري، فأقرّه ابن عيينة، وقال: ما أحسن ما قال.

شرح ابن رجب للعلل ٢/ ٧٢٦ - ٧٢٨.

وقد تضمنت الأحاديث المدروسة هنا أحاديث وقع فيها الثقات في لزوم الطريق وأحاديث وقع فيها من هم دون ذلك.

وقد أجتهد بعض الباحثين الفضلاء؛ فجعلوا من ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة: أن يكون المخالف للجادة أقوىٰ، أو في درجة قوة

الراوي الذي سلك الجادة؛ في الجملة، أما إذا كان أضعف منه مطلقاً (هكذا قال) فلا يعتد به؛ لقوة ٱحتمال أن يكون ذلك السند أضعف منه مطلقاً (هكذا قال) فلا يعتد به؛ لقوة ٱحتمال أن يكون ذلك السند المخالف للجادة من أوهام ذلك الضعيف...

ومرةً؛ قال: وخالفه فيه من هو مثله، أو: أقوىٰ مه؛ صفةً أو عدداً.

وظاهر صنيع الأئمة النقاد - الذين صرحوا بهٰذِه العلة وأخذوا بها، أو أعملوها ولو ولم يصرحوا بها - عدم ٱشتراط شيء من هٰذا، إنما يُعملون القرائن؛ في كل إسنادٍ علىٰ حدته، وإن كان المنفرد عن الحفاظ في حفظه شيءٌ؛ وخالف الحفاظ، فلا يكاد يُرتاب في وَهَمه وخطئه مطلقاً؛ فكيف إذا كان - مع هٰذا كله - قد سلك الجادة، ولزم الطريق، وسبق إلىٰ لسانه وَوَهَمه الإسنادُ المألوفُ المتداولُ على الألسنة؟! بمثل هٰذا؛ قال ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٧٢٥.

والأصل في باب العلل عموماً، وفي هٰذِه العلة (لزوم الطريق) خصوصاً:

أنها تخضع لوجوه النظر والموازنة بين الطرق، وإعمال وجوه الترجيح في كل حديث؛ بما يناسب حاله، ويحتف به.

كما قال الحافظ ابن حجر في النكت ٢/ ٧١٢: «ووجوه الترجيح كثيرةٌ؛ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلىٰ جميع الأحاديث، بل كل حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌ، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهٰذا لم يحكم المتقدمون - في هٰذا المقام - بحكمٍ كلي؛ يشمل القاعدة؛ بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديثٍ بمفرده، والله أعلم». اهـ.

وقال أيضاً ٢/ ٧٧٨: «ووجوه الترجيح كثيرةٌ؛ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلىٰ جميع الأحاديث، بل كل حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌ، لا يخفىٰ على الممارس الفطن، الذي أكثر من جمع الطرق».اهـ.

* الضابط الثاني: لزوم الطريق علةٌ إسنادية:

فالإعلال بـ (لزوم الطريق) يُفهم من لفظه هٰذا كون هٰذِه العلة متعلقةً بالطريق الذي هو إسناد الحديث، ولا صلة لها بالمتن مطلقاً، ولهٰذا قال العلامة المعلمي رحمه الله: «وهكذا الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة».

التنكيل ٢/ ٧٥ وقد تقدم نقله.

فلزوم الطريق علةٌ من علل الإسناد، ولهٰذا كان تعبير أبي حاتم الرازي هٰذا من أدق التعبيرات؛ في الدلالة علىٰ مجال هٰذِه العلة، ومن قلَّب النظر في جميع ما ذكروا فيه هٰذِه العلة من الأمثلة - ومنها ما هو محل الدراسة في هٰذا البحث - علم يقيناً أن لزوم الطريق علةٌ من علل الإسناد خاصة، ولا وجه لدخولها في إعلال المتن.

وقد عجبتُ مما أطلعت عليه من بعض الأشياخ الباحثين النبلاء الذين ٱستروحوا في تقسيم هٰذِه العلة إلىٰ: إسناديةٍ، ومتنيةٍ.

أحدهم: ذكر المتنية، وجعلها نادرةً، وأشار إلىٰ أنه لم يقف إلا علىٰ مثال واحد عند الحافظ ابن حجر في الفتح ٥/ ١٤٧ حديث «من قتل دون ماله مظلوماً فله الجنة» جعله على الجادة فقال: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

والثاني: ذكر أنها قليلٌ، وضرب لها مثالاً في الٱختلاف رفعاً ووقفاً، لبعض الحديث دون بعض، وهٰذا أيضاً مثالٌ محل نظر، لاسيما ولم يعبر فيه الإمام الدارقطني ولا غيره من الأئمة بهٰذِه العلة، وكونها مثالاً للمتن محل نظر آخر.

والثالث: مرَّ مروراً فقط.

وهٰذا الذي سلكوه إنما هو ٱسترواحٌ في سلوك الجادة، فإن الجادة - هنا - لفظٌ مستعملٌ في غير معناه الٱصطلاحي لهٰذِه العلة.

فقد ٱستعمله - مثلاً - السخاوي في فتح المغيث، في مواضع شتىٰ:

٤/ ٢٥٦ قال: «بشير: بفتح الموحدة، ثم معجمةٍ مكسورةٍ، وهو الجادة». اهـ.

٤/ ٢٥٧: «أبو بريد عمرو بن سلمة من رواة البخاري، قال السخاوي: عامة رواة البخاري؛ قالوا: يزيد، كالجادة». اهـ.

٤/ ٢٥٨ قال: «يزيد: بفتح المثناة التحتانية، ثم زايٌ مكسورة، وهو الجادة». اهـ.

٤/ ٢٦١ قال: «الحُضين بن المنذر، قال المزي: «إنه لا يعرف في رواة العلم من ضاده معجمةٌ سواه» فهو بلا خلاف بين أهل العلم فردٌ... وقال عياض: «إنه صوابه؛ كما للجماعة؛ كالجادة». اهـ.

٤/ ٢٧١، ٢٧٢ قال: عُبيدة بن سعيد بن العاص...، فالذي ذكره صاحب المشارق، عن البخاري: الضم، كالجادة، وهو المعروف. اهـ.

هٰذِه وقفةٌ عجلىٰ في موضعٍ واحد من كتابٍ واحد، عن عالمٍ واحد، ومجالاتها لا تحصىٰ، وهي جادةٌ من الجواد العامة المتعارف عليها لمعانٍ أخرىٰ، لا صلة لها بالجادة الٱصطلاحية في العلل.

* الضابط الثالث: لزوم الطريق حكمٌ نسبيٌ:

هكذا الشأن في أنواع العلل؛ لأنها لا تظهر لأول وهلة، بل لا تتبين للناقد إلا بعد نظرٍ وتفتيشٍ ومقارنةٍ وموازنة؛ حتىٰ تتجلى العلة، ولو بعد طول زمان.

قال الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٥٧ (١٧٨٨): فمن الأحاديث ما تخفىٰ علته، فلا توقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد... قال ابن المديني: ربما أدركت علة حديثٍ بعد أربعين سنةً. اهـ.

وقد وقع هٰذا في الحديث الثاني من الأحاديث المدروسة هنا؛ حيث قال أبو حاتم: «كنت معجباً بهٰذا الحديث، وكنت أرىٰ أنه غريبٌ؛ حتىٰ رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيَّب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، فعلمت أن ذاك (لزم الطريق). اهـ.

فالتعليل بـ (لزوم الطريق) تعليلٌ نسبيٌ؛ من جهة أنه قد يكون الإسناد المعلُّ - بالنظر إليه في ذاته - طريقاً صحيحاً أو حسناً.

فلابد من جمع روايات الحديث وطرقه وأسانيده جمعاً شاملاً، حتىٰ يتمكن الناقد من معرفة وجوه الاتفاق والاختلاف، ومحاولة كشف موضع العلة، يجمع طرق حديث الصحابي الواحد، أو أكثر، بل قد يحتاج إلىٰ جمع أحاديث الباب كله، وقد يضيف إليه ماله صلةٌ بالحديث محل البحث والنظر، حتىٰ تتجلىٰ له الحقيقة أكثر وأكثر.

قال الإمام أحمد رحمه الله: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضهم بعضاً. الجامع لأخلاق الراوي (١٦٥١).

وابن المديني يقول: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

الجامع لأخلاق الراوي (١٦٥٢).

وقال الخطيب «والسبيل إلىٰ معرفة علة حديثٍ: أن يجمع بين طرقه، وينظر في ٱختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط».

الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٣٥٤ (١٩١٢).

وكذلك التعليل بـ (لزوم الطريق) تعليلٌ نسبيٌ؛ من جهة أنه قد يختلف النقاد فيه علىٰ موضع العلة وسبب الخطأ، كما وقع في الحديث الأول من الأحاديث المدروسة هنا، فقد جعل أبو زرعة الرازي لزوم الطريق واقعاً من: عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس، وخالفه أبو حاتم الرازي؛ فجعل لزوم الطريق وهماً من:

أبي عتاب سهل بن حماد.

بل قد وقع الٱختلاف في ٱعتبار هٰذِه العلة، أو تصحيح الطريقين جميعاً، كما وقع بين الإمامين الجليلين: أبي حاتم الرازي، وشيخه: محمد بن يحيى الذهلي، في الحديث الثامن من الأحاديث المدروسة هنا، والله أعلم.

* الضابط الرابع: لزوم الطريق لا يتصور إلا إذا كان الحديث واحداً: متناً وسنداً:

قال الحافظ ابن حجر في تقرير هٰذا الضابط:

«واعلم أن هٰذا كله: إذا كان للمتن سندٌ واحدٌ، أما إذا كان له سندان؛ فلا يجري فيه هٰذا الخلاف».

النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦١١.

وقال ابن رجب في شرحه للعلل: «واعلم أن هٰذا كله إذا علم أن الحديث - الذي ٱختلف في إسناده - حديثٌ واحدٌ، فإن ظهر أنه حديثان - بإسنادين - لم يحكم بخطأ أحدهما» ثم قال: «وعلامة ذلك: أن يكون في أحدهما زيادةٌ على الآخر، أو: نقصٌ منه، أو: تغيُّرٌ؛ يُستدل به علىٰ أنه حديثٌ آخر، فهٰذا يقول ابن المديني وغيره من أهل الصنعة: هما حديثان بإسنادين».

ثم قال: وكثيرٌ من الحفاظ؛ كالدارقطني وغيره: لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين، وإن ٱختلف لفظ الحديثين؛ إذا رجع إلىٰ معنىً متقارب.

- وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين؛ إذا ٱحتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروىٰ عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، كحديث الصلاة على النبي ﷺ.

- فأما ما لا يعرف بإسنادٍ واحدٍ؛ فهٰذا يبعد فيه ذلك».

شرح علل الترمذي ٢/ ٧٢٩ - ٧٣١.

ولهٰذا كان لابد قبل الٱتجاه إلى النظر في هٰذِه العلة أن يتحقق الباحث - بعد جمعه لطرق الحديث ورواياته المتفرعة - من كون

الحديث المختلف فيه حديثاً واحداً؛ بإسناد ومتنه؛ حتىٰ يتسنىٰ له النظر في ٱتجاه التعليل بـ (لزوم الطريق) وما لا فلا.

وقد ٱختلف أبو حاتم الرازي مع قرينه أبي زرعة الرازي في تعليل حديث: سألت النبي ﷺ عن المعوذتين:

فقال أبوزرعة: هٰذا خطأ - يعني من الثوري رحمه الله.

وقال أبو حاتم: محالٌ أن يغلط بين هٰذا الإسناد إلىٰ إسناد آخر، وإنما أكثر ما يغلط الناس؛ إذا كان حديثاً واحداً، من ٱسم شيخٍ إلىٰ شيخٍ آخر، فأما مثل هٰؤلاء؛ فلا أرىٰ يخفىٰ على الثوري» اهـ.

العلل لابن أبي حاتم ٤/٥٩٦ - ٥٩٩ (١٦٦٧).

* الضابط الخامس: الإعلال بلزوم الطريق لا ينكشف إلا باتحاد المدار:

بعد جمع طرق الحديث و أسانيده، و معرفة كيف تتفرع طرقه، و تصوره وجوه الاْختلاف فيها تصورا تاما لا لبس فيه.

و بعد ثبوت اْتحاد الحديث: متناً وسنداً؛ بحيث يمكن النظر في هٰذِه العلة.

لا بد - بعد هذين الأمرين - من تحديد مدار الإسناد المختلف عليه، شأنه شأن سائر العلل؛ فإن تحديد المدار يفيد من جهتين:

الأولى: التعريف بحاله - واحداً أو أكثر - و ما يستحق من مراتب الجرح والتعديل، و التعريف بالطبقة، ومعرفة الشيوخ

والتلاميذ؛ من خلال ما في هٰذِه الطرق التي تدور علىٰ هٰذا المدار، و تتفرع عنه.

الثانية: تحديدُ وجوه الاْختلاف علىٰ هٰذا المدار، و الموازنةُ بينها، و تصنيفُها بما يمكن و صفها به من العلل، ثم سبرُها، حتىٰ يتقرر وصفها بهٰذِه العلة أو عدمه.

ووجوه النظر و الترجيح لا تكاد تنضبط، كما ذكر الحافظ ابن حجر نقلا عن العلائي؛ قوله «ووجوه الترجيح كثيرةٌ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلىٰ جميع الأحاديث، بل كل حديثٍ يقوم بترجيح خاص». النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧١٢.

و لهٰذا قال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك حديث فاضربه؛ بعضه ببعض».

الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٥ (١٩٠٢) طبعة الطحان.

وقال ابن حجر: و إن ٱختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة علىٰ بيان الٱختلاف.

النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧١١.

ومن أهم ما تنبغي العناية به النظرُ في أقوال الأئمة النقاد في الحكم على الرواة: من المدار و غيره، و الٱعتناءُ بمقالاتهم المقيدة؛ التي قد تكشف للباحث ما ينبغي الحكم به على الراوي في مثل هٰذِه الطرق المختلف فيها، لاسيما في مقابل من خالفه في سياق الإسناد، و هٰذِه مهمةٌ جداً، و قد يظن بعض الناس أن الباحث إذا أعملها كان متناقضاً أو مخالفاً لما ٱنتهىٰ إليه الحفاظ المتأخرون من تلخيص أحوال الرواة.

* الضابط السادس: الإعلال بلزوم الطريق لا يتجه إلا إذا كان المخالف واقعاً علىٰ خلاف العادة:

الإعلال بهٰذِه العلة لابد فيه من طرفي الموازنة والمفاضلة:

١- إسنادٌ معروفٌ مألوف، وطريقٌ ملزوم، وجادةٌ مسلوكةٌ.

٢- إسنادٌ شديدٌ غريب، وطريقٌ قليلٌ أو نادر؛ ولو نسبياً.

لابد في الإعلال بهٰذِه العلة من هذين الطرفين؛ وبهاتين الصفتين؛ لكن ينبغي أن يُعلم أن كلاً من هذين الطرفين: لا يمكن تحديده بحدودٍ، أو رسمه بأوصافٍ، فالطرف الثاني قد لا يمكن تصوره إسناداً غريباً شديداً إلا علىٰ سبيل المقابلة؛ للإسناد الآخر المألوف المسلوك الملزوم، والعكس كذلك.

نعم يمكن التمثيل ببعض الأسانيد النادرة الغريبة، والعكس كذلك؛ تمثيلاً مجرداً، لكنه مهما كان لا يتصور به هٰذا الإعلال؛ فضلاً عن كونه موصوفاً بالغرابة والشدة في مقابل الإسناد المألوف والطريق الملزوم، لاسيما أن أكثر ما أُعلَّ بهٰذِه العلة إنما هو غرابةٌ نسبيةٌ فقط.

ولهٰذا وصفوا الطرف الأول (إسناد الجادة المسلوكة) بأنه أسهل، وأهون، وما عداه: مخالفةٌ للجادة، أو سلوكٌ لغير الجادة، وأخذٌ لغير الطريق الملزوم، وتركٌ للمحجة.

وقد تكلم أبو حاتم وأبو زرعة في العلل (٥٨٠) (٥٨١) في إعلال حديث سلمان رضي الله عنه: «في غُسل يوم الجمعة»، وعلق عليه ابن رجب في فتح الباري له ٨/ ١١١ (٨٨٣)؛ فقال: ولاريب أن الذين قالوا فيه: (عن أبي هريرة) جماعةٌ حفاظٌ؛ لكن الوَهَم يسبق كثيراً إلىٰ هٰذا الإسناد؛ فإن رواية: (سعيد المقبري، عن أبي هريرة) أو: (عن أبيه،

عن أبي هريرة):

(سلسلةٌ معروفةٌ) تسبق إليها الألسن بخلاف رواية: (سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان) فإنها (سلسلةٌ غريبةٌ) لا يقولها إلا حافظٌ لها متقنٌ.اهـ.

* الضابط السابع: الإعلال بلزوم الطريق لا يثبت إلا بمعرفة الإسناد المشهور:

هٰذا هو الطرف الأول من طرفي الموازنة والمقارنة، وقد تبين بالضابط السابق؛ أن هٰذا الطرف هو الأساس الذي يُنسب إليه الطرف الثاني.

والطريق الملزوم، والجادة المسلوكة، والإسناد المأثور: كثيرٌ جداً، وقد سبق تفصيله - في المبحث الرابع - عند الكلام على الأنواع الحديثية التي يدخلها (لزوم الطريق) و(سلوك الجادة).

وكشف أكثر الأسانيد المشهورة متيسرٌ، لٰكن لا يمكن ٱستقصاؤه؛ لأن الإعلال - كما تقدم - قد يعرض بين طريقين؛ أحدهما: قليل، والآخر: أقل منه وهو غريبٌ، فهٰذا لا يأتي عليه الإحصاء.

والطريق إلى الوقوف علىٰ هٰذِه الأسانيد منحصرٌ في **وسيلتين**:

الوسيلة الأولىٰ: كتب الأطراف الحديثية:

وهي الكتب التي رتبها مصنفوها علىٰ طريق المسانيد، ثم رتبوا المسانيد على الرواة عنهم، ثم رتبوا الرواة عن الرواة؛ إذا كثرت أحاديثهم، ولا يذكرون من متون الأحاديث إلا أطرافها الدالة علىٰ بقية المتن.

وأشهر ما صنف في هٰذا الكتب الثلاثة التالية:

١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي **٧٤٢** هـ، حوىٰ أربعة عشر كتاباً؛ فقد جمع فيه أطراف الكتب الستة وملحقاتها الثمانية: معلقات البخاري، ومقدمة مسلم، مراسيل أبي داود، وشمائل الترمذي، والعلل الصغير له،

والسنن الكبرىٰ للنسائي، وعمل اليوم والليلة له، وخصائص علي له.

وهو أعظم وأجل وأدق وأوثق كتابٍ صنف في هٰذا، وعليه المعوَّل عند أهل الحديث كافة.

٢- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سَنَن للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير ٧٧٤هـ حوىٰ عشرة كتبٍ من الأصول: الستة، ومسند الإمام أحمد، وأبي يعلىٰ، والبزار، والمعجم الكبير للطبراني.

ويمتاز بسياق كامل متون الأحاديث، وخدمته في مجال البحث خدمةٌ محدودةٌ.

٣- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ وقد حوىٰ أحد عشر كتاباً: سنن الدارمي، وقطعة من صحيح ابن خزيمة، والمنتقىٰ لابن الجارود، ومسند

أبي عوانة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، والموطأ، ومسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ثم أدخل سنن الدارقطني جبراً لنقص ابن خزيمة.

وهو من أبدع ما صنف في هٰذا الفن دقةً وترتيباً، ولا يخلو من الإشارة إلىٰ بعض الفوائد.

الوسيلة الثانية: البرامج الحاسوبية الحديثية المعاصرة:

وهٰذِه عالمٌ واسعٌ مترامي الأطراف، يتجدد بتجدد الزمان، ويتطور بتطور الوقت، وقد صدرت منه برامج كثيرةٌ، ومزاياها تفوق المؤلفات الورقية، وتُحقِّق لطالب العلم من الفوائد، والجمع، والترتيب،

والتنسيق، والحصر، وتحديد البيانات، وتحليل المعلومات، وتيسير الوصول للمطلوب؛ بأيسر طريقٍ، وأوسع إمكانية؛ ما يجعل الحاجة إليها ضرورةً من الضرورات العلمية الحديثة.

ومن أحسن وأدق وأجمع؛ ما وقفت عليه منها هٰذِه البرامج الثلاثة التالية:

١- برنامج «إتقان الحرفة بإكمال التحفة» يعني: تحفة الأشراف للإمام المزي، وهو خدمةٌ علميةٌ توثيقيةٌ شاملةٌ لهٰذا الكتاب، تضمنت جماً غفيراً من الفوائد والتعليقات الحديثية النفيسة التي لم تسبق، مع طرقٍ بحثيةٍ جديدةٍ متعددة: بالبحث في الأطراف، وعن طريق الرواة، وبأرقام الأحاديث، وبالبحث عن طريق الإسناد المركب؛ بأي صورةٍ كان، وهٰذِه خدمةٌ مبتكرةٌ، وهي من أعظم ما يحتاجه أهل الحديث، ولاسيما في مجال بحثنا هٰذا.

وهي من إصدار (العربية لتقنية المعلومات) بالقاهرة، وأشرف علىٰ فكرتها وخدمتها وإخراجها شيخنا العلامة المحدث الجليل أبو محمد أحمد معبد عبد الكريم الكليباتي أدام الله عليه توفيقه وعافيته ونشاطه، ونفع به الإسلام والمسلمين، وجزاه عنا خير ما جزىٰ عباده الصالحين.

٢- الموسوعة الحديثية الشاملة:

وهي برنامجٌ علميٌ واسعٌ جداً، يتضمن علوماً شتىٰ، ويحتوي علىٰ ١٢٥٦٢ عنواناً، وعدد الأجزاء المتفرقة يفوق ٣٠.٠٠٠ كتاباً وعدد الكتب الموافقة للمطبوع ٤٠٠٠ كتابٍ.

والبحث فيها بحثٌ ميَّسر، بالكلمات المختارة؛ إما علىٰ سبيل الجمع، أو علىٰ سبيل التخيير.

٣- برنامج جوامع الكلم:

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ فريدة، تتضمن ١٤٠٠ مصدرٍ حديثيٍ، منها: ٥٤٣ مخطوطاً، لم يسبق طباعتها، وفيها ٧٠٠ ألف إسناد، و٧٠ ألف راوٍ.

وتتضمن جملةً واسعةً من الخدمات؛ منها:

ترجمة ٥٠ ألف راو، وحصر الشيوخ، وحصر التلاميذ، ودراسة جميع أسانيد الموسوعة، وحصر مرويات كل راوٍ، ومرويات كل صحابي، ورسم شجرة الإسناد لكل طريق، وذكر المتابعات والشواهد، في جملةٍ من الخدمات المفيدة.

وهٰذا البرنامج يُعدُّ وجهاً جديداً في خدمة أهل الحديث، ويمكن بها كشف هٰذِه الأسانيد، وتيسير الوقوف علىٰ ما يقع فيها من هٰذِه العلة.

وأخيراً؛ فإن صاحب الفضيلة د. عادل بن عبد الشكور الزرقي قد صنَّف رسالةً صغيرةً في هٰذا، ولم يُسبق إليها، واقتصر فيها علىٰ خمسة عشر إسناداً فقط، كما ٱقتصر علىٰ ما في الصحيحين أو أحدهما، واقتصر علىٰ ما في الكتابين (التحفة، والإتحاف) فقط، وقد قدَّم له صاحب الفضيلة الشيخ العلامة الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد السعد

وفقه الله وسدَّد خطاه، وهي رسالةٌ نافعةٌ في هٰذا الضابط، والله أعلم.

* الضابط الثامن: الإعلال بـ (لزوم الطريق) لا يتعارض مع العلل الأخرى:

الشأن في هٰذا: شأن سائر العلل:

١- فإن الإسناد الواحد للحديث قد يشتمل علىٰ عللٍ شتىٰ؛ من أنواع العلل التي يمكن ٱجتماعها، وهٰذِه هي الجادة عند الأئمة النقاد:

مرةً: يعللون بالحفظ، ومرةً: بالعدد، ومرةً: بالتفرد، ومرةً: بالوهم، ومرةً: بالتدليس الخفي، ومرةً: بالمخالفة، ومرةً: بأكثر من واحدٍ منها.

٢- بل إن الإعلال بـ (لزوم الطريق) قد يتوجه في بعض الأسانيد أكثر وأكثر؛ لما يحتف به من قرائن التعليل الأخرى التي تؤكده وتؤيده.

والحديث السابع - من الأحاديث المدروسة في هٰذا البحث - مثالٌ واضحٌ؛ في الدلالة علىٰ هٰذا المعنىٰ.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٤٣٨ (١٥٤٩) (١٥٥١):

عن أبي زرعة أنه أعلَّ حديث: «إشربوا في الظروف، ولا تسكروا».

فقال في الموضع الأول: قَلَب من الإسناد موضعاً، وصحَّف في موضع..

وقال في الموضع الثاني: خطأُ الإسناد والكلام (يعني المتن)...

وهو مثالٌ للقلب الذي تسبب في لزوم الراوي للطريق، وسلوكه الجادة.

وفي الكامل لابن عدي ٤/ ١٦١٦؛ قال: «وفي حديث عبد الرحمن ابن أبي الموال: «حديث الٱستخارة» رواه عن محمد بن المنكدر، عن جابر، مرفوعاً، سئل عنه الإمام أحمد؛ فقال: عبد الرحمن: لا بأس

به...، يروي حديثاً لابن المنكدر: ليس يرويه أحدٌ غيره، هو منكر، قلت: هو منكر. قال: نعم، ليس يرويه غيره، لا بأس به، وأهل المدينة: إذا كان حديثٌ غلط؛ يقولون: (ابن المنكدر، عن جابر) وأهل البصرة؛ يقولون: (ثابت، عن أنس) يحيلون عليهما». اهـ.

فجمع الإمام أحمد فيه بين علتين: (التفرد، وسلوك الجادة).

٣- بل قد يقدمون علة (لزوم الطريق) علىٰ غيرها من قرائن التعليل؛ فيأخذون بها، ويردون غيرها، ويستشكلون علىٰ من جعل ٱجتماع القرينتين المتعارضتين سبباً في تصحيح الوجهين:

في صحيح البخاري (٦٠١٦) قال: حدثنا علي بن عاصم، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي شريح، أن النبي ﷺ؛ قال: «والله لا يؤمن...» تابعه: شبابة، وأسد بن موسىٰ.

وقال حميد بن الأسود، وعثمان بن عمر، وأبوبكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة. اهـ.

هكذا وقع الٱختلاف فيه علىٰ: (ابن أبي ذئب) على الوجهين، وقال الحافظ ابن حجر تعليقاً عليه في الفتح ١٠/ ٤٤٤ النقاط التالية:

- «إذا تقرر ذلك؛ فالأكثر قالوا: (عن أبي هريرة) فكان ينبغي ترجيحهم.

- ويؤيده: أن الراوي إذا حدَّث في بلده؛ كان أتقن لما يحدث به في حال سفره.

- ولٰكن عارض ذلك: أن سعيداً المقبري مشهورٌ بالرواية عن أبي هريرة؛ فمن قال: عنه، عن أبي هريرة: (سلك الجادة).

- فكانت مع من قال: عنه، عن أبي شريح: (زيادة علم) ليست عند

الآخرين.

- وأيضاً: فقد وجد معنى الحديث؛ من رواية الليث، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح، كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقويةً لمن رواه عن ابن أبي ذئب؛ فقال فيه: عن أبي شريح.

- ومع ذلك؛ فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين؛ وإن كانت الرواية عن أبي شريح أصح». اهـ.

٤- بل قد يعلون؛ بهٰذِه العلة، ويردون القول بتصحيح الوجهين جميعاً، كما جاء في فتح الباري للحافظ ابن حجر ٣/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ قال:

قال ابن عبد البر: رواية عبد العزيز بن أبي سلمة خطأٌ بيِّنٌ؛ لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار: عن ابن عمر؛ ما رواه: عن

أبي صالح أصلاً. ٱنتهى. الٱستذكار ٣/ ١٧٧.

قال ابن حجر تعليقاً عليه: وفي هٰذا التعليل نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان، نعم الذي يجري علىٰ طريقة أهل الحديث: أن رواية عبد العزيز (شاذةٌ)؛ لأنه: (سلك الجادة) ومن عدل عنها دلَّ علىٰ مزيد حفظه. اهـ.

* الضابط التاسع: الإعلال بـ (لزوم الطريق) لا يستلزم تصحيح قسيمه:

الشأنُ في هٰذا: شأنُ سائر العلل:

فإن الكلام في هٰذِه العلة لا يتحقق إلا بثلاثة أركان:

الأول: الاختلاف علىٰ مدارٍ واحدٍ.

الثاني: سياق إسناد الحديث علىٰ وجهٍ خاطئ، يخالف ما تحمَّله راويه أصلاً في سياق إسناده.

الثالث: سياق إسناد الحديث علىٰ وجهه الصواب؛ الذي تحمَّله عليه راويه؛ حيث أدَّاه كما سمعه؛ لم يخطئ في سياقه.

أما الأول؛ فظاهر، وسبقت الإشارة إليه.

وأما الثاني؛ فهو الذي سلك فيه راويه - أو رواية - الجادة، ولزموا الطريق.

وأما الثالث؛ فهو قسيم الجادة، أو: خلاف الجادة، أو: الإسناد الغريب، أو: الشديد.

وهٰذا الثالث: **هو الذي يعبر عنه أهل العلل بألفاظٍ شتىٰ، منها:**

«وهٰذا الصحيح» «هٰذا أشبه» كما في الحديث الأول.

«والحديث بأم حبيبة أشبه» كما في الحديث الثاني.

«قلت: فأيها أشبه؟ قال: ابن أبي ذئب: أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه» كما في الحديث الثالث.

«الصحيح حديث حماد» كما في الحديث الرابع.

«وهٰذا أشبه» مرتين، كما في الحديث الخامس.

«وهو الصحيح» مرتين، «وحديث حلاّم أشبه «كما في الحديث السادس».

«هٰذا أشبه، وهو الصحيح» كما في الحديث السابع.

«حديث الحارث أشبه» كما في الحديث الثامن.

فهٰذِه ينبغي أن يُعلم أنها أحكامٌ نسبيةٌ إضافيةٌ، وهي نوعان:

١- نوعٌ نسبيٌ إضافي؛ من (لفظه): كقولهم: أصح شيء، أو: أحسن شيء، أو: أشبه شيء، أو: أضعف شيء.

٢- ونوعٌ نسبيٌ إضافيٌ؛ من (سياقه): كقولهم: وهو الصحيح، أو: وهو الصواب، ونحوها، بعد سياق علل الأسانيد، والموازنة بينها.

ومع هٰذا؛ فإن قولهم: «أشبه» و«أولىٰ» كما قال العقيلي في الضعفاء الكبير ٢/ ٢٦٥: «هٰذا الحديث - بهٰذا الإسناد - أشبه وأولىٰ». اهـ.

فهٰذِه تحتمل - دون غيرها - أن تكون محكيةً علىٰ غير بابها؛ بل علىٰ سبيل القطع عن الإضافة: فهي في هٰذِه الحالة؛ بمعنى النوع الثاني، كأنه قال: وهو الصحيح، أو: الصواب.

* والحاصل علىٰ كل حالٍ:

أن هٰذِه العبارة - التي يطلقها الأئمة النقاد في العلل - لا تدل علىٰ تصحيح الحديث، ولا علىٰ تحسينه، وإنما تدل علىٰ أحد أمرين فقط:

الأول: أن يكون هٰذا الحديث: هو أقوىٰ حديثٍ أو إسنادٍ ورد في هٰذا، وإن كان قد يكون ضعيفاً.

كما يقولون فيما يسمىٰ «أصح الأحاديث المقيدة» قال السيوطي: كقولهم: «أصحُّ شيءٍ في الباب كذا» وهٰذا يوجد في جامع الترمذي كثيراً، وفي تاريخ البخاري، وغيرهما. تدريب الراوي ١/ ١١٦.

قال العلامة المحقق النووي رحمه الله في كتاب الأذكار ص ١٥٨:

«ولا يلزم من هٰذِه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحاً؛

فإنهم يقولون: هٰذا أصح ما جاء في الباب؛ وإن كان ضعيفاً، ومرادهم: أرجحه، وأقله ضعفاً». اهـ.

وسأل الترمذيُّ في علله الكبير ١/ ٢٨٧ (٨٧) الإمامَ البخاريَّ، عن حديث التكبير في العيدين؛ فقال: «ليس في الباب شيءٌ أصحَّ من هٰذا، وبه أقول». اهـ.

نقل هٰذا عبد الحق الأشبيلي في أحكامه، عن الترمذي، ثم قال عبد الحق: «ثم قال - يعني الترمذي -: صحَّح البخاري هٰذا الحديث». اهـ.

فتعقبه أبو الحسن ابن القطان الفاسي بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٥٩ - ٢٦٢ (٢٦٢) (٢٦٣)؛ قال: «فأقول؛ وبالله التوفيق: لم يصحِّح البخاري حديث كثير بن عبد الله المذكور، والمنقول عنه في ذلك... (ليس في الباب شيء أصح من هٰذا، وبه أقول) ثم قال ابن القطان: «هٰذا نص ما ذكر، وليس فيه تصحيح البخاري لواحد منهما، أما حديث كثير بن عبد الله، فإنما قال: ليس في الباب شيءٌ أصحَّ منه، وليس هٰذا بنصٍ في تصحيحه إياه؛ إذ قد يقول هٰذا لـ «أشبه ما في الباب» وإن كان كله ضعيفاً، ثم ٱستشكل ابن القطان قوله «وبه أقول» حتىٰ ختم البحث بقوله: «وقد أطلت مما ليس من الباب؛ لأبيِّن أن قول البخاري: أصح شيءٍ؛ ليس معناه: صحيحاً، فاعلمه». اهـ.

الثاني: أن يكون المراد بهٰذِه العبارة بيان الوجه الصواب في سياق الإسناد؛ إذا وقع الٱختلاف فيه، وهٰذا هو محل البحث هنا؛ كما تقدم، ولاشك أنه لا يراد - بهٰذِه العبارات هنا - بيان تصحيح الحديث نفسه، ولا الطريق المحكوم عليه بالترجيح.

* الضابط العاشر: الإعلال بـ (لزوم الطريق) علةٌ خفيفةٌ علىٰ خلاف الظاهر:

والشأنُ في هٰذا؛ شأن سائر العلل:

لكن هٰذِه العلة أخفىٰ من غيرها، ويزيد خفاءها الأسباب التالية:

١- أنها قد تقع من الثقة الحافظ، من أهل الحديث؛ حيث يظن الباحث السلامة من هٰذِه العلة بما لا ريبة معه، حتىٰ يتأمل الطرق، وينظر في الأسانيد، ويستعمل الموازنة بينها، ويحاول ٱستظهار ما يمكن الٱستمساك به في تعليل هٰذا الإسناد.

وقد سبق التمثيل لهٰذا في قصة الإمام الثوري مع تلميذه يحيى القطان، وقصة الإمام ابن عيينة مع ابن مهدي، وغيرها من الأمثلة الجزئية التي تتعلق بعموم الشيوخ الثقات فمن دونهم.

٢- أن هٰذِه العلة قد تقع من الجماعة؛ في مقابل من دونهم فرداً أو أكثر، وهٰذا بلا شك مما يبعد بذهن الناظر عن الٱلتفات إلىٰ هٰذِه العلة.

وقد سبق المثال لهٰذا في النوع السابع من أنواع ما تقع فيه هٰذِه العلة، ما ذكره الخليلي في الإرشاد، وهو مثالٌ دقيق.

وكذلك ما وقع في الحديث السابع من الأحاديث المدروسة في هٰذا البحث؛ حيث أعل أبو حاتم حديث الجماعة لسلوكهم الجادة.

وكذلك ما وقع عند الحافظ في الفتح ١٠/ ٣٦٤ وقد تقدم نقله في النوع الثالث من أنواع لزوم الطريق، قال الحافظ عن الجماعة:

«وكأنهم سلكوا الجادة؛ لأن عبيد الله بن عمر معروفٌ بالرواية عن نافع، مكثرٌ عنه». اهـ.

وكذلك أيضاً في الفتح ٩/ ٦٣٢ (٥٥٠٥) قال: «وسلك الجادة قومٌ،

منهم: يزيد بن هارون؛ فقال...». اهـ. وهو في علل الدارقطني ١٣/ ٩٥ (٢٩٧٥).

وكذلك قال الحافظ في الفتح ١٠/ ٤٤٤ (٦٠١٦): «وإذا تقرر ذلك؛ فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم...، ولكن عارض ذلك: أن سعيداً المقبري مشهورٌ بالرواية عن أبي هريرة، فمن قال: عنه، عن أبي هريرة: (سلك الجادة)...» اهـ.

والأصل في العلل ٱعتبار الجماعة، كما قال الشافعي رحمه الله: «العدد الكثير أولىٰ بالحفظ من الواحد».

النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٠٧.

٣- أنه قد يتبادر إلىٰ ذهن الناظر في الإسناد الذي لزم الطريق، وسلك الجادة:

أنه سالمٌ من العلة، وصالحٌ للاعتبار به؛ سواءٌ كان متابعاً أو شاهداً.

كما قال أبو حاتم في العلل، وهو الحديث الثاني من الأحاديث المدروسة هنا؛ قال: «كنت معجباً بهٰذا الحديث، وكنت أرىٰ أنه غريب، حتىٰ رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيَّب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ؛ فعلمت: أن ذاك (لزم الطريق)». اهـ.

وفي العلل ٣/ ٦٠٣ (١١٢٢) قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي: عن حديثٍ رواه قتادة، وحماد بن سلمة: عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: «من باع نخلاً قد أُبرِّت؛ فثمرتها للبائع؛ إلا أن يشترط المبتاع».

قال أبي: كنت أستحسن هٰذا الحديث من ذي الطريق؛ حتىٰ رأيت

من حديث بعض الثقات: عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال أبي: فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. اهـ.

علَّق علىٰ هٰذا العلائي؛ بقوله: «فبهذه النكتة؛ يتبين أن التعليل أمرٌ خفيٌ، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث، دون من لا ٱطلاع له علىٰ طرقه وخفاياه».

النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٧٨٢.

وتكلم الحافظ علىٰ حديثٍ «كفارة المجلس» - وهو مثال الجنس الأول من أجناس العلل عند الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث - في كتابه النكت على ابن الصلاح ٢/ ٧١٦ - ٧٤٥، وقال ص ٧٢٦:

«فإذا ٱختلف عليه ثقتان في إسنادٍ واحدٍ، أحدهما أعرف بحديثه (وهو: وهيب) من الآخر (وهو: موسىٰ بن عقبة) قَوِيَ الظن بترجيح رواية وهيب؛ لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسىٰ بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي، و(سلك فيه الجادة) فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ كما هي العادة في أكثر أحاديثه». اهـ.

ثم قال الحافظ بعده: «وبهذا التقرير؛ يتبين عظمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدةُ فحصهم، وقوةُ بحثهم، وصحةُ نظرهم، وتقدمُهم؛ بما يوجب المصير إلىٰ تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه». اهـ.

٤- أن الإعلال بـ (لزوم الطريق) بعيدٌ عن نظر الناقد، وكشفُه قد يحتاج أحياناً كثيرةً إلى النظر في الأسانيد والطرق، ومطالعة كتب الأطراف؛ حتىٰ يتسنىٰ للناظر أن يميز الأسانيد الغالبة، والطرق المشهورة، التي جاءت بها أغلب أو غالب روايات هٰذا الراوي؛ الذي

يدور عليه الاختلاف في سياق الإسناد.

وبسبب هٰذا كله وقع الاختلاف بين النقاد من أهل الحديث:

- بين من يُعِلُّ بهٰذِه العلة، ويصوِّب سياق الإسناد على الوجه المستقيم.

- وبين من يُغفلها، ويتساهل؛ بتحملها، واعتبارها وجهاً آخر في رواية الحديث، ثم يستعملها شاهداً أو متابعاً؛ يتقوىٰ بها الحديث.

وقد وقع من بعض أئمة المحدثين التساهل في اعتبار هٰذِه العلة؛ كما وقع منهم التساهل في الإعلال بعللٍ أخرىٰ غيرها، كما وقع عند الحاكم في المستدرك؛ رغم أنه أولُ من أدخل هٰذِه العلة في كتابه (معرفة علوم الحديث) وجعلها الجنس التاسع علىٰ سبيل الاستقلال، وكذلك وقع مثله عند ابن حبان في صحيحه، بل قد وقع عند الإمام الترمذي في جامعه مثل هٰذا التساهل.

قال الحافظ ابن حجر في النكت ٢/ ٧٢٦ بعد تعليله لحديثٍ بسلوك الجادة: «وكل من حكم بصحة الحديث - مع ذلك - إنما مشىٰ فيه علىٰ ظاهر الإسناد؛ كالترمذي، كما تقدم، وكأبي حاتم ابن حبان؛ فإنه أخرجه في صحيحه، وهو معروفٌ بالتساهل في باب النقد، ولا سيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال، والله أعلم». اهـ.

وقال أيضاً في مثل هٰذا المعنىٰ ٢/ ٦٨٧: «علىٰ أن القسم الأول - الذي حكم عليه المصنف بالرد مطلقاً - قد نوزع فيه، وجزم ابن حبان والحاكم وغيرهما؛ بقبول زيادة الثقة مطلقاً في سائر الأحوال؛ سواء اتحد المجلس أو تعدد، سواء أكثرَ الساكتون أو تساووا، وهٰذا قول جماعة من أئمة الفقه والأصول، وجرىٰ علىٰ هٰذا الشيخ محيي الدين

النووي في مصنفاته، وفيه نظرٌ كثيرٌ؛ لأنه يَرِدُ عليهم...». اهـ.

وقال أيضاً ٢/ ٧٩٧: «قال العلائي: وهٰذِه الطريقة يسلكها الشيخ محيي الدين؛ توصلا إلىٰ تصحيح الروايات؛ صوناً للرواة الثقات أن يتوجه الغلط إلىٰ بعضهم؛ حتىٰ إنه قال في حديث ابن عمر...: هما واقعتان كان علىٰ عمر رضي الله نذران...، ثم قال: وفي هٰذا الحمل نظرٌ لا يخفىٰ؛ لأنه من البعيد أن لا يفهم عمر رضي الله عنه...» ثم قال صـ٧٩٩:

«وأغرب من ذلك وأعجب ما ذكره الشيخ محيي الدين أيضاً في حديث «بني الإسلام علىٰ خمس»... قال الشيخ محيي الدين: هٰذا محمولٌ علىٰ أن ابن عمر رضي الله عنهما سمع الحديث من النبي ﷺ على الوجهين، ولا شك أن مثل هٰذا هنا بعيدٌ جداً». اهـ.

ولما ذكر الحافظ تساهل ابن خزيمة وابن حبان، وكذلك الترمذي، بعد أن ذكر أن كثيراً من الأحاديث التي صححها المتقدمون ٱطلع غيرهم من الأئمة فيها علىٰ علل تحطها عن رتبة الصحة، ثم قال: «لكنه قد يخفىٰ على الحافظ بعض العلل في الحديث؛ فيحكم عليه بالصحة؛ بمقتضىٰ ما ظهر له، ويطلع عليها غيره؛ فيرد بها الخبر.

وللحاذق الناقد - بعدها - الترجيح بين كلاميهما؛ بميزان العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش؛ الذي يحاول المصنف - ابن الصلاح - سَدَّ بابه، والله تعالىٰ أعلم».اهـ النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٧٠، ٢٧١.

وقال الحافظ ابن رجب في فتح الباري له ١/ ٣٦٢: «هٰذا الحديث مما ٱتفق أئمة الحديث؛ من السلف، علىٰ إنكاره علىٰ أبي إسحاق» ثم قال: «وأما الفقهاء»المتأخرون؛ فكثير منهم نظر إلىٰ ثقة رجاله؛ فظن

صحته، وهٰؤلاء يظنون أن كل حديثٍ رواه ثقةٌ فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفةٌ من المحدثين المتأخرين؛ كالطحاوي، والحاكم، والبيهقي». اهـ.

والحاصل: أن خفاء العلة عموماً، وعلة (لزوم الطريق) خصوصاً؛ يوجب على الباحث المدقق أن لا يكون ظاهرياً؛ يتعجل في الحكم، بل عليه أن يجمعَ الطرق، ويُحرِّرَ المدار، وينظرَ نظر الفاحص في أنواع الٱختلاف، ويطالعَ أقوال الأئمة في العلل؛ حتىٰ يكون حكمه حكماً يوافق الصواب، ويبرئ الذمة.

قال العلامة الشيخ ناصر الألباني رحمه الله رداً علىٰ حديثٍ صححه ابن حزم: «إن ابن حزم نظر إلىٰ ظاهر السند؛ فصحَّحه، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته، أما أهل العلم والنقد؛ فلا يكتفون بذلك، بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علةٌ أم لا».

إرواء الغليل ٦/ ٥٧ (١٦١٣).

والمراد أن أفحش ما يقع فيه المتساهل: ٱعتبار هٰذِه الأوهام والأغلاط في إسناد الحديث شاهداً أو متابعاً؛ يتقوىٰ به الحديث، والله أعلم.

المبحث السادس

* مواقف الأئمة النُّقاد من الإعلال بـ (لزوم الطريق):

بالتأمل في أنواع ما وقع فيه (لزوم الطريق) وسلوك الجادة من الأسانيد؛ فإن مواقف الأئمة - في نظري - لا تخرج عن أحد موقفين فقط:

الموقف الأول: ما أُعلَّ بـ (لزوم الطريق) وترجيح من خالف الطريق:

وهٰذا النوع هو محل البحث هنا، وأمثلته مبثوثةٌ في هٰذا البحث، وقد ينفرد الإعلال بهٰذِه العلة، وقد يقترن بغيره من العلل:

سواءٌ: نص بعض النقاد علىٰ هٰذِه العلة.

أو: ٱكتفوا بالنص علىٰ علةٍ أخرىٰ.

أو: أعل ورجَّح؛ بدون ذكر السبب، وهٰذا بحثٌ واسع.

وقد ٱعتنى الحافظ في مصنفاته بنقل أقوال المعلِّين، والتعليق عليها، وتأييدها، أو تعقبها، ومن ذلك تصريحه بعلة (سلوك الجادة) فيما أعله الأئمة؛ دون أن يصرحوا بها:

انظر في الفتح ١١/ ٩٩ (٦٣٠٦) قال: «وقال النسائي: حسين المعلِّم: أثبت من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بريدة، وحديثه أولىٰ بالصواب. قلت: كأن الوليد (سلك الجادة) لأن جلَّ رواية عبد الله بن بريدة، عن أبيه». اهـ.

وفي إتحاف المهرة ١٤/ ٥٤٢ (١٨١٧٩) قال: «وذكر الدارقطني في العلل: أنه ٱختلف فيه علىٰ: أبي حازم، فقال مصعب بن ثابت: عنه، عن

سهل بن سعد، وهو: خطأٌ؛ لأنه (سلك الجادة) إذ جُلُّ رواية أبي حازم ابن دينار، عن سهل...».اهـ.

وكذلك في الفتح أيضاً ٩/ ٦٣٢ (٥٥٠٥): نقل تعليل الدارقطني؛ قال: «قال الدار قطني: (وكذا قال محمد بن إسحاق، عن نافع، وهو أشبه) وسلك الجادة قومٌ، منهم: يزيد بن هارون؛ فقال...» هكذا أدخل تفسيره لكلام الدارقطني في العلل ١٣/ ٩٥ (٢٩٧٥).

وقد وهم د. حمزة المليباري في رده على الشيخ د. ربيع المدخلي، فظن أن الجملة كلَّها من قول الدارقطني، فنسبها إليه، وكان في غنىٰ عنها بما أورده سواها.

الموقف الثاني: ما اُختلف في إعلاله بـ(لزوم الطريق) فصاروا إلىٰ تصحيحه بالوجهين جميعاً: ما لزم الجادة، وما خالفها.

وهٰذا النوع موجودٌ عند كثيرٍ من الأئمة؛ من المدقِّقين والمتساهلين:

١- أما من المدققين؛ فأبو حاتم الرازي:

قال ابنه في العلل ٤/ ٥٩٦ (١٦٦٧): «سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه؛ قال: سألت النبي ﷺ عن المعوذتين؟

فقيل لأبي: إن أبا زرعة؛ قال: هٰذا خطأ.

قال أبي: الذي عندي أنه ليس بخطأ، وكنت أرىٰ قبل ذلك أنه خطأ. إنما هو: معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن معاوية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة، قال أبي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي أنه صحيح، الذي كان: الحديثين جميعاً؛ كانا عند معاوية بن

صالح، وكان الثوري حافظٌ، فكان حفظ هٰذا أسهل على الثوري من حديث العلاء؛ فحفظ هٰذا، ولم يحفظ ذاك، ومما يدل علىٰ أن هٰذا الحديث صحيح: أن هٰذا الحديث يرويه الحمصيون: عن عبد الرحمن بن جبير، عن عقبة.

ومحالٌ أن يغلط بين هٰذا الإسناد إلىٰ إسناد آخر، وإنما كان أكثر ما يغلط الناس إذا كان حديثاً واحداً؛ من ٱسم شيخٍ إلىٰ شيخٍ آخر، فأما مثل هٰؤلاء فلا أرىٰ يخفىٰ على الثوري». اهـ.

هكذا قال أبو حاتم مخالفاً صاحبه أبا زرعة الرازي، ووافقه ابن خزيمة مخالفاً أصحابه، كما قال في صحيحه ١/ ٥٨٠ (٥٣٦): «قال أبو بكر: أصحابنا يقولون: الثوري أخطأ في هٰذا الحديث، وأنا أقول: غير مستنكرٍ لسفيان أن يروي هٰذا: عن معاوية، وعن غيره». اهـ.

وكذلك قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٥٠٠ (١٣١٠): «وهاتان الراويتان عندي صحيحتان، لهما جميعاً أصل بالشام: عن جبير بن نفير، عن عقبة، وعن: القاسم، عن عقبة». اهـ.

وقد سبق أيضاً أن ظاهر إخراج البخاري في صحيحه (٦٠١٦) تصحيح الوجهين، كما تقدم شرحه في الضابط الثامن.

قال ابن حجر في الفتح ١٠/ ٤٤٤: «ومع ذلك؛ فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين؛ وإن كانت الرواية: عن أبي شريح أصح». اهـ.

٢- وأما من المتساهلين؛ فحدِّث ولا حرج:

وقد سبقت الإشارة إلىٰ جملةٍ ممن تساهلوا في قبول الطريقين، واعتبار الإسنادين، وتسامحوا في هٰذا كثيراً، كما سبق نقله في الضابط العاشر.

* وفي الحديث السابع من الأحاديث المدروسة في هٰذا البحث، فقد أعله أبو حاتم بـ(لزوم الطريق) ومع هٰذا لم يلتفت إلىٰ هٰذا التعليل لا أبو حاتم ابن حبان، ولا أبو عبد الله الحاكم، بل كلاهما خرَّجه وصححه:

- ابن حبان: من طريق الحسين بن واقد.
- والحاكم: من طريق مبارك بن فضالة.

كلاهما: عن ثابت، عن أنس، مرفوعاً.

وكذلك في الحديث الثامن من هٰذِه الأحاديث المدروسة أيضاً:

اختلاف أبي حاتم مع شيخه محمد بن يحيي الذهلي، حيث صحَّح أبو حاتم الحديث؛ من حديث عائشة رضي الله عنها، وأعله من حديث أبي هريرة؛ بلزوم الطريق، وخالفه شيخه الذهلي؛ بقوله: «أرجو أن يكونا محفوظين: عن أبي هريرة، وعائشة». اهـ.

كما خالفه كذلك - كالعادة - الترمذي، وابن حبان، والحاكم، كما في تخريجه هناك.

*** ومثالٌ آخر بين ابن عبد البر وابن حجر:**

قال ابن عبد البر بالأخذ بالإعلال بالجادة، وتعقبَّه ابن حجر بجواز تصحيح الطريقين.

قال ابن عبد البر في التمهيد ١٧/ ١٤٥ الحديث (١٦) عن عبد الله بن دينار: «قال أبو عمر: وهٰذا الحديث أيضاً موقوف في الموطأ، غير مرفوع، وقد أسنده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار أيضاً: عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بالإسناد الأول، ورواه عبد العزيز ابن الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن

النبي ﷺ، وهو عندي: خطأٌ منه في الإسناد، والله أعلم». اهـ. وانظر الأستذكار له ٣/ ١٧٧.

ونقله الحافظ ابن حجر في الفتح ٣/ ٢٦٩ هكذا: «خطأٌ بيِّن» ثم زاد ابن حجر عنه؛ قوله: «لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ ما رواه عن أبي صالح أصلاً انتهىٰ».

فتعقبه ابن حجر؛ بقوله: «وفي هٰذا التعليل نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان؟ نعم الذي يجري علىٰ طريقة أهل الحديث: أن رواية عبد العزيز شاذةٌ؛ لأنه (سلك الجادة) ومن عدل عنها دلَّ علىٰ مزيد حفظه». اهـ.

وقال في العجاب في بيان الأسباب ٢/ ٨٠١ (٢٦١): «وابن أبي سلمة - يعني ابن الماجشون - (سلك الجادة) وهٰذا من دقيق نظر البخاري، ويحتمل أن يكون عند عبد الله بن دينار بالوجهين، ويؤيده أن رواية ابن عمر ليس فيها للآية ذكرٌ». اهـ.

وللحافظ ابن حجر عذرٌ في تعقبه هٰذا؛ فقد وافق فيه إخراج البخاري، وترجيح النسائي لطريق عبد الله بن دينار، فهو في البخاري (١٤٠٣) (٤٥٦٥)، وفي السنن الكبرىٰ للنسائي ٣/ ٢٩ (٢٢٧٣): «قال أبو عبد الرحمن: عبد العزيز بن أبي سلمة: أثبت عندنا من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ورواية عبد الرحمن: أشبه عندنا بالصواب، والله أعلم، وإن كان عبد الرحمن: ليس بذاك القوي في الحديث». اهـ.

ولهٰذا قال ابن حجر في الفتح في الموضع السابق: «أخرجه النسائي ورجَّحه». اهـ.

* وكذلك وقع عند الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (هدي الساري) ص ٣٥٢، ٣٥٣ الحديث (٩) في الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي ٱنتقدها الدارقطني وغيره؛ قال: «ورواية عبد الله بن رجاء - إن كانت محفوظةً - فقد سلك الجادة؛ في أحاديث المقبري؛ فقال: عن أبي هريرة، فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسنادٌ آخر، وقد وجدته في صحيح ابن خزيمة؛ من رواية صالح بن كيسان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وإذا تقرر ذلك: عُرف أن الرواية التي صحَّحها البخاري أتقن الروايات، والله أعلم». اهـ.

هٰذا ما وقفت عليه - ولم أقف علىٰ سوىٰ هذين الموقفين - من صنيع الأئمة المتقدمين والمتأخرين؛ من أهل الحديث، ولهم فيها أربع صور:

١- إما أن يُعملوا هٰذِه العلة؛ صرَّحوا بها، أو لم يُصرِّحوا.

٢- أو أن يُعملوا غيرها من العلل؛ ويكتفوا بها عن الإعلال بـ (لزوم الطريق).

٣- أو أن يُصحِّحوا الإسنادين، ويُجوِّزوا الوجهين.

٤- أو أن يتردد الناظر بين هٰذا وهٰذا؛ علىٰ سبيل الٱحتمال.

وأما ما ذكره بعض النبلاء الباحثين؛ بأن للأئمة النقاد موقفاً آخر يعكسون فيه الأمر - فيُرجِّحون ما (لزم الطريق) ويُعلُّون ما (خالف الجادة) ليس لشيء إلا لهٰذا المعنىٰ خاصة، ولهٰذا الٱعتبار فقط - فهٰذا ما لم أقف عليه؛ لا نظرياً، ولا تطبيقياً.

نعم؛ قد يُرجِّحون الطريق الذي (سلك الجادة) على الطريق الذي (تنكب الجادة) وخالفها؛ لٰكن ليس لهٰذا المعنىٰ، وإنما لمعنىٰ آخر، وقرينةٍ أو قرائن أخرىٰ، وهٰذا خارج محل البحث والنظر.

وأخيراً؛ فإن أدنى التأمل والتدبر في هٰذا؛ يؤدي بطالب العلم إلىٰ إدراك أنه لو صحَّ هٰذا الموقف؛ لما صحَّ - أصلاً - أن يستقيم الإعلال بـ (لزوم الطريق) و(سلوك الجادة) لأنه كيف ينعكس؟ نعم يمكن الإعلال؛ لٰكن لمعنىٰ آخر، وقرينة أخرىٰ؛ خارجة عن محل البحث، وهكذا الشأن في أيِّ علةٍ أخرىٰ.

والمثال الذي ذكروه من رواية البخاري (٦٠١٦) ليس فيه شيءٌ من هٰذا الذي ذكروه، وإنما هو عكس ما أرادوا، ولهٰذا تقدم ذكره: في الضابط العاشر، في بيان أن هٰذِه العلة قد تقع من الجماعة.

وصنيع البخاري في هٰذا المثال تصحيح الوجهين جميعاً، مع ترجيح الرواية من حديث أبي شريح علىٰ حديث أبي هريرة، كما هو ظاهرٌ منه، وكما نص عليه الحافظ في الفتح ١٠/ ٤٤٤.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

وتحتها ثمانية أحاديث أعلَّها الإمام ابن أبي حاتم بلزوم الطريق:

الحديث الأول: حديث «إذا وقع الذباب».

الحديث الثاني: حديث السنن الرواتب.

الحديث الثالث: حديث «من ترك الجمعة ثلاثاً».

الحديث الرابع: حديث طلاق حفصة رضي الله عنها.

الحديث الخامس: حديث «للدنيا أهون علىٰ الله...».

الحديث السادس: حديث «أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج».

الحديث السابع: حديث «إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه».

الحديث الثامن: حديث «أكمل المؤمنين إيماناً...».

الحديث الأول

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله، في كتابه العلل ١/ ٤٦٧ (٤٦): «سألتُ أبي وأبا زرعة: عن حديثٍ رواه سهل ابن حماد: أبو عتاب، عن عبد الله ابن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس، عن النبي ﷺ؛ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم؛ فليغمسه فيه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء».

فقال أبي وأبو زرعة جميعاً: رواه حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة.

وقال أبو زرعة: وهٰذا الصحيح.

وقال أبي: هٰذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، و(لزم أبو عتاب الطريق) فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.

وقال أبو زرعة: هٰذا حديث عبد الله بن المثنىٰ (أخطأ فيه عبد الله) والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه».اهـ.

* تخريجه:

هٰذا الحديث روي من حديث أربعة من الصحابة رضي الله عنهم، وروي مرسلاً:

الحديث الأول: فحديث أنس رضي الله عنه:

ومداره علىٰ: عبد الله بن المثنىٰ، عن عمه: ثمامة بن عبد الله ابن أنس، عن جده: أنس رضي الله عنه:

وقد ٱختلف عليه في روايته رفعاً ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً:

١- أما المرفوع:

أ- رواه البزار ١٣/ ٥٠٠ (٧٣٢٣) عن زياد بن يحيىٰ، ومحمد بن معمر، عن سهل بن حماد أبي عتاب، عن عبد الله بن المثنىٰ، به، مرفوعاً.

وقال البزار: «لا نعلمه يروىٰ عن أنس؛ إلا من هٰذا الوجه، بهٰذا الإسناد». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٠/ ٢٥٠: ورجاله ثقات.

ورواه الضياء في المختارة ٥/ ٢٠٦ (١٨٣٥) من طريق يحيى ابن صاعد، عن محمد بن معمر بن ربعي القيسي، به.

ب- ورواه الطبراني في الأوسط (٢٧٣٥) من طريق أبي مالك الجنبي: عمرو بن هاشم، عن عباد بن منصور الناجي، عن عبد الله بن المثنىٰ، به، وليس في إسناده ذكر (ثمامة).

- وقال الطبراني: «لم يرو هٰذا الحديث عن عبادٍ؛ إلا عمروٌ».اهـ.

كلاهما (سهل بن حماد، وعبَّاد بن منصور) عن عبد الله بن المثنىٰ، عن عمه: ثمامة، عن جده: أنس رضي الله عنه، به؛ إلا الطبراني في الأوسط، فقد ٱتفقت النسخة المصرية، بتحقيق الشيخ طارق عوض الله، ونسخة الرياض بتحقيق د. محمود الطحان ٣/ ٣٥٥ (٢٧٥٦) علىٰ إسقاط «ثمامة من الإسناد».

٢- وأما الموقوف:

فقد ذكر الدارقطني في العلل ٨/ ٢٧٩ (١٥٦٦) أنه روي موقوفاً؛ من طريق مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله بن المثنىٰ، ولم أقف عليه موقوفاً لا من طريق مسلم بن إبراهيم، ولا غيره.

ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل ص ١١٣ (١٨٤) عن أبيه؛ أن عبد الله بن المثنىٰ: لم يدرك جده أنساً. اهـ.

أما الحديث الثاني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فقد روي عنه من ستة طرق:

الطريق الأول: حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس: وله إلىٰ حماد أربعة طرق:

١- عفان بن مسلم:

رواه الإمام أحمد ٢/ ٣٨٨ (٩٠٢٤)، والطحاوي في المشكل ٨/ ٣٤١ (٣٢٩٢) عن أبي أمية، وهما: عن عفان بن مسلم.

٢- سليمان بن حرب:

رواه إسحاق في المسند (١٢٥) والدارمي في سننه (٢٠٨٢).

وهما: عن سليمان بن حرب.

٣- أبو كامل:

رواه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٦٣ (٧٥٦٢) عن أبي كامل.

٤- أسود بن عامر:

رواه الإمام أحمد كذلك ٢/ ٣٥٥ (٨٦٤٢) عن أسود بن عامر.

أربعتهم: عن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الدارمي بعد روايته:

«- قال غير حماد: ثمامة، عن أنس، مكان: أبي هريرة.

- وقومٌ يقولون: عن القعقاع، عن أبي هريرة.

- وحديث عبيد بن حنين: أصح». اهـ.

وقال الدارقطني في العلل ٨/ ٢٧٩ (١٥٦٦): وقول حماد بن سلمة: أشبه بالصواب. اهـ.

وقال المزي في تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٥: ثمامة: روىٰ عن أبي هريرة، ولم يدركه.

الطريق الثاني: أبو صالح ذكوان بن عبد الله السمان:

رواه عنه: محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح:

وله إليه أربعة طرق:

١- الليث بن سعد:

رواه الإمام أحمد ٢/ ٣٤٠ (٨٤٦٦) عن يونس بن محمد المؤدِّب.

وأبو عمرو السمرقندي في الفوائد المنتقاة (٣٥) عن آدم بن أبي إياس.

وابن عساكر في تاريخه ٢٩/ ١٨٣ من طريق عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث.

ثلاثتهم: عن الليث بن سعد.

٢- يحيىٰ بن أيوب:

رواه الطحاوي في مشكل الآثار ٨/ ٣٤١ (٣٢٩٣) من طريق يحيىٰ بن أيوب.

٣- عبد العزيز الدراوردي:

رواه أبو محمد الفاكهي في حديث يحيىٰ بن أبي مسرة عن شيوخه (٢٨٢) عن يحيىٰ بن محمد الجابري، عن الدراوردي.

٤- يحيىٰ بن محمد بن قيس المحاربي:

رواه البزار في البحر الزخار ١٥/ ٣٥٦ (٨٩٢٩) وقال البزار: «وهٰذا

الحديث لا نعلم رواه عن ابن عجلان، عن القعقاع؛ إلا يحيىٰ بن محمد ابن قيس، وقد خولف فيه؛ على ابن عجلان». اهـ.

وأشار البيهقي في الكبرىٰ ١/ ٢٥٢ إلىٰ طريق عمرو بن علي (البزار) هٰذِه.

أربعتهم: عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأورده الدارقطني في العلل ٨/ ١٤٣ (١٤٦٣) وقال: «يرويه ابن عجلان، وقد ٱختلف عنه:

- فرواه بشر بن المفضل: عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

- وخالفه يحيىٰ بن أيوب: رواه عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولعله حفظه عنهما». اهـ.

الطريق الرابع: محمد بن سيرين: وله إليه خمسة طرق:

١- حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد:

رواه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٣٨٨ (٩٠٢٤) والطحاوي في المشكل ٨/ ٣٤١ (٣٢٩٢) عن أبي أمية. وهما: عن عفان.

والطبراني في الأوسط (٢٣٩٨) من طريق أبي عمرو الضرير.

وأيضاً في الأوسط (٣٠١٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي.

ثلاثتهم: عن حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد.

٢- هشام بن حسان القُردوسي:

رواه الطبراني في الأوسط (٣٠١٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج

السامي. وأيضاً في الأوسط (٢٣٩٨) من طريق أبي عمرو الضرير.

وأبو حمزة الجرجاني في تاريخه (٣٥) من طريق سفيان الثوري.

والخطيب في موضح الأوهام ٢/ ٤٣٠ من طريق محمد بن مروان.

أربعتهم: عن حماد بن سلمة.

ورواه الطحاوي في المشكل (٣٢٩٤) من طريق مرجَّىٰ بن رجاء.

وهما: (حماد، ومرجَّىٰ) عن هشام بن حسان القردوسي.

٣- حماد بن سلمة، عن أيوب السختياني:

رواه الطبراني في الأوسط (٢٣٩٨) من طريق أبي عمرو الضرير.

وأيضاً في الأوسط (٣٠١٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي.

وهما: عن حماد بن سلمة، عن أيوب.

٤ - حماد بن سلمة، عن حميد الطويل:

رواه الطبراني في الأوسط (٣٠١٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، عن حميد الطويل.

٥- أبو عبيدة: مُجَّاعة بن الزبير:

رواه ابن عدي في الكامل ٦/ ٤٢٦ من طريق حاضر بن مطهر، عن أبي عبيدة: مجاعة بن الزبير.

خمستهم: عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الطريق الثالث: سعيد بن أبي سعيد المقبري: وله إليه طريقان:

١- محمد بن عجلان:

رواه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٢٩ (٧١٤١) وعنه:

أبو داود (٣٨٤٤).

وابن خزيمة (١٠٥) عن زياد بن يحيى الحساني، وعنه:

ابن حبان (١٢٤٦).

وابن حبان أيضاً (٥٢٥٠) من طريق نصر بن علي الجهضمي.

والحسن بن عرفة في جزئه (٢١) ومن طريقه: البيهقي في الكبرىٰ ١/ ٢٥٢، وفي معرفة السنن ١/ ٣١٧، والخطيب في تالي التلخيص ٢/ ٤٤٦، والذهبي في النبلاء ٦/ ٣٢٢ وقال الذهبي: هٰذا الحديث حسن الإسناد عالٍ». اهـ.

أربعتهم (الإمام أحمد، والحساني، والجهضمي، وابن عرفة) عن بشر ابن المفضل.

ورواه الإمام أحمد ٢/ ٢٤٦ (٧٣٥٣) والطحاوي في المشكل ٨/ ٣٤٢ (٣٢٩٥).

وهما: عن سفيان بن عيينة.

وكلاهما: (بشر، وسفيان) عن محمد بن عجلان.

٢- إبراهيم بن الفضل:

رواه الإمام أحمد ٢/ ٤٤٣ (٩٧١٩) عن وكيع، عن إبراهيم بن الفضل.

وهما جميعاً: (ابن عجلان، وإبراهيم بن الفضل) عن سعيد بن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الطريق الخامس: قيس بن خالد بن حسن:

رواه ابن أبي حاتم في العلل ١/ ٣٨ (٧٩) عن أبيه، عن محمد ابن الخليل بن حماد بن سليمان الدمشقي، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة ابن مسلم الخثعمي، عن قيس بن خالد بن حسن، عن

أبي هريرة رضي الله عنه. وقال أبو حاتم: هٰذا حديثٌ مضطرب الإسناد. اهـ.

هكذا وقع في المطبوعة «قيس بن خالد بن حسن» والصحيح: قيس ابن حبتر التميمي، وقال ابن المبارك: الأسدي.

روىٰ عن ابن عباس، روىٰ عنه: علي بن بذيمة، وعبد الكريم بن مالك الجزري، وزفر العجلي، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك.

وقال: سئل أبو زرعة عنه؛ فقال: أصله كوفي، وكان يكون بالجزيرة، ثقةٌ. اهـ.

الجرح والتعديل ٧/ ٩٥ (٥٤٢) والتاريخ الكبير ٧/ ١٤٨ (٦٥٧).

الطريق السادس: عتبة بن مسلم، عن عبيد بن حنين: وله إليه أربعة طرق:

١- سليمان بن بلال:

رواه البخاري (٣٣٢٠) عن خالد بن مخلد القطواني.

والدارمي (٢٠٨١)، والبغوي في شرح السنة (٢٨١٤)، وهما من طريق القعنبي.

وابن الجارود (٥٥) وابن المنذر في الأوسط ١/ ٢٨١ (١٩٥) وهما عن علان بن المغيرة، عن سعيد بن أبي مريم: الحكم بن محمد بن سالم الجمحي المصري.

والبيهقي في الكبرىٰ ١/ ٢٥٢ من طريق ابن وهب، وفي الشعب ٥/ ١١٩ من طريق أبي الجماهر: محمد بن عثمان الدمشقي.

خمستهم: عن سليمان بن بلال.

٢- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير:

رواه البخاري (٥٧٨٢) ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ١/ ٣٣٧

عن قتيبة.

والإمام أحمد ٢/ ٣٩٨ (٩١٦٨) عن سليمان بن داود الهاشمي.

والبغوي في شرح السنة (٢٨١٣) من طريق علي بن حجر.

ثلاثتهم: عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري.

٣- محمد بن جعفر بن أبي كثير:

رواه الطحاوي في المشكل ٨/ ٣٤٠ (٣٢٩١) وابن المنذر في الأوسط ١/ ٢٨١ (١٩٥) وهما من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير (أخو إسماعيل).

٤- مسلم بن خالد:

ورواه ابن ماجه (٣٥٠٥) عن سويد بن سعيد، عن مسلم بن خالد الزنجي.

أربعتهم: عن عتبة بن مسلم: مولىٰ بني تيم، عن عبيد بن حنين: مولىٰ بني زريق، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

ومداره على: ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القارظي، عن خاله: أبي سلمة بن بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي سعيد رضي الله عنه:

وله إليه سبعة طرق:

١- يحيىٰ بن سعيد القطان:

رواه الإمام أحمد ٣/ ٢٤ (١١٢٠٥).

والنسائي في المجتبىٰ (٤٢٦٢) وفي الكبرىٰ (٤٥٨٨) عن عمرو بن علي، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ١/ ٣٣٧.

وأبو يعلىٰ (٩٨٦) وعنه: ابن حبان (١٢٤٧) عن أبي خيثمة: زهير بن

حرب. ثلاثتهم: عن يحيى القطان.

٢- يزيد بن هارون:

رواه الإمام أحمد ٣/ ٦٧ (١١٦٦١) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٧.

وابن ماجه (٣٥٠٤) عن ابن أبي شيبة.

والبغوي في شرح السنة (٢٨١٥) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام. ثلاثتهم: عن يزيد بن هارون.

٣- عبد الله بن وهب:

رواه الطحاوي في المشكل ٨/ ٣٣٩ (٣٢٨٩) عن يونس بن عبد الأعلىٰ، وبحر بن نصر، وهما: عن ابن وهب.

٤- أبوبكر الحنفي: عبد الكبير بن عبد المجيد:

رواه عبد بن حميد في المنتخب (٨٨٢) عن أبي بكر الحنفي، ومن طريقه ابن حبان في الثقات ٦/ ٣٥٨، وفي أوله قصة موقوفة بين سعيد القارظي، وأبي سلمة بن عبد الرحمن.

٥- أبو عامر العقدي:

رواه الطحاوي في المشكل ٨/ ٣٣٩ (٣٢٩٠) عن بكار بن قتيبة، وإبراهيم بن مرزوق، عن أبي عامر العقدي.

٦- يحيىٰ بن بكير:

رواه البيهقي في الكبرىٰ ١/ ٢٥٣ من طريق إبراهيم بن الحارث، عن يحيىٰ بن بكير.

٧- أبو داود الطيالسي:

رواه في المسند (٢١٨٨).

سبعتهم: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد القارظي، عن خاله: أبي سلمة بن عبد الرحمن، إلا عند الطيالسي؛ فإن ابن أبي ذئب قال في إسناده: أخبرني من رأىٰ أبا سلمة بن بن عبد الرحمن، ولم يصرح بذكر سعيد بن خالد القارظي.

الحديث الرابع: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧/ ١٩١.

وابن أبي جرادة في تاريخ حلب ٣/ ١٤٥٢.

وهما: من طريق أبي داود الحراني، عن محمد بن سليمان بن داود القرشي، عن عبد الله بن سمعان المدني، عن فاطمة بنت الحسين بن علي، عن أبيها، عن جدها ﷺ، وقد فات يوسف أوزبك في مسند علي رضي الله عنه.

الحديث الخامس: مرسل جابر بن زيد:

رواه الربيع بن حبيب الأزدي في مسنده (٣٧٠) عن أبي عبيدة، عن جابر بن زيد؛ قال: سمعت عن رسول الله ﷺ، فذكره.

*** الدراسة:**

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر رواية أبي عتاب سهل بن حماد، عن عبد الله بن المثنىٰ، عن عمه ثمامة، عن جده أنس رضي الله عنه.

٢- ذكر رواية حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣- ٱتفاق أبي حاتم وأبي زرعة، علىٰ تصحيح حديث حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤- ٱختلاف هذين الإمامين، فيمن وقع منه الوهم.

٥- أبو حاتم: يرىٰ أن الوهم وقع نازلاً؛ من أبي عتاب: سهل بن حماد.

٦- وأبو زرعة: يرىٰ أن الوهم وقع عالياً؛ من عبد الله بن المثنىٰ.

٧- كذلك أبو زرعة يرىٰ أنه مجرد خطأ؛ من عبد الله بن المثنىٰ فقط «أخطأ فيه عبد الله».

٨- وأما أبو حاتم فقد حدَّد نوع الخطأ: «لزم أبو عتاب الطريق».

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: أما حديث أنس رضي الله عنه:

فقد أجمع على ٱنتقاده أئمة العلل الثلاثة: أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، كما تقدم نقله عنهم.

ومدار الخطأ فيه علىٰ أحد رجلين:

الأول: من وقع منه الوهم؛ عند أبي حاتم:

سهل بن حماد: أبو عتَّاب الدلال البصري: روىٰ عن: قرة، وشعبة، وعنه: الدارمي، وأبو قلابة، وروىٰ له: مسلم والأربعة.

قال أبو حاتم وأبو زرعة: صالح الحديث، شيخٌ، وقال الإمام أحمد والدارمي: لا بأس به، ووثقه العجلي والبزار، وقال ابن معين وابن عدي: غير معروف، قال الذهبي في الكاشف: محدثٌ صدوقٌ، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. (٢٦٥٤).

الثاني: من وقع منه الوهم؛ عند أبي زرعة:

عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك، أبو المثنى البصري:

روىٰ عن: عمه: ثمامة، والحسن، وثابت، وعنه: ابنه محمد، ومسلم بن إبراهيم، ومسدَّد، وروىٰ له البخاري، والترمذي، وابن ماجه.

قال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، زاد أبو حاتم: شيخٌ، ووثقه العجلي والترمذي والدارقطني، وقال الدارقطني مرةً: ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع علىٰ أكثر حديثه، وقال ابن معين مرةً: ليس بشيء، وقال أبو داود: لا أُخرِّجُ، أو: لم أُخرِّجْ حديثه، وقال الساجي: فيه ضعفٌ، لم يكن من أهل الحديث، روىٰ مناكير، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال أبو سلمة التبوذكي: ثنا عبد الله بن المثنىٰ، ولم يكن من القريتين عظيم، وكان ضعيف الحديث، منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: لم يدرك أنس بن مالك، وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق (١٩٣).

ونقل في الكاشف مقالتي: أبي حاتم، وأبي داود فقط.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ كثير الغلط (٣٥٧١).

وقال في هدي الساري ص ٤١٦: لم أر البخاري ٱحتج به؛ إلا في روايته عن عمه: ثمامة، فعنده عنه أحاديث. اهـ.

ولاشك أنه بالنظر في حال الطريقين:

فإن مظنة الخطأ من: عبد الله بن المثنىٰ لها وجهٌ؛ وهٰذا يُبيِّنُ سببَ ترجيح أبي زرعة أنَّ الخطأ من عبد الله بن المثنىٰ؛ فإن ما فيه من الجرح قابلٌ لتحميله الخطأ في هٰذِه الرواية، وفيه نظرٌ سيأتي.

وإضافةً إلىٰ هٰذا؛ فإن الحديث (حديث أنس) مداره علىٰ: عبد الله ابن المثنىٰ، وقد ٱختلف عليه؛ كما تقدم: رفعاً ووقفاً، واتصالاً

وانقطاعاً:

١- فالمرفوع المتصل:

طريق أبي عتاب الدلال (محل البحث): عن عبد الله بن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه.

٢- وأما المرفوع المنقطع:

طريق أبي مالك الجنبي، عن عباد بن منصور، عن عبد الله بن المثنىٰ، عن أنس رضي الله عنه.

٣- وأما الموقوف؛ فمنقطعٌ أيضاً:

طريق مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله بن المثنىٰ، عن أنس رضي الله عنه.

وبهذا يظهر أن الاْختلاف يدور علىٰ: عبد الله بن المثنىٰ، مع أن الطرق كلها ضعيفة: مدارها جميعاً علىٰ: عبد الله بن المثنىٰ، وهو ممن لا يحتمل تفرده؛ فضلاً عن مخالفته، أو الاْختلاف عليه.

ويزيد الطريق الآخر: طريق أبي مالك الجنبي بثلاث علل:

١- أبو مالك الجنبي: عمرو بن هاشم الكوفي، روىٰ عن: هشام بن عروة، وابن إسحاق، ويحيى الأنصاري، وعنه: ابن معين، ويعقوب الدورقي، وروىٰ له: أبو داود والنسائي.

قال الإمام أحمد: صدوق، ولم يكن صاحب حديث.

وقال البخاري: فيه نظر، وقال مرةً: صدوقٌ، لم يكن صاحب حديث.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي.

ونقل الترمذي، عن البخاري؛ قوله: مقارب الحديث.

وقال ابن عدي: له أحاديث غرائب حسان، وإذا حدث عن ثقة؛ فهو صالح الحديث، وإذا حدث عن ضعيف؛ كان يكون فيه بعض الإنكار، وهو صدوقٌ إن شاء الله.

ونقل الذهبي في الكاشف مقالة النسائي.

وقال ابن حجر في التقريب (٥١٢٦): لين الحديث أفرط فيه ابن حبان.

٢- عباد بن منصور، أبو سلمة الناجي، القاضي البصري، روىٰ عن: عكرمة وعطاء، وعنه: يحيى القطان، ويزيد بن هارون، وروىٰ له: الأربعة جميعاً.

قال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: قدريٌ داعيةٌ، مدلس، ونص علىٰ تدليسه: الإمام أحمد، والبخاري، والنسائي، والساجي.

وهو ممن يدلس عن الضعفاء، ولهٰذا جعله ابن حجر في المرتبة الرابعة.

وقال الذهبي: ضعيف، وقال ابن حجر: صدوقٌ، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بآخره، وقال في هدي الساري: فيه ضعفٌ، وكان يدلس، له موضعٌ معلقٌ في الطب.

تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٢، الكاشف (٢٥٧٥) التقريب (٣١٤٢) تعريف أهل التقديس (١٢١).

٣- ٱنقطاع الإسناد: بين عبد الله بن المثنىٰ وجده الأعلىٰ: أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد تقدم أنه لم يدرك جده أنساً رضي الله عنه، كما نص عليه ابن أبي حاتم، عن أبيه، في كتابه المراسيل ص ١١٣ (١٨٤).

وأما الطريق الثالث الموقوف: طريق مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله

ابن المثنىٰ: فلم أقف عليه، إنما ذكره الدارقطني في العلل، كما تقدم.

أما مسلم بن إبراهيم، أبو عمرو الأزدي الفراهيدي مولاهم، القصاب البصري.

روىٰ عن: عبد الله بن المثنىٰ، وشعبة، وابن أبي عروبة، وعنه: يحيىٰ ابن معين، والبخاري، وأبو داود، وهو أكبر شيوخه، وروىٰ له: الستة جميعاً.

قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال العجلي: ثقة، عمي بآخره، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوق.

وقال الذهبي في النبلاء: الإمام الحافظ الثقة المسند، وقال في الكاشف: الحافظ، وفي التقريب: ثقةٌ مأمونٌ مكثر، عمي بآخره (٦٦١٦).

فأقوىٰ ما يقال في حديث أنسٍ رضي الله عنه: أنه موقوفٌ، كما جاء في طريق مسلم بن إبراهيم: الثقة الحافظ، مع أن إسناده ضعيفٌ؛ لأنه منقطعٌ، مداره علىٰ: عبد الله بن المثنىٰ، وروايته عن جده (أنس): منقطعةٌ، كما تقدم ذكره.

وبهذا يتحقق ضعف هٰذا الإسناد؛ إلىٰ أنسٍ رضي الله عنه، وأنه لا يصح إليه طريق، والله أعلم.

ثانياً: أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فأجمع عبارةٍ تُعبِّر عنه: مقالةُ الإمام الدارمي رحمه الله، بعد روايته للحديث؛ من طريق: سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الدارمي رحمه الله:

«- قال غير حماد: ثمامة، عن أنس، مكان: أبي هريرة،

- وقومٌ يقولون: عن القعقاع، عن أبي هريرة،

- وحديث عبيد بن حنين: أصحُّ». اهـ.

* **وحديث أبي هريرة** رضي الله عنه له ستة طرق:

أما الطريق الأول: عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة:

وهو طريقٌ منقطع؛ ثمامة روايته عن أبي هريرة؛ كما قال المزي في تهذيب الكمال ٤/ ٤٠٥ (٨٥٤): روىٰ عن أبي هريرة، ولم يدركه. اهـ.

أما الطريقان الثاني والثالث: : مدارهما علىٰ: محمد بن عجلان، فقد ٱختلف عليه في روايته:

- مرةً: يرويه (الليث، ويحيىٰ بن أيوب، والدراوردي، ويحيى المحاربي): عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

- ومرةً: يرويه (الإمام أحمد، وزياد الحساني، ونصر الجهضمي، وابن عرفة) عن بشر بن المفضل، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

ومحمد بن عجلان المدني، أبو عبد الله القرشي مولاهم؛ روىٰ عن: هشام بن عروة، والأعرج، وأبي حازم، وروىٰ عنه: الإمام مالك، وشعبة، وسفيان، وابن المبارك.

وروىٰ له: مسلم، والأربعة.

وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم الرازي، وقال الذهبي في النبلاء: وحدَّث عنه شعبة، ومالك، وهو حسن الحديث، وأقوىٰ من محمد بن إسحاق.

وقال أيضاً: الإمام القدوة الصادق، بقية الأعلام، قال: وذكرته في الميزان، فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح؛ فلا ينحط عن رتبة الحسن. اهـ.

وقال في الكاشف: الفقيه الصالح، ونقل كلام الأئمة عليه.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ؛ إلا أنه ٱختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

وفي هدي الساري قال: صدوقٌ مشهورٌ، فيه مقالٌ من قبل حفظه، له مواضع معلقة. النبلاء ٦/ ٣٢٢ التقريب (٦١٣٦).

ورواية الجماعة: عن محمد بن عجلان أولىٰ بالترجيح؛ من رواية بشر ابن المفضل بن لاحق الرقاشي، وهو: ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ، وقال الذهبي: حجة. التقريب (٧٠٣).

ولاشك أن الٱختلاف في الرواية بسبب محمد بن عجلان.

والدارقطني رحمه الله، كما هو ظاهر صنيعه في العلل ٨/ ١٤٣ (١٤٦٣) حكى الخلاف على ابن عجلان - كما تقدم نقله - بين: بشر ابن المفضل، وهو: الثقة الثبت الحجة.

ويحيىٰ بن أيوب الغافقي، وهو؛ كما قال الذهبي في النبلاء ٨/ ٦: له غرائب ومناكير، يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث. اهـ.

أخرج له الستة، ولم يرو له البخاري إلا في المتابعات، وقال ابن حجر: صدوقٌ، ربما أخطأ. التقريب (٧٥١١).

ثم قال الدارقطني بعد حكاية الٱختلاف بينهما على ابن عجلان؛ قال: «ولعله حفظه عنهما». اهـ.

وهٰذا بعيدٌ لو كان الخلاف كما حكى الدارقطني بينهما فقط؛ لأن

رواية يحيىٰ بن أيوب لا تقوم في مقابل رواية بشر بن المفضل؛ فكيف وقد وافق الناس بشراً علىٰ مخالفة يحيىٰ بن أيوب.

وأما رواية إبراهيم بن الفضل متابعاً لابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فلا يفرح بها.

إبراهيم بن الفضل المخزومي، أبو إسحاق المدني، روىٰ عن: المقبري وغيره، وعنه: وكيع، وابن نمير، روىٰ له الترمذي وابن ماجه.

قال الذهبي في الكاشف: ضَعَّفوه، وقال ابن حجر: متروك. التقريب (٢٢٨).

أما الطريق الرابع:

فمداره على: الإمام محمد بن سيرين، وهو الإمام الحجة الشهير، من أئمة التابعين، وله إليه خمسة طرق.

وحماد بن سلمة رواه بالوجهين:

- مرةً: حماد، عن ثمامة، عن أبي هريرة، كما في الطريق الأول.
- ومرةً: حماد، عن حبيب بن الشهيد (ثقة ثبت) التقريب (١٠٩٧).

وعن هشام بن حسان (ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين) التقريب (٧٢٨٩).

وعن أيوب السختياني (الإمام الحجة الفقيه العابد) التقريب (٦٠٥).

وعن حميد الطويل (المحدث الثقة الشهير، يدلس عن أنس) التقريب (١٥٤٤).

أربعتهم: عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فالحديث بهٰذا الطريق لاشك في صحته.

أما الطريق الخامس:

فلم يتحرر اسم راويه، وثعلبة بن مسلم (مستور) التقريب (٨٤٦) وأبو حاتم قد أعلَّه؛ بأنه مضطرب الإسناد.

أما الطريق السادس:

فهو أصح الطرق وأقواها، خرجه البخاري في صحيحه، وصححه الدارمي؛ كما تقدم نقله عنه، والله أعلم.

ثالثاً: أما حديث أبي سعيد الخدري (: فمداره علىٰ:

١- ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي العامري، أبو الحارث المدني، روىٰ له: الستة جميعاً، وهو ثقة فقيه فاضل، كبير الشأن. التقريب (٦٠٨٢).

٢- سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ القارظي الكناني المدني، روىٰ له: أبو داود والنسائي وابن ماجه.

ذكره ابن حبان في الثقات ٦/ ٣٥٧، وفي كتابه المجروحين ١/ ٣٢٤، في ترجمة سعيد بن خالد الخزاعي المدني؛ قال ابن حبان: «وليس هٰذا سعيد بن خالد؛ الذي يروي عنه ابن أبي ذئب، ذاك ثقةٌ، يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن».

وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (١٨٣): يُحدِّث عنه: ابن أبي ذئب، وابن إسحاق، مدنيٌ، يُحتج به.

ونقل المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٠٥ عن النسائي؛ قوله: ضعيف، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب ٢/ ١٤: وقال النسائي في الجرح والتعيل: ثقةٌ، فينظر في أين قال إنه ضعيف؟!

وقال يحيىٰ بن معين، وأحمد بن صالح المصري: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقاتٌ؛ غير أبي جابر البياضي. وقال ابن حجر في التقريب

(٢٢٩١): صدوق. والحاصل: أنه ثقة؛ إن شاء الله.

٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، روىٰ له: الستة: ثقةٌ مكثر. التقريب (٨١٤٢).

وبهذا يظهر أن حديث أبي سعيد رضي الله عنه حديثٌ صحيح.

رابعاً: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

ومداره علىٰ: عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن، المدني القاضي، روىٰ عن: مجاهد، والأعرج، وعنه: عبد الله بن وهب، وعبد الرزاق.

روىٰ له: ابن ماجه فقط.

قال ابن معين: ليس بثقة، ضعيف، ليس حديثه بشيء، وقال الأوزاعي: لم يكن صاحب علم، إنما كان صاحب عمود، وكان مالك يضعفه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وكذَّبه هشام بن عروة، وابن إسحاق، ومالك مرةً، وكان إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف يحلف بالله إنه كذاب، وكذَّبه أبو زرعة وأبو داود.

وقال السعدي: ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، واختار الذهبي في الكاشف: كذَّبه مالك.

وقال ابن حجر: متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، وجعله في المرتبة الخامسة من المدلسين. تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٦، التقريب (٣٣٢٦).

فحديث علي رضي الله عنه في عداد الموضوعات، والله أعلم.

خامسا: مرسل جابر بن زيد رحمه الله:

وجابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، الجوفي: بالجيم، أو الخوفي: بالخاء المعجمة، البصري، مشهورٌ بكنيته، روىٰ عن: ابن عباس رضي الله عنهما،

وهو من خواصه، وروىٰ عن: قتادة، وأيوب، وأخرج له الستة جميعاً.

وهو ثقةٌ فقيهٌ، معدودٌ فيمن خرجوا مع ابن الأشعث أيام الحجاج. التقريب (٨٦٥).

وهٰذا المرسل ضعيفٌ جداً، بل هو واهٍ بمرة، ليس من جهة كونه مرسلاً فقط؛ بل لظلمة إسناده:

١- أما أبو عبيدة؛ فهو: مسلم بن أبي كريمة، التميمي مولاهم، يلقب: (القفَّاف): مجهولٌ لا يُعرف، لم أقف له علىٰ ترجمة.

يذكره الأباضية الخوارج، ويذكرون ممن أدركهم شيخه: جابر بن زيد؛ من الصحابة رضي الله عنه، وذكروا أنه عاش في سرداب السجن أيام الحجاج، حتىٰ مات الحجاج، قالوا: ولهٰذا خفي أمره وحاله.

وزعموا أنه تتلمذ عليه في السرداب خلائق من الحجاز والمغرب واليمن والعراق وخراسان، وذكروا من تلاميذه هٰؤلاء من لا يعرفهم إلا هم.

قالوا: كان من المعمرين، ما مات حتى ٱنتشر مذهب الأباضية في المشرق والمغرب، مات سنة ١٥٨ هـ في خلافة أبي جعفر المنصور.

كما ذكره علي يحيىٰ معمر؛ في كتابه: الأباضية في موكب التاريخ.

وقال العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة ٦/ ٣٠٤ (٢٧٨٩): إسنادٌ ضعيفٌ بمرة؛ مسلم بن أبي كريمة: مجهولٌ، كما قال أبو حاتم والذهبي. اهـ.

٢- الربيع بن حبيب بن عمرو، أبو عمرو الفراهيدي الأزدي: مجهولٌ لا يعرف.

تزعم الأباضية أنه تلميذ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، وأنه خليفته

في إمامة الأباضية، وأنه مات بعد سنة ١٧٠ هـ، ويذكرون أنه صنف المسند على المسانيد، ثم جاء من بعده المدعو: أبو يعقوب يوسف ابن إبراهيم بن مياد السدراني الوارجلاني الجزائري، يزعمون أنه من أهل القرن السادس مات سنة ٥٧٠ هـ، وسماه: الجامع الصحيح، وجعله أربعة أجزاء: الأول والثاني: هما أصل الكتاب، وليس فيها سوىٰ ٧٥٠ حديث فقط، والثالث: فيه ١٤٠ روايةً، في الآثار التي ٱحتج بها الربيع ابن حبيب علىٰ مخالفيه في مسائل الٱعتقاد، والرابع: فيه ١٢٣ روايةً من المرويات عن الربيع بن حبيب، ومراسيل جابر بن زيد، واختلق الوارجلاني فيها ما يؤيد مذهب الأباضية، من نفي الصفات عموماً، ونفي الرؤية، والقول بخلق القرآن، ونفي الشفاعة لأهل الكبائر، ومنع القنوت في الوتر، ومنع المسح على الخفين، وغيرها.

انظر مسند الربيع بن حبيب، وانظر لعمرو بن مسعود الكاباوي كتابه: الربيع بن حبيب محدثاً وفقيهاً.

قال العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة (٦٣٣١) فمن نكد الدنيا أن يسمىٰ هٰذا الكشكول: مسند الربيع، وأنكد!. اهـ

وقال رحمه الله في صفة الصلاة ص ١٨٨: رواه ربيعهم (الربيع بن حبيب) في مسنده المجهول. اهـ.

وقال أيضاً في السلسلة الضعيفة (٦٠٤٤): «مسند الربيع بن حبيب، الذي سماه الأباضية بـ (الجامع الصحيح) وهو مشحونٌ بالأحاديث المنكرة والباطلة، التي تفرد بها هٰذا المسند؛ دون العشرات، بل المئات، بل الألوف؛ من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة،

والمشهور مؤلفوها بالعدالة والثقة والحفظ، بخلاف الربيع هٰذا؛ فإنه لا يُعرف مطلقاً، إلا في بعض كتب الأباضية المتأخرة؛ التي بينها وبين الربيع قرون». اهـ.

والمقصود أن الأباضية أنفسهم لا يستطيعون معرفة الربيع بن حبيب، هل هو: الكوفي، أو البصري، أو العبسي، أو القرشي، أو الحنفي.. بل يظن بعضهم أنه ربيع بن حبيب؛ الذي ذكره البخاري في تاريخه الكبير ٣/ ٢٧٧، وابن حبان في ثقاته ٦/ ٢٩٩، وابن شاهين في ثقاته، والإمام أحمد في العلل ٢/ ٥٦ (١٥٣٨) ووثقه ابن معين في مواضع.

انظر تهذيب الكمال ٩/ ٦٩، وهو بعده بطبقة أو أكثر.

وهو يروي: عن الحسن وابن سيرين، وعنه: موسىٰ بن إسماعيل.

والذي يظهر لي أنه الرجل المجهول الذي ذكره الخطيب في تاريخ بغداد. ١٤/ ٥٥، وهو في تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦/٦٤ في ترجمة: الهيثم بن عبد الغفار الطائي؛ قال: «يُحدِّث عن رجلٍ يقال له: الربيع بن حبيب، عن ضمام، عن جابر بن زيد».

وقال الألباني رحمه الله في الضعيفة (٢٧٨٩): الربيع بن حبيب، هو: الفراهيدي، البصري: أباضيٌ مجهول، ليس له ذكرٌ في كتب أئمتنا، ومسنده هٰذا هو (صحيح الأباضية) وهو مليءٌ بالأحاديث الواهية والمنكرة. اهـ.

* وجه الإعلال:

أولاً: أما تعليل أبي زرعة رحمه الله:

فإنه - فيما ظهر لي - أعتمد علىٰ كون عبد الله بن المثنىٰ أولىٰ من

يمكن أن يُحمل عليه الوهم في هٰذا الإسناد؛ لأنه يخطئ، وذكروا له ما يُنكر عليه، كما تقدم في ترجمته.

لكن تحميله للخطأ يُثبت له روايةً للحديث علىٰ وجهٍ خاطئ عن أنس، ووجهٍ صحيحٍ عن أبي هريرة ﷺ، وليس الأمر كذلك؛ فإن عبد الله بن المثنىٰ ليس له روايةٌ أخرىٰ، بل إثباته في سلسلة الإسناد - إلىٰ أنس ﷺ - وهمٌ ممن دونه.

وهٰذا يؤكد لنا أن الوهم من الراوي عنه، وهو أبو عتاب سهل بن حماد، فهو الذي صار إلىٰ سياق هٰذا الإسناد الخاطئ، من عبد الله، إلىٰ عمه، إلىٰ جده. والله تعالىٰ أعلم.

ثانياً: أما تعليل أبي حاتم رحمه الله:

فإنه تعليلٌ وجيهٌ من وجوه شتىٰ، منها:

١- أن بيت آل أنس ﷺ: بيتُ علمٍ وفضلٍ وروايةٍ، ولهم إسنادٌ من الأسانيد المشهورة، عن جدهم ﷺ، وهو:

محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري: القاضي الثقة، روىٰ له الستة. التقريب (٦٠٤٦) عن أبيه: عبد الله بن المثنىٰ، عن عمه: ثمامة ابن عبد الله، عن جده: أنس بن مالك ﷺ.

هٰذا الإسناد الرباعي، وهو متضمنٌ للثلاثي، والثنائي كذلك، وقد جاءت بهٰذا الإسناد رواياتٌ كثيرة، منها: ما في صحيح البخاري (٩٦٤) حديث ٱستسقاء عمر بالعباس ﷺ، وهو بالإسناد الرباعي بتمامه.

٢- أن الإسناد الثلاثي لهٰذا البيت: عبد الله، عن ثمامة، عن أنس:

من أكثر أسانيد أهل هٰذا البيت المبارك، وقد رويت به أحاديث كثيرةٌ جداً، منها: في صحيح البخاري فقط:

- حديث (٩٤) كان ﷺ إذا سلَّم ثلاثاً.

- حديث (٩٦٤) ٱستسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما.

- حديث (١٣٨٠) كتاب أبي بكر رضي الله عنه في الصدقات، وهو من رواية حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أنس.

- حديث (٤٢٧٩) أبو طلحة لما تصدق ببيرحاء.

- حديث (٤٥٠٥) سبب نزول «من المؤمنين رجال».

- حديث (٤٧١٨) لم يجمع القرآن غير أربعة.

- حديث (٥٥٤٠) كان خاتم النبي ﷺ في يده.

- حديث (٥٩٢٥) أم سليم كان النبي ﷺ يقيل عندها.

- حديث (٦٧٣٦) كان قيس بن سعد بين يدي النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرط من الأمير.

وفي باقي كتب السنة الشريفة شيءٌ كثير.

٣- أن أبا عتاب: سهل بن حماد: يروي عن عبد الله بن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس، هٰذا الحديث (محل الدراسة) وحديثاً آخر؛ في فضل صلاة الجماعة علىٰ صلاة الرجل وحده: أخرجه الضياء المقدسي في المختارة ٥/ ٢٠٧ (١٨٣٦).

٤- لم أجد لعبد الله بن المثنىٰ روايةً عن عمه: ثمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مطلقاً.

بل؛ ولم أقف علىٰ روايةٍ واحدةٍ لعبد الله بن المثنىٰ، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ بأي واسطةٍ كان بينهما.

بل ولم أقف لثمامة علىٰ روايةٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ سوىٰ هٰذا الحديث فقط.

وهٰذا يجعل ٱحتمال الخطأ من أبي عتاب أقوىٰ من جعله من عبد الله ابن المثنىٰ، فالحديثُ حديثُ أبي عتاب، وهو الذي وهم فيه؛ فـ (لزم الطريق)، وسلك الجادة، وتبع المجرة، فجعله بسلسلة البيت الأَنَسي، المشهورة الجارية على الألسنة.

وأبو عتاب يروي عن حماد بن سلمة، كما في المختارة للضياء ٥/ ٦٣ (١٦٨٦)، وحماد قد روىٰ هٰذا الحديث، عن ثمامة، عن أبي هريرة ﷺ، كما تقدم في التخريج، فلعل هٰذا إسناده إليه، وإليه أشار الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم؛ بقولهما: «رواه حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة، وقال أبو زرعة: وهٰذا الصحيح، وقال أبي: هٰذا أشبه». إلخ.

٥- أن أبا عتاب قد علق عليه الأئمة أوهاماً وتفرداتٍ أخرىٰ، ومنها:

- ما في العلل لابن أبي حاتم (٢٢٨٣) وَصَل حديثاً مرسلاً.

- وفي البحر الزخار ٨/ ٢٤٥ (٣٣٠٥) وقال البزار: وهٰذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة إلا سهل بن حماد. اهـ.

- وأيضاً ١٣/ ١٩٤ (٦٦٥٠) وقال البزار: وهٰذا الحديث رواه يزيد ابن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، ولا نعلم أحداً قال: عن قتادة، عن الحسن، عن أنس؛ إلا أبو عتاب، عن سعيد. اهـ.

- وفي الأوسط للطبراني ٢/ ١٠٥ (١٣٩٦) وقال: لم يرو هٰذا الحديث عن سعَّاد إلا أبو عتاب. اهـ.

- وأيضاً ٧/ ١٦٤ (٧١٦٧) وقال الطبراني: لم يرفع هٰذا الحديث عن أبي إسحاق إلا جرير بن أيوب، تفرد به أبو عتاب. اهـ.

- وفي المعجم الصغير له ٢/ ٩٢ (٨٤٠) وقال: لم يروه عن أبي

إسحاق إلا ابن أبي ليلىٰ، ولا عنه إلا جرير بن أيوب، تفرد به أبو عتاب. اهـ.

وهو حديثٌ آخر غير الحديث الذي قبله.

٦- أن أبا عتاب: سهل بن حماد الدلال قد حصل منه من جنس هٰذا الخطأ؛ في إقحام (ثمامة بن عبد الله) في إسنادٍ آخر، لحديث الخطباء الذين تُقرض شفاههم بمقاريض ليلة الإسراء:

- رواه يزيد بن زريع، عن هشام الدستوائي، عن المغيرة بن حبيب، عن مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه.

- ورواه أبو عتاب الدلال، عن هشام الدستوائي، عن المغيرة، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه.

رواه ابن أبي حاتم في التفسير ١/ ١٠٠ (٤٧٢) من طريق أبي عتاب فقط.

ورواه أبو نعيم في الحلية ٢/ ٣٨٦ وذكر الوجهين جميعاً.

ورواه أيضاً ٦/ ٢٤٩ وذكر الوجهين جميعاً، وقال: رواه أبو عتاب سهل بن حماد، عن هشام؛ فأدخل (ثمامةَ) بين مالك، وأنس. اهـ.

ورواه الطبراني في الأوسط ٨/ ١٤٤ (٨٢٢٣) وقال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن المغيرة إلا هشامٌ، ولا عن هشام إلا أبو عتاب، ويزيدُ ابن زريع، ولم يذكر يزيد بن زريع في حديثه: «ثمامة». اهـ.

ورواه ابن حبان في صحيحه ١/ ٢٤٩ (٥٣) من طريق يزيد بن زريع؛ لأنه هو الوجه الصحيح في رواية الحديث، ثم قال ابن حبان بعده: روىٰ هٰذا الخبر: أبو عتَّاب الدلال، عن هشام، عن المغيرة، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس، ووهم فيه؛ لأن يزيد بن زريع أتقن من مئتين من مثل أبي عتاب وذويه. اهـ.

٧- أن أبا عتاب: سهل بن حماد قد حصل منه من جنس هٰذا الوهم؛

في إقحام (عبد الله بن المثنى الأنصاري) في إسنادٍ آخر، ثابتٍ في الصحيحين، وغيرها، وهو حديث التنفس عند الشرب ثلاثاً:

- رواه البخاري في الصحيح (٥٦٣١) عن أبي عاصم، وأبي نعيم.

- ورواه مسلم في الصحيح (٥٢٨٦) عن قتيبة بن سعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، عن وكيع.

- والنسائي في الكبرىٰ (٦٨٨٤) وابن أبي شيبة ٨/ ٢١٨، والدارمي (٢١٢٠) وابن الأعرابي في معجمه (٩١٥) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) والإمام أحمد في المسند (١٢١٣٣) (١٢١٩٣) (١٢٢٩٥) (١٢٩٢٤) وأبو عوانة في المسند ٥/ ٣٤٥ من ستة طرق، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٢٢٢، وفي طبقات المحدثين بأصبهان (٦٨٧) والبيهقي في الكبرىٰ ٧/ ٢٨٤، وفي الآداب له (٥٤١).

كلهم من طريق عزرة بن ثابت.

ورواه النسائي في الكبرىٰ (٦٨٨٦) من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة.

وهما (عزرة، وقتادة) عن ثمامة، عن أنس رضي الله عنه.

هكذا رواه الناس: عن ثمامة، عن أنس.

وهكذا رووه أيضاً: من طريق عزرة، عن ثمامة.

وجاء أبو عتاب الدلال، عند أبي عوانة ٥/ ٣٤٦ فرواه وحده - متفرداً به - عن: عبد الله بن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس.

هكذا؛ أقحم وحده: (عبد الله بن المثنىٰ)، في هٰذِه الرواية، ولم يتابعه عليها أحد، فالذي يظهر لي أن أبا عتاب مضطربٌ في إسناد هٰذا البيت الأنسي.

والحاصل؛ مما سبق:

١- أن طريق: (ثمامة، عن جده: أنس): طريقٌ ملزومة، وجادةٌ مسلوكةٌ، ومجرَّةٌ مأثورة، وطريق عبد الله بن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس: طريقٌ معروفٌ مشهورٌ في هٰذا البيت.

٢- وأن حماد بن سلمة: يروي عن (ثمامة، عن أنس) وعن: (ثمامة، عن غير أنس) كذلك، وحماد: أحفظ من أبي عتاب الدلال، بل وأحفظ وأحفظ من عبد الله بن المثنىٰ كذلك.

٣- أن أبا عتاب: له أغلاطٌ وأوهامٌ معروفةٌ، وقد تكلم الأئمة علىٰ أوهامه، وتفرداته، كما تقدم، وكما أشار إليه أبو حاتم في حديث الباب هنا.

فالحديث: حديثُ أبي عتاب، وهو الذي وقع منه الوهم، والإسناد على الصحيح: عن ثمامة، عن أبي هريرة، دون واسطة عبد الله بن المثنىٰ.

ولا يبعد أن يكون الحديث: عن أبي عتاب، عن حماد بن سلمة، عن ثمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والله تعالىٰ أعلم، وإنما أطلت الكلام علىٰ هٰذا الحديث؛ لاختلاف نظر الإمامين الجليلين: أبي زرعة وأبي حاتم رحمهما الله جميعاً في تحديد محل الوهم، بعد ٱتفاقهما علىٰ إعلال هٰذا الطريق، واتفاقهما على الوجه الصحيح.

الحديث الثاني

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتابه العلل ٢/ ١٦٤ (٢٨٨): «وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه: «كان يصلي في اليوم والليلة اثني عشر ركعة».

فقال أبي: (هٰذا خطأ)، رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيَّب ابن رافع، عن[1] **عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي** ﷺ. وقال أبي: كنتُ مُعجباً بهٰذا الحديث، وكنتُ أرىٰ أنه غريبٌ؛ حتىٰ رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيَّب، عن[1] عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ؛ فعلمت: أن ذاك (لزم الطريق).اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل أيضاً ٢/ ٣٢١ (٤٠١):

وسألتُ أبي: عن حديث رواه محمد بن سليمان بن الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: «من صلىٰ في يوم وليلة اثني عشر ركعةً؛ بنىٰ الله له بيتاً في الجنة»؟

---

(١) هكذا وقع في جميع ما وقفت عليه من النُّسخ الخطية والطبعية، ولم أقف عليه بهذا الإسناد، فقد يكون خطأ من الناسخ، ويكون صوابه: «وعن عمرو بن أوس» بالعطف، فالسبيعي أبو إسحاق:

- يرويه عن: المسيَّب، عن عنبسة.

- ويرويه أيضاً عن: عمرو بن أوس، عن عنبسة، وسيأتي الكلام عليه أيضاً في التخريج وفي التعليل أيضاً.

قال أبي: (هٰذا عندي خطأ) لأن حماد بن سلمة[1]؛ **روىٰ: عن عاصم، عن أبي صالح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.**

والحديث بأم حبيبة (أشبه) ويُدخلون بين أبي صالح، وأم حبيبة رجلاً. قلت لأبي: من الذي يُدخَلُ بين أبي صالح وأم حبيبة؟

قال:

- يُدخَل بينهم: عنبسة بن أبي سفيان.

- ومنهم؛ من يُدخِل بينهم: أبو صالح، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة عن النبي ﷺ.

وأم حبيبة: هي أخت عنبسة. ١هـ.

* **تخريجه:**

الحديث الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: وهو حديثٌ قوليٌ: وله إليه أربعة طرق:

الطريق الأول: محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه:

رواه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠ (٥٩٨١) وعنه ابن ماجه (١١٤٢) ولفظه: «من صلىٰ في يوم ٱثنتي عشرة ركعة - سوى الفريضة - بنىٰ الله له بيتاً في الجنة» ثم زاد: «ركعتين قبل الفجر، وركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين - أظنه - قبل العصر، وركعتين بعد المغرب - وأظنه قال: - وركعتين بعد العشاء».

(١) هكذا قال: «ابن سلمة» وسيأتي في التخريج من طريق الحمادين جميعاً، وبهذا الإسناد

ورواه النسائي في المجتبي ٣/ ٢٦٤ (١٨١٠) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦٢ (١٤٨٢) من طريق يحي بن إسحاق، بمثله، دون الزيادة.

ورواه الطبراني في الأوسط (٥٢٤٣) من طريق أبي بلال الأشعري، بمثل لفظ ابن أبي شيبة وابن ماجه، لكن دون قوله: «وأظنه، وأظنه».

ورواه ابن عدي في الكامل ٦/ ٢٢٣٤ من أربعة طرق: عثمان بن أبي شيبة، وسهل بن عثمان، وعبد الله بن عمر بن أبان، ومحمد بن عبيد، بمثله، وزاد: «ركعتين قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء» وهٰذِه أربعة عشر. ورواه المزي في تهذيب الكمال ٢٥/ ٣١٠، وابن شاهين في الترغيب والترهيب (٨٥) من طريق علي بن سعيد بن مسروق الكندي، بمثله، وزاد:

«ثنتين قبل الفجر، وأربعاً قبل الظهر، وثنتين بعد الظهر، وثنتين قبل العصر، وثنتين بعد المغرب» هكذا قال: «واثنتين قبل العصر» ولم يذكر بعد العشاء شيئاً.

ورواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢٢٨) من طريق محمد بن بكير، بمثله، وزاد مثل ما زاد المزي في روايته، إلا قوله: «وركعتين بعد الظهر». هكذا جعلها عشراً فقط.

تسعتهم (أبو بكر بن أبي شيبة، ويحي بن إسحاق، وأبو بلال الأشعري، وعثمان بن أبي شيبة، وسهل بن عثمان، وعبد الله بن عمر بن أبان، ومحمد بن عبيد، والكندي، وابن بكير): عن محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

الطريق الثاني: أبو قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي البصري:

رواه الطبراني في الأوسط (٦٢٠٠) عن محمد بن حنيفة الواسطي، عن محمد بن موسى الحرشي، عن المعتمر بن نافع الهذلي، عن سليمان التيمي، عن أبي قلابة، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعاً، بلفظ: «ما من امرئ مسلم صلىٰ في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة...» الحديث.

وقال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن سليمان التيمي إلا معتمر بن نافع، تفرد به: محمد بن موسى الحرشي. اهـ.

الطريق الثالث: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف:

رواه العقيلي في الضعفاء ١/ ٥٢ من طريق إبراهيم بن رستم، عن حماد بن سلمه، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمه، عن أبي هريرة ﷺ، مرفوعا.

وقال العقيلي: إبراهيم بن رستم: كثير الوهم. اهـ.

الطريق الرابع: أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة:

ومداره علىٰ: شعبة، عن منصور بن المعتمر: وله إليه طريقان:

١- محمد بن جعفر (غندر):

رواه الإمام أحمد في المسند (١٠٤٦٢). ورواه الطيالسي في المسند (٢٦٥٣) ومن طريقه رواه ابن الجعد في المسند (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠). وابن أبي شيبة ٢/ ٢٠ (٥٩٧٨)

ثلاثتهم: عن غندر، به.

٢- حجاج بن محمد المصيصي:

رواه الإمام أحمد أيضاً (١٠٤٦٢) عن حجاج.

وكلاهما: عن شعبة، عن منصور، عن أبي عثمان مولى المغيرة، عن أبي هريرة ﷺ، (موقوفاً).

قال الطيالسي: قال شعبة: لا أدري رفعه إلى النبي ﷺ، أو قال: عن أبي هريرة.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي: ولم يرفعه، قال: «ما من عبدٍ مسلم يصلي في يومٍ: ثنتي عشرة ركعةً إلا بُني له بيتٌ في الجنة» ولفظ ابن أبي شيبة كلفظ أحمد، لكنه قال: «بنىٰ الله له بيتاً في الجنة».

ولفظ الطيالسي: «من صلىٰ ثنتي عشرة ركعةً في يومٍ وليلةٍ تطوعاً غير فريضةٍ، بُني له بيتٌ في الجنة».

الأربعة جميعاً: (أبو صالح، وأبو قلابة، وأبو عثمان، وأبو سلمة) كلهم: عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، إلا رواية أبي عثمان، فقد وقفه.

الحديث الثاني: حديث أم المؤمنين: أم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان رضي الله عنهما:

وله إليها خمسة طرق:

الطريق الأول: أخوها: عنبسة بن أبي سفيان رحمه الله:

وله إليه تسعة طرق:

الأول: المسيَّب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

وله إلى المسيب ثلاثة طرق:

١- أبو إسحاق السبيعي: وهو الطريق الذي أعل به أبو حاتم:

- رواه النسائي في الصغرىٰ ٣/ ٢٦٢ (١٨٠٢) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦٢ (١٤٧٩) والبيهقي في الكبرىٰ ٢/ ٤٧٢ (٤٢٦٣) كلهم من طريق أحمد ابن الأزهر.

ورواه ابن خزيمة (١١٨٩) عن محمد بن أحمد الجنيد.

وهما: عن يونس بن محمد، عن فليح بن سليمان، عن سهيل بن أبي صالح.

- ورواه عبد بن حميد (١٥٥٢) عن النضر بن شميل.

وإسحاق في المسند (٢٠٧١) عن يحي بن آدم، (٢٠٤٣) عن عبيد الله ابن موسىٰ.

ثلاثتهم: عن إسرائيل بن يونس.

- ورواه إسحاق أيضاً (٢٠٤٢).

والترمذي (٤١٥) والطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٥) من طريق محمود بن غيلان.

وهما: عن مؤمل بن إسماعيل.

ورواه الطوسي ٢/ ٣٦٩ من طريق أبي حذيفة.

كلاهما (مؤمل، وأبو حذيفة) عن سفيان الثوري.

- ورواه إسحاق أيضاً (٢٠٧٢) عن يحي بن آدم.

والنسائي في الصغرىٰ ٣/ ٢٦٣ (١٨٠٣) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦٠ (١٤٧٣) من طريق أبي نعيم.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٣٧ عن أبي نعيم أيضاً.

وهما (ابن آدم، وأبو نعيم) عن زهير بن حرب.

- ورواه الخطيب في تاريخه ٥/ ٨١ من طريق خلاد الصفار، عن مسعر.

الخمسة جميعاً (سهيل، وإسرائيل، وسفيان، وزهير، ومسعر) عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

٢- إسماعيل بن أبي خالد: وقد اختلف عليه رفعاً ووقفاً:

المرفوع: من طريق يزيد بن هارون:

رواه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠ (٥٩٧٦) وعنه ابن ماجه (١١٤١).

ورواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٣ (١٨٠٤) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦١ (١٤٧٤) عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

ثلاثتهم: عن يزيد بن هارون.

والموقوف: من طريق يعلي بن عبيد، وأبي معاوية:

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٣ (١٨٠٥) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦١ (١٤٧٥) عن أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرُّهاوي.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

وهما: عن يعلىٰ بن عبيد.

ورواه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠ (٥٩٧٧) عن أبي معاوية.

الثلاثة جميعاً: (يزيد بن هارون، ويعلي، وأبو معاوية) عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

٣- حصين بن عبد الرحمن السُّلمي:

رواه البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٩٩ (٢٧٨) معلقاً، عن خالد بن عبد الله الواسطي.

ورواه النسائي في الكبرىٰ ١/ ٤٦١ (١٤٧٦) من طريق وهب بن بقية، عن خالد الواسطي، عن حصين بن عبد الرحمن.

لكن قال حصين: عن المسيب بن رافع، عن أبي صالح، عن عنبسة،

عن أم حبيبة رضي الله عنها.

هكذا رواه حصين، عن المسيب؛ فأدخل في إسناده: (أبا صالح) بينه وبين عنبسة.

وسيأتي لأبي صالح أيضاً رواية أخرىٰ، عن أم حبيبة مباشرة، بلا واسطة.

والثلاثة جميعاً: (أبو إسحاق، وابن أبي خالد، وحصين) عن المسيب بن رافع، به، بالاختلافات في إسناده، ورفعه ووقفه.

الثاني: عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

وله إلىٰ عمرو بن أوس ثلاثة طرق؛ بواسطة عنبسة، وطريقٌ رابعٌ؛ بدون الواسطة:

١- النعمان بن سالم الطائفي:

رواه مسلم (١٦٩٤) من طريق أبي خالد الأحمر.

ورواه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠ (٥٩٨٠) والطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٢٩ (٤٣٠) من طريق عبيدة بن حميد.

ورواه أبو داود (١٢٥٠) وابن خزيمة (١١٨٧) وأبي عوانة (٢١٠٦) من طريق ابن علية.

ورواه ابن خزيمة (١١٨٥) والطوسي في مختصر الأحكام ٢/ ٣٦٧، وأبو نعيم في المستخرج ٢/ ٣٢٣ (١٦٤٩) من طريق هشيم.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٢٩ (٤٣٠) من طريق خالد بن عبد الله، ومحمد بن فضيل.

ورواه ابن خزيمة (١١٨٦) من طريق محبوب بن الحسن.

وأبو نعيم في المستخرج (١٦٤٨) من طريق وهيب.

ورواه مسلم (١٦٩٥) والطبراني ٢٣/ ٢٢٩ (٤٣٠) والحاكم ١/ ٤٥٦ (١١٧٤) من طريق بشر بن المفضل.

ورواه الحاكم أيضاً ١/ ٤٥٦ (١١٧٤) من طريق يزيد بن هارون.

عشرتهم: عن داود بن أبي هند.

- ورواه الدارمي (١٤٣٨) وأبو عوانة (٢١٠٥) من طريق هاشم بن القاسم.

والبخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٣٧ عن آدم.

وإسحاق في المسند (٢٠٤١) عن وهب بن جرير.

وأبو عوانة (٢١٠٥) من طريق حبان بن هلال.

ومسلم (١٦٩٦) وأبو نعيم في المستخرج ٢/ ٣٢٣ من طريق محمد ابن جعفر.

ومسلم أيضاً (١٦٩٧) من طريق بهز بن أسد.

وأبو نعيم (١٦٥٠) من طريق عمرو بن مرزوق، وأبي داود الطيالسي.

وابن حبان (٢٤٥١) من طريق محمد بن كثير العبدي.

والبيهقي في الكبرىٰ ٢/ ٤٧٢ (٤٢٦٢) والخطيب في تاريخه ٣/ ٢٩٤ من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

عشرتهم: عن شعبة.

وهما: (ابن أبي هند، وشعبة) عن النعمان بن سالم.

٢- أبو إسحاق السبيعي:

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٢ (١٨٠١) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦٠ (١٤٧٢) عن الربيع بن سليمان.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٠ (٤٣٢) عن يوسف بن يزيد

القراطيسي.

وهما: عن أبي الأسود، عن بكر بن مضر.

ورواه ابن خزيمه (١١٨٨) وعنه: ابن حبان (٢٤٥٢).

والحاكم ١/ ٤٥٦ (١١٧٣) وعنه: البيهقي ٢/ ٤٧٣ (٤٢٦٦) عن محمد ابن يعقوب أبي العباس.

وهما: (ابن خزيمة، وأبو العباس): عن الربيع بن سليمان، عن شعيب ابن الليث.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٠ (٤٣٣) من طريق عبد الله بن صالح.

وهما: (شعيب، وعبد الله بن صالح): عن الليث بن سعد.

ورواه أبو الشيخ في محدثي أصبهان ٤/ ٣٧ من طريق الدراوردي.

والثلاثة جميعاً (بكر بن مضر، والليث، والدراوردي): عن محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة.

هكذا خالف (ابنُ عجلان) الأئمةَ الأثبات، علىٰ أبي إسحاق؛ فجعله: عمرو بن أوس، عن عنبسة، وهم قالوا: عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة.

٣- سالم بن منقذ:

رواه البخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٣٧ عن موسىٰ بن إسماعيل.

ورواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٠ (٤٣٤) والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٤٣ من طريق شيبان بن فروخ.

وهما: عن جرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن سالم بن منقذ.

والثلاثة جميعاً (النعمان بن سالم، وأبو إسحاق السبيعي، وابن منقذ)

عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

٤- شهر بن حوشب:

رواه البخاري في التاريخ الكبير ٣/ ١٤٢، ٧/ ٣٦ عن أبي الوليد، عن عبد الحميد بن بهرام، سمع شهراً؛ قال: حدثني عمرو بن أوس؛ قال: سمع أم حبيبة، عن النبي ﷺ، وذكر الحديث.

هكذا رواه شهر بن حوشب مخالفاً للناس في روايته؛ عن عمرو بن أوس؛ فجعله: عن عمرو بن أوس، عنها رضي الله عنها؛ بلا واسطة: (عنبسة).

قال الدارقطني في العلل ١٥/ ٢٧٨ (٤٠٢٦):

«وعمرو بن أوس: لم يسمعه من أم حبيبة، وإنما سمعه من عنبسة». اهـ.

الثالث: أوسط البجلي، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه الطبراني في الأوسط ١/ ٨ (١١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن محمد بن عجلان، عن أوسط البجلي، به. هكذا تفرد بروايته ابن عجلان، فلعله منه، أو ممن دونه، والله أعلم.

الرابع: حسان بن عطية، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٤ (١٨١٢) وفي الكبرىٰ ٢/ ١٨٦ (١٤٨٤) من طريق موسىٰ بن أعين، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن عنبسة، عن أم حبيبة.

ورواه الطبراني في الأوسط (٢٧٦٨) من طريق يزيد بن يوسف، عن الأوزاعي، به.

ورواه الإمام أحمد ٤٤/ ٣٤٦ (٢٦٧٦٤) وعبد بن حميد (١٥٥١) وهما: عن روح بن عبادة، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، به.

ووقع في المطبوعتين: «لما نُزِل بعتبة بن أبي سفيان ٱشتد جزعه» ثم ساق الحديث، وهو خطأ طباعي، أو من الناسخ، صوابه «عنبسة بن أبي سفيان».

الخامس: سليمان بن قيس اليشكري، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه الطبراني ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٧) من طريق معمر، عن أبان، عن سليمان بن قيس، به.

السادس: عبد الله بن عبد الرحمن الحفري، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه الطبراني ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٨) من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن عمر بن السائب، عن عبد الله بن عبدالرحمن الحفري، به.

السابع: عطاء بن ٱبي رباح، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه النسائي ٣/ ٢٦١ (١٧٩٨) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٥٩ (١٤٦٩) من طريق ابن جريج.

والطبراني ٢٣/ ٢٣٢ (٤٣٩) من طريق ابن لهيعة.

وأيضاً (٤٤٠) من طريق مفضل بن فضالة، عن خالد بن يزيد.

ثلاثتهم: عن عطاء بن أبي رباح، به.

وقال النسائي: عطاء لم يسمعه من عنبسة. اهـ.

الثامن: عطاء، عن يعلىٰ بن أمية، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه النسائي ٣/ ٢٦٢ (١٧٩٩) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٥٩ (١٤٧٠) من طريق محمد بن سعيد الطائفي، عن عطاء، عن يعلىٰ؛ قال: قدمت علىٰ عنبسة، فذكر الحديث.

وهٰذا الطريق عند النسائي هو الذي جعله يجزم في الطريق الذي قبله: أن عطاء لم يسمعه من عنبسة، ولهٰذا ساقه بعده.

التاسع: شهر بن حوشب، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

رواه البخاري في التاريخ الكبير ٣/ ١٤١ من طريق خالد بن باب الربعي، عن شهر بن حوشب، به.

العاشر: مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

أو: مكحول، عن مولىٰ لعنبسة، عن عنبسة، عن أم حبيبة:

قال ابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٤٢٥ (٤٨٨): «وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ؛ قال: «من حافظ علىٰ ثنتي عشرة ركعةً، في يومٍ وليلةٍ؛ بُني له بيتٌ في الجنة».

فقال أبي: لهٰذا الحديث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسىٰ، عن مكحول، عن مولىٰ لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: هٰذا دليلٌ أن مكحول: لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة.

قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة، وكثرة أوهامه؟

قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجلٍ، ولو كان نقصان رجل: (كان أسهل على ابن لهيعة) حفظه». اهـ.

ومثل هٰذا التعليل، لهٰذا الإسناد، وقع في حديثٍ آخر.

انظر العلل لابن أبي حاتم (٢٨١).

وسيأتي تخريجه، والكلام عليه في الطريق السادس من الطرق التالية عن أم حبيبة رضي الله عنها.

الحادي عشر: القاسم بن عبد الرحمن، عن عنبسة:

رواه الترمذي (٤٢٨) والنسائي في الصغرىٰ ٣/ ٢٦٥ (١٨١٣) والطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٥ (٤٥٣) وفي الشاميين (١٥٢٤) والبخاري في التاريخ الكبير ٧/ ٣٦، والبغوي في شرح السنة (٨٨٩).

الثاني عشر: إبراهيم بن أبي عبلة، عن عنبسة بن أبي سفيان:

رواه الطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٣ (٤٤٦) وفي الشاميين (٦٥).

الإثنا عشر كلهم (المسيب بن رافع، وعمرو بن أوس، وأوسط البجلي، وحسان بن عطية، وسليمان بن قيس، وعبد الله الحفري، وعطاء، ويعلىٰ بن أمية، وشهر بن حوشب، ومكحول، والقاسم، وابن أبي عبلة): عن عنبسة، عن أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها.

الطريق الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن أم حبيبة:

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦١ (١٧٩٦) عن محمد بن معدان، عن الحسن بن أعين، عن معقل بن عبيد الله الجزري.

ورواه أيضاً ٣/ ٢٦١ (١٧٩٧) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٥٩ (١٤٦٨) عن إبراهيم بن الحسن، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج.

وهما: عن عطاء؛ قال: «أُخبِرتُ أن أمَّ حبيبة؛ قالت» وذكر الحديث.

وسبق ذكر ٱختلاف الروايات؛ عن عطاء، وأن الصحيح منها:

محمد بن سعيد الطائفي، عن عطاء، عن يعلىٰ بن أمية؛ أنه قدم الطائف، فدخل علىٰ عنبسة - وهو في الموت - فحدثه عن أم

حبيبة... الحديث.

الطريق الثالث: عطاء، عن شهر بن حوشب، عن أم حبيبة:

رواه النسائي ٣/ ٢٦٢ (١٨٠٠) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦٠ (١٤٧١) من طريق أبي يونس القشيري، عن عطاء، به.

وهٰذا وجهٌ رابع من وجوه الٱختلاف علىٰ عطاء.

الطريق الرابع: الحسن البصري، عن أم حبيبة:

رواه الدارقطني في جزء أبي الطاهر (٢٦) من طريق فضالة بن حصين، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، به.

وليس للحسن رواية ولا سماع مثبتٌ عن أم حبيبة رضي الله عنها.

الطريق الخامس: أبو صالح: ذكوان السَّمان، عن أم حبيبة:

رواه النسائي ٣/ ٢٦٤ (١٨٠٨) وفي الكبرىٰ ١/ ٤٦١ (١٤٧٧) عن يحيىٰ بن حبيب بن عربي.

ورواه في المجتبىٰ أيضاً (١٨٠٩) عن علي بن المثنىٰ، عن سويد بن عمرو.

ورواه إسحاق (٢٠٥٤) عن النضر بن شميل، ومن طريقه النسائي في المجتبىٰ (١٨١٠).

ورواه العقيلي في الضعفاء ١/ ٥٢ من طريق حجاج بن المنهال.

أربعتهم: عن (حماد بن سلمة).

ورواه الإمام أحمد في المسند ٤٤/ ٣٥١ (٢٦٧٦٨) عن بهز بن أسد العَمّي.

وإسحاق (٢٠٥٥) عن سليمان بن حرب.

والبخاري في التاريخ الكبير ١/ ٩٩، ٧/ ٣٧ والطبراني في الكبير

٢٣/ ٢٤١ (٤٨٠) عن علي بن عبد العزيز.

وهما: عن عارم أبي النعمان.

ثلاثتهم: عن (حماد بن زيد).

والحمادان كلاهما: عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

وقال البخاري ١/ ٩٩: «وهٰذا أصح» يعني: رواية أبي النعمان أصح من رواية الأصبهاني.

قال البخاري في التأريخ الكبير ٧/ ٣٧: «أبو صالح، عن أم حبيبة: مرسل». اهـ.

وقال الدارقطني في العلل ٨/ ١٨٤ (١٥٠٠): «ورواه حماد بن سلمة، وعمر بن زياد الهلالي: عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة.

وأبو صالح؛ إنما رواه: عن عنبسة، عن أم حبيبة». اهـ.

ولم أقف علىٰ طريق عمر بن زياد الهلالي، الذي ذكره الدارقطني.

وانظر: العلل للدارقطني أيضاً ١٥/ ٢٧٦ (٤٠٢٦) مثله.

والخمسة كلهم (عنبسة، وعطاء، وشهر، والحسن، وأبو صالح) عن أم حبيبة رضي الله عنها وأرضاها.

الطريق السادس: محمد بن أبي سفيان، عن أخته: أم حبيبة:

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٥، ٢٦٦ (١٨١٦)، وفي الكبرىٰ ٢/ ١٨٧ (١٤٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٥٣ (١١٩٠)، والطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٦ (٤٥٦).

وكلهم من طريق أبي عاصم النبيل، عن سعيد بن عبد العزيز، عن

سليمان بن موسىٰ، عن محمد بن أبي سفيان؛ قال: «لما نزل به الموت أصابته شدة، قال: أخبرتني أختي: أم حبيبة» وساقه.

وقال النسائي: هٰذا خطأ، والصواب: حديث مروان، من حديث سعيد بن عبد العزيز. اهـ.

ورواه ابن خزيمة أيضاً (١١٩٠) من طريق أبي عامر العقدي، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسىٰ، عن محمد بن أبي سفيان، به.

وقال في تحفة الأشراف ١١/ ٣١٤ (١٥٨٦٦): هكذا في جميع النسخ من النسائي: «عن محمد بن أبي سفيان؛ قال: حدثتني أختي أم حبيبة»، وفي كتاب أبي القاسم - يعني ابن عساكر -: «محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن حارثة الثقفي، عن أم حبيبة».اهـ.

وقد وقفت له علىٰ روايةٍ عنها رضي الله عنها في المسند ٤٤/ ٣٤٤ (٢٦٧٦١).

وفي تهذيب الكمال له أيضاً ٢٥/ ٢٨٥ جزم بأنه خطأ، وصوابه «عنبسة»، كما في رواية مروان بن محمد الأسدي، وهكذا قال غير واحدٍ، عن مكحول، وهو المحفوظ. اهـ.

وفي الكاشف ٢/ ١٧٥ بعد الترجمة (٤٨٧٧) جزم بهٰذا؛ فقال: الصواب: عنبسة.اهـ.

وكذا الحافظ ابن حجر في التهذيب ٣/ ٥٧٦ قال مثل ما قال المزي في تهذيبه، وكذلك قال في التقريب (٥٩١٩) ولم يجزم به.

والحاصل: أن قوله: «محمد» خطأ، وصوابه: «عنبسة» لا يُعرف لأبي سفيان ولدٌ اسمه محمد، والحديث حديث عنبسة، كيف وقد وقعت فيه قصة نزول الموت به في هٰذِه الرواية، وفي الروايات

الأخرىٰ، تأكيداً علىٰ رجوع هٰذا الطريق إلىٰ عنبسة، فهو طريق سليمان ابن موسى الأموي الدمشقي، وهو الذي وقع منه الخطأ، فإنه تغير بآخره، وفيه كلامٌ دالٌ علىٰ أنه مظنة الوهم لا غيره، والله أعلم، هٰذِه واحدة.

وأما الثانية: فإنه رواه سليمان بن موسىٰ، عن محمد بن

أبي سفيان هٰذا بلا واسطة، وهو معروفٌ بإرساله الكثير، وغيرهم خالفوا؛ فرووا الحديث عنه بالواسطة بينه وبين ابن أبي سفيان، وجعلوه: (عنبسة بن أبي سفيان) جميعاً.

رواه النسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٥ (١٨١٤) (١٨١٥) من طريقين، وفي الكبرىٰ ٢/ ١٨٧ (١٤٨٥) وفي المعجم الكبير ٢٣/ ٢٣٥ (٤٥٢) كلها من طريق مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسىٰ، عن مكحول، عن عنبسة، به.

بل رواه أبو داود (١٢٦٩) وابن خزيمة ٢/ ٣٥٤ (١١٩١)، (١١٩٢) وفي المعجم الكبير للطبراني ٢٣/ ٢٣٢ (٤٤١) (٤٤٢) ص ٢٣٦ (٤٥٨) والحاكم ١/ ٣١٢، والبيهقي ٢/ ٣٧٢.

كلهم من طريق النعمان بن المنذر الغساني، عن مكحول، عن عنبسة، به.

بل ورواه الإمام أحمد في المسند ٤٤/ ٣٥٨ (٢٦٧٧٢)، والطبراني في الكبير ٢٣/ ٢٣٦ (٤٥٧) وهما من طريق ابن لهيعة، عن سليمان بن موسىٰ، عن مكحول، عن مولى العنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، به.

والحاصل: أن هٰذا الطريق - على الصحيح - هو الطريق العاشر: عن عنبسة بن أبي سفيان، يرويه مكحول، عن مولىٰ لعنبسة، عن عنبسة، به، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثالث: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:

ومداره علىٰ: مغيرة بن زياد، عن عطاء بن أبي رباح، عنها رضي الله عنها مرفوعاً:

رواه الترمذي (٤١٤) عن محمد بن رافع.

والنسائي في المجتبىٰ ٣/ ٢٦٠ (١٧٩٤) عن الحسن بن منصور بن جعفر، وفي (١٧٩٥) من طريق محمد بن بشر.

وابن ماجه (١١٤٠) عن ابن أبي شيبة.

وأبو يعلىٰ (٤٥٢٥) عن إسحاق.

خمستهم: عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن مغيرة بن زياد، به.

وقال الترمذي: حديثٌ غريبٌ من هٰذا الوجه، ومغيرة بن زياد: قد تكلم فيه بعض أهل العلم؛ من قبل حفظه. اهـ.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد في العلل ١/ ٤٠٤: سمعت أبي يقول: المغيرة بن زياد الموصلي: ضعيف الحديث، كل حديثٍ رفعه مغيرة؛ فهو: منكر، ومغيرة بن زياد: مضطرب الحديث.

فقلت لأبي: كيف؟ فقال: روىٰ عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال؛ في الرجل تمر به الجنازة، وهو غير متوضيء؛ قال: «يتيمَّم ويصلي» وهٰذا رواه ابن جريج وعبد الملك، عن عطاء قوله، وهٰؤلاء: أثبت منه.

وروىٰ: عن عطاء، عن عائشة: «من صلىٰ في يومٍ ثنتي عشرة ركعةً» والناس يروونه: عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة. اهـ.

وقال الدارقطني في العلل ١٥/ ٢٧٦ (٤٠٢٦): ورواه المغيرة بن زياد الموصلي، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ: ووهم فيه، وإنما أراد: عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة. اهـ.

الحديث الرابع: حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه:

رواه الطبراني في الشاميين ٣/ ٣٥٤ (٢٤٥٣) عن أبي زرعة الدمشقي، عن آدم بن أبي إياس، عن شعيب بن رُزيق الشامي.

وأيضاً (٢٤٥٤) عن إبراهيم بن دحيم الدمشقي، عن أبيه، عن محمد ابن شعيب بن شابور، عن عثمان بن عطاء الخراساني.

وهما: عن عطاء الخراساني، عن الحسن البصري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي ذرٍ رضي الله عنهما.

الحديث الخامس: حديث أم سلمة رضي الله عنها:

رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٨٠٧) لكنه وقع عنده بالشك، قال: (عن أم سلمة، أو: أم حبيبة) هكذا قال.

وذكر هٰذِه الرواية ابن أبي حاتم في العلل (٣٧٢) فقال: وسألت أبي: عن حديثٍ رواه الدراوردي، عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ؛ قال: «من صلى ٱثني عشر ركعةً، بُني له بيتٌ في الجنة»؟

قال أبي: هٰذا خطأ؛ الناس يقولون: عن أم حبيبة.

قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري. اهـ.

وأورده الدارقطني في العلل ١٥/ ٢٧٤ (٤٠٢٦) وقال:

«ورواه الدراوردي، عن ابن عجلان، واختلف عنه:

- فرواه إبراهيم بن حمزة: عن الدراوردي، عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق، مثل رواية إسماعيل بن جعفر، ومن تابعه.

[يعني: عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة].

- ورواه أبو مروان العثماني: عن الدراوردي، عن ابن عجلان،

وأسنده عن أم سلمة، ولم يقل: عن أم حبيبة.

- ومنهم: من وقفه، ومنهم: من رفعه.

- وذكر أم سلمة فيه وهمٌ». اهـ.

* الدراسة:

بالنظر في نصوص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث السنن الرواتب من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

٢- ذكر حديث السنن الرواتب من حديث أم حبيبة مرفوعاً.

٣- تصحيح أبي حاتم لهٰذا الحديث؛ من حديثها رضي الله عنها، لا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٤- تعجب الإمام أبي حاتم من طريق الأصبهاني: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان يراه من الغرائب.

٥- في النص الأول: (وجعله حديثاً فعلياً): كان سبب الترجيح عنده:

أنه وجد الحديث: من رواية (سهيل) مختلفاً عليه:

- مرةً: يرويه الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- ومرةً: يرويه فليح، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

٦- في النص الثاني: (وجعله حديثاً قولياً): كان سبب الترجيح عنده: أنه وجد الحديث: من رواية (أبي صالح) مختلفاً عليه:

- مرةً: يرويه الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه: أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- ومرةً: يرويه حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

٧- حَكَمَ علىٰ روايته؛ من حديث: أم حبيبة: أنه (أشبه).

٨- حكم علىٰ روايته؛ من حديث أبي هريرة: أنه «غريب»، «هٰذا خطأ»، «هٰذا عندي خطأ».

٩- حكم علىٰ رواية محمد بن سليمان الأصبهاني؛ بقوله: «ذاك لزم الطريق».

١٠- قال أبو حاتم: «رواه سهيلٌ، عن أبي إسحاق، عن المسيَّب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة».

هكذا؛ زاد أبو حاتم: «عمرو بن أوس» في إسناده (بين المسيَّب، وعنبسة) !!، وسيأتي الكلام عليه.

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فقد أجمع الأئمة على ٱنتقاده: البخاري، وأبو حاتم، وابن عدي، والنسائي، والدارقطني، والطبراني، ولم أقف علىٰ من جوَّده.

* **أما الطريق الأول:** طريق أبي صالح:

فقال البخاري: «هٰذا وَهَمٌ». التاريخ الكبير ١/ ٩٩.

وقال ابن عدي: «أخطأ فيه (ابن الأصبهاني) حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان (هٰذا الطريق أسهل عليه) إنما روىٰ هٰذا سهيلٌ: عن أبي إسحاق، عن عنبسة، عن أبي سفيان، عن أم حبيبة». اهـ.

وقال النسائي في الكبرىٰ (١٤٨٢): «هٰذا الحديث عندي خطأٌ، ومحمد بن سليمان: ضعيفٌ، وقد خالفه: فليح بن سليمان؛ فرواه:

عن سهيل، عن أبي إسحاق». اهـ.

ثم أورد رواية فليح، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، به، ثم قال: «هٰذا أولىٰ بالصواب عندنا، وفُليحٌ: ليس بالقوي في الحديث، والله أعلم» اهـ.

وقال في الصغرىٰ ٣/ ٢٦٤ (١٨١١): «هٰذا خطأ، ومحمد بن سليمان: ضعيف؛ هو: ابن الأصبهاني، وقد روي هٰذا الحديث من أوجهٍ؛ سوىٰ هٰذا الوجه، بغير اللفظ الذي تقدم ذكره». اهـ.

وقال الطبراني في الأوسط (٥٢٤٣): «لم يرو هٰذا الحديث عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ إلا محمد بن سليمان الأصبهاني، ورواه سفيان الثوري: عن

أبي إسحاق، وفليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة». اهـ.

وقال الدارقطني في العلل ٨/ ١٨٤: يرويه سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه:

- فرواه: محمد بن سليمان الأصبهاني، وأيوب بن سيار: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ (وَوَهِما فيه).

- ورواه: فليح بن سليمان، عن سهيل: عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن

أم حبيبة، وفليح: (أشبه بالصواب).

- ورواه: حماد بن سلمة، وعمرو بن زياد الهلالي: عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة،

وأبو صالح؛ إنما رواه: عن عنبسة، عن أم حبيبة. اهـ.

وانظر العلل للدارقطني أيضاً ١٥/ ٢٧٥ (٤٠٢٦) فقد أطال فيه جداً.

ومدار هٰذا الطريق علىٰ:

محمد بن سليمان بن عبد الله بن الأصبهاني، أبو علي الكوفي، وهو: عم محمد بن سعيد بن سليمان بن الأصبهاني (الثقة الثبت) الملقب: حمدان، من رجال البخاري، وعمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن الأصبهاني (الثقة الثبت) روىٰ له الستة.

روىٰ عن: أبيه، وجعفر الصادق، وسهيل بن أبي صالح، وشريك بن عبد الله، وحفص بن غياث، وغيرهم.

وروىٰ عنه: قتيبة بن سعيد، وأبوبكر بن أبي شيبة وأخوه: عثمان، وغيرهم.

وروىٰ له: النسائي مُعِلاً لحديثه، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة ١٨١هـ.

لم يوثقه أحدٌ؛ إنما ذكره ابن حبان في ثقاته، والعجلي، وزاد ابن حبان: يخالف، ويخطئ، وقال أبو حاتم: لا بأس به، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وضعَّفه النسائي وأبو داود، وقال البخاري: مقارب الحديث، وقال ابن عدي: مضطرب الحديث، قليل الحديث، ومقدار ماله قد أخطأ في غير شيء منه.

وفي التقريب (٥٩٣٠): صدوقٌ، يخطئ، وقال الذهبي في الكاشف: ضعَّفه النسائي، وقوَّاه ابن حبان.

وفي الميزان: ٣/ ٥٦٩ نقل أقوال المجرحين، ولم يتكلم بشيء.

وفي المغني: ٢/ ٥٨٧ (٥٥٧٨) كذلك.

وفي الديوان (٣٧٤٣) قال: صدوقٌ، قال أبو حاتم: لا يحتج به.

والحاصل: أنه ضعيفٌ، له مناكير.

فهٰذا الطريق مردودٌ؛ من وجهين:

- من جهة كونه معلاً؛ بالخطأ في إسناده إلىٰ أبي هريرة ﷺ.

- ومن جهة كون مداره علىٰ: محمد بن سليمان الأصبهاني، وهو ضعيفٌ، وهٰذا من منكراته؛ عند أئمة النقد، والله أعلم.

* **أما الطريق الثاني**: طريق أبي قلابة:

فهو طريقٌ فردٌ غريبٌ، لا متابع له، ولم أقف عليه عند غير الطبراني في الأوسط، ومع هٰذا أشار إلىٰ غرابته؛ فقال:

«لم يروه إلا معتمر بن نافع، تفرد به: محمد بن موسى الحرشي».

١- أما محمد بن موسىٰ بن نفيع الحرشي، أبو عبد الله البصري:

روىٰ عن: حماد بن زيد، ومعتمر بن نافع، ويزيد بن هارون.

وروىٰ عنه: الترمذي، والنسائي، والبزار، وابن خزيمة، وابن جرير الطبري، وغيرهم، مات سنة ٢٤٨ هـ.

لم أقف علىٰ من وثقه؛ إنما ذكره ابن حبان في ثقاته؛ علىٰ عادته، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وقال مرةً: أرجو أن يكون صدوقاً، وضعَّفه أبو داود، وقال: واهٍ.

قال الذهبي في الكاشف: صويلحٌ، وهَّاه أبو داود، وقوَّاه غيره.

وقال ابن حجر في التقريب (٦٣٣٨): ليِّن.

والحاصل: أنه ضعيف.

تهذيب التهذيب ٣/ ٧١٣، الكاشف ٢/ ٢٢٥ (٥١٧٧).

٢- معتمر بن نافع الهذلي البصري: روىٰ عن: ثابت البناني، وسليمان التيمي.

وروىٰ عنه: محمد بن موسى الحرشي، وزيد بن الحباب، ونصر بن علي.

قال البخاري: أبو الحكم الباهلي، وقال أبو حاتم: الهذلي، شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وذكره الذهبي في الميزان، وفي المغني، وقال: قال البخاري: منكر الحديث.

زاد ابن حجر في اللسان: وتبعه الأزدي، يعني: قال مثل ما قال البخاري، وقال ابن حجر: ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: الهذلي، من أهل البصرة. اهـ.

هكذا قالوا، ولم أقف علىٰ فرق بينهما، و(الهذلي، والباهلي) لا يجتمعان في رجل أبداً، وقول البخاري الذي نقله الحافظ ابن حجر لم أقف عليه.

والحاصل: أنه لم يتحرر تعيينه، فإن كان واحداً؛ فقد التقىٰ فيه قول البخاري مع قول ابن حبان، فلا أقل من أن يقال: له مناكير، علىٰ قلة ما روىٰ؛ حديثاً أو حديثين.

التاريخ الكبير ٨/ ٤٩ (٢١١١) والجرح والتعديل ٨/ ٤٠٣، الثقات ٧/ ٥٣٢، الميزان ٤/ ١٤٢، المغني ٢/ ٦٦٨، اللسان ٦/ ٥٩.

٣- أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو، الجرمي، البصري:

روىٰ عن: ثابت بن الضحاك، وأنس، ومالك بن الحويرث، وجمع من الصحابة.

وروىٰ عنه: يحيىٰ بن أبي كثير، وثابت البناني، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول، وغيرهم، وروىٰ له الستة، مات سنة ١٠٤ هـ.

قال في التقريب: ثقةٌ فاضلٌ، كثير الإرسال.

قال العلائي: روايته عن أبي هريرة، في سنن النسائي، والظاهر في ذلك كله الإرسال. اهـ.

وذكر المزي روايته عن أبي هريرة وجمع من الصحابة، ثم قال: يقال: لم يسمع منهم.

والحاصل: أنه ثقة، وروايته عن أبي هريرة منقطعة.

جامع التحصيل ص ٢٥٧ (٣٦٢)، تهذيب الكمال ١٤/ ٥٤٢، التقريب (٣٣٣٣).

والحاصل: أن هٰذا الطريق اُجتمعت فيه ثلاث علل:

١- ضعف محمد بن موسى الحرشي.

٢- ونكارة حديث معتمر بن نافع.

٣- وإرسال أبي قلابة الجرمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فضلاً؛ عن كون هٰذا الطريق فرداً، لا متابع له، بل لم يخرجه أحدٌ من دواوين الحديث؛ سوى الطبراني في الأوسط فقط، وحكىٰ غرابته.

* **أما الطريق الثالث**: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن:

وهو أيضاً حديثٌ فردٌ غريبٌ، لم أقف عليه عند غير العقيلي في الضعفاء الكبير، ومداره علىٰ:

إبراهيم بن رستم، أبوبكر الكرماني، ثم المروزي، ثم الكوفي، الفقيه الحنفي، الجامع لعلوم الأعمش.

روىٰ عن: سفيان، وشعبة، وحماد بن سلمة، ونوح بن أبي مريم، وغيرهم.

وروىٰ عنه: سعدويه: سعيد بن سليمان، والإمام أحمد، وزهير بن

حرب، وغيرهم.

وليس له في الستة رواية، مات سنة ٢١١ هـ، بنيسابور.

تفقه علىٰ: محمد بن الحسن الشيباني.

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بذاك، محله الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بفقه وعبادة، ، وقال الدارقطني: مشهورٌ، ليس بالقوي، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وقال العقيلي: خراسانيٌ، كثير الوَهَم، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ، كان أولاً من أصحاب الحديث، فنقم عليه من أحاديث، فخرج إلىٰ محمد بن الحسن وأهل الرأي بالكوفة، فكتب كتبهم، وحفظ كلامهم.

والحاصل؛ أنه: ضعيفٌ، له مناكير.

الكامل لابن عدي ١/ ٢٦١، الثقات لابن حبان ٨/ ٧٠، تاريخ بغداد ٦/ ٧٢، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ٣٨، الجرح والتعديل ٢/ ٩٩، الضعفاء للعقيلي ١/ ٥٢، تاج التراجم لقاسم قطلوبغا ١/ ١.

وبهذا يتبين أن هٰذا الطريق أيضاً: مُعَلٌّ بإبراهيم بن رستم، وهو فردٌ غريب، لا أظنه إلا من مناكيره وأوهامه.

* **أما الطريق الرابع**: طريق أبي عثمان التبان، مولى المغيرة بن شعبة:

مداره علىٰ: أبي عثمان، قيل: ٱسمه «سعيد»، وقيل: «عمران»، ويقال: والد موسىٰ بن أبي عثمان الكوفي.

روىٰ عن: أبي هريرة، وروىٰ عنه: ابنه موسىٰ، ومنصور بن المعتمر، ومغيرة بن مقسم.

وروىٰ له: أبو داود، والترمذي، والنسائي، والبخاري في الأدب،

وعلق له في الصحيح.

ذكره ابن حبان في الثقات فقط، ولم أقف فيه علىٰ جرح ولا تعديل.

ولهٰذا قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٨٢٤٢): مقبول.

وأما الذهبي في الكاشف، فلم يتكلم عليه بشيء؛ كعادته في مثله.

تهذيب الكمال ٣٤/ ٧٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٥٥٤، الكاشف (٦٧٣٥).

والطريق إليه طريقٌ صحيحٌ، مسلسلٌ بالثقات الأثبات، وهو موقوف علىٰ أبي هريرة رضي الله عنه، لم يرفعه.

والحاصل من حديث أبي هريرة:

أنه لم يثبت رفعه لهٰذا الحديث، وإنما أقوىٰ ما روي عنه موقوفاً عليه، ومن طريقٍ آخر؛ غير طريق: سهيل، عن أبي صالح، الذي هو محل البحث، والله أعلم.

ثانياً: أما حديث أم المؤمنين: أم حبيبة رضي الله عنها:

فالحديث حديثها، كما ذكر الأئمة - فيما تقدم نقله - والطرق إليها لا تكاد تنحصر، ولكثرة طرقه كثرت الاختلافات في إسناده جداً، ومنها:

- الاختلاف علىٰ: أبي إسحاق السبيعي.
- والاختلاف علىٰ: محمد بن عجلان.
- والاختلاف علىٰ: شهر بن حوشب.
- والاختلاف على: المسيب بن رافع.
- والاختلاف علىٰ: مكحول الشامي.
- والاختلاف علىٰ: أبي صالح ذكوان.
- والاختلاف علىٰ: عطاء بن أبي رباح.
- والاختلاف علىٰ: عمرو بن أوس.

- والاختلاف علىٰ: إسماعيل بن أبي خالد.

والحديث ثابتٌ في صحيح مسلم - كما تقدم - من طريقي شعبة، وداود ابن أبي هند: عن النعمان بن سالم الطائفي، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أخته أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها، مرفوعاً.

ثالثاً: حديث أم المؤمنين: عائشة رضي الله عنها:

وهو معلٌّ بمغيرة بن زياد، وهو ضعيفٌ، وكلُّ حديثٍ رفعه، فهو منكر، وبهذا أعله الإمام أحمد، كما تقدم.

رابعاً: حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه:

ومداره علىٰ: عطاء الخراساني، عن الحسن البصري، به.

وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو عثمان البلخي، مولى المهلب ابن أبي صفرة: روىٰ عن: عطاء بن أبي رباح، والحسن، وعكرمة، وعن الصحابة مرسلاً.

وروىٰ عنه: شعبة، والثوري، ومالك، والأوزاعي، وغيرهم.

وروىٰ له: مسلم، والأربعة فقط.

وثقه جمعٌ من الأئمة، وقال أبو حاتم مرةً، والنسائي، وابن عدي: لا بأس به، وقال شعبة: كان نسياً، وقال الثوري: رأيته هنا منذ سبعين عاماً، فلم آته، وقال البخاري: لا أعرف لمالك شيخاً يستحق الترك غير عطاء الخراساني، عامة أحاديثه مقلوبة، قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، غير أنه ردئ الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به، وقال مرةً: لا يجوز الاحتجاج بروايته؛ لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها، وكذَّبه ابن المسيب في روايةٍ له عنه.

ولهٰذا ذكروه في كل كتب الضعفاء: البخاري، وأبو زرعة،

والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، وابن الجوزي، ومن بعدهم.

قال البيهقي: ضعيفٌ في الحديث، لا يقبل ما تفرد به.

وقال الذهبي: صدوق مشهور، وقال مرة: صدوق ضعيف، وقال ابن حجر: عالم عابد، وحافظ صدوق، كثير الأوهام، وحديثه عن الصحابة مرسل.

النبلاء ٦/ ١٤٠، الميزان ٣/ ٧٣، تهذيب الكمال ٢٠/ ١٠٦، تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٨، الكاشف ٢/ ٢٣، التقريب (٤٦٣٣).

والحاصل: أن هٰذا الحديث ضعيفٌ لا يصح بحال، تفرد به عطاء الخراساني، وما هو إلا وَهَمٌ من أوهامه، لم يتابعه عليه أحد.

خامساً: حديث أم المؤمنين: أم سلمة رضي الله عنها:

١- وهو طريقٌ فردٌ غريب، ولم أقف عليه عند غير أبي الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان.

٢- وهو كذلك جاء بالشك بين: أُمَّي المؤمنين: أم سلمة، أو: أم حبيبة رضي الله عنهما.

٣- وأيضاً وقع فيه الاختلاف: رفعاً ووقفاً.

٤- والحديث قد أعله الإمامان الناقدان: أبو حاتم الرازي، والدارقطني.

فهو خطأٌ من حديث أم المؤمنين: أم سلمة، وإنما هو حديث أم المؤمنين حبيبة رضي الله عنها، والله أعلم.

وجه الإعلال:

أولاً: أما إعلاله الأول في النص الأول:

فقد أعله بطريق: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع،

عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم المؤمنين: أم حبيبة رضي الله عنها.

١- أما قوله: «المسيَّب، عن عمرو بن أوس» فقد سبقت الإشارة إلىٰ أني لم أقف علىٰ هٰذا الطريق؛ من خلال البحث في كل ما بين يديَّ من المطبوعات، والبرامج الحديثية الإلكترونية، لا من رواية سهيل، ولا من رواية غيره، بل لم أقف علىٰ روايةٍ للمسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، لا في هٰذا الحديث، ولا في غيره، فإدخال «عمرو بن أوس» في الإسناد خطأٌ ظاهرٌ، وصوابه:

«وعن عمرو بن أوس» بالعطف، وقد تقدم في التخريج؛ من ثلاثة طرق: النعمان بن سالم، وسالم بن منقذ، وأبو إسحاق، ثلاثتهم: عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، به.

هٰذا مع إمكان الرواية بينهما، وكلاهما من رجال الستة جميعاً:

- عمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي الطائفي: تابعيٌّ كبير، من الطبقة الثانية، مات بعد سنة ٩٠ هـ، ووهم من ذكره في الصحابة. التقريب (٤٩٩١).

- والمسيب بن رافع الأسدي الكاهلي، أبو العلاء الكوفي الأعمىٰ: ثقةٌ، من الطبقة الرابعة، مات سنة ١٠٥ هـ. التقريب (٦٦٧٥).

فالرواية بينهما ممكنة، مع أني لم أقف عليها، ولا علىٰ من نص عليها.

٢- الإعلال باختلاف الرواية علىٰ: سهيل بن أبي صالح؛ إعلالٌ قويٌ من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن رواية فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، عن سهيل؛ أقوىٰ من رواية محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل.

ففليح - وإن كان فيه مقال، وهو من رجال الستة - فهو أقوىٰ من الأصبهاني.

الوجه الثاني: أن رواية سهيل، عن أبي إسحاق؛ قد تُوبع عليها سهيلٌ، من أربعة طرقٍ أخرىٰ: إسرائيل بن يونس، وسفيان الثوري، وزهير بن حرب، ومسعر بن كدام، وواحدٌ منهم كان كافياً وافياً.

الوجه الثالث: أن الحديث قد عُرفت مخارجه، واشتهرت طرقه، وتعددت رواياته، وكلها شاهدٌ قاطعٌ علىٰ أن الحديث حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

ثانياً: أما إعلاله الثاني في النص الثاني:

فقد أعله بطريق أبي صالح، عن أم حبيبة، ثم قال:

- ومنهم من يُدخل بينهما: عنبسة بن أبي سفيان.

- ومنهم من يُدخل بينهما: أبا صالح، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عنها رضي الله عنها.

ومراده أنه جاء بالوجوه الثلاثة، وكلها تجعل الحديث حديث أم حبيبة رضي الله عنها:

الوجه الأول: أبو صالح، عنها رضي الله عنها:

وقد سبق تخريجه، وهو الطريق الخامس في الرواية عنها رضي الله عنها، وسبق التعليق عليه بأنه منقطع، ونقلت قول البخاري: مرسل، وإعلال الدارقطني له أيضاً.

الوجه الثاني: أبو صالح، عن عنبسة، عنها رضي الله عنها: وقد سبق تخريجه، وهو الطريق رقم (٣): حصين بن عبد الرحمن، عن المسيب بن رافع، عن أبي صالح، عن عنبسة، عنها رضي الله عنها، موقوفاً عليها.

وسبق نقل إعلال النسائي له بالوقف، وإدخال (أبي صالح) بين عنبسة والمسيب.

الوجه الثالث: أبو صالح، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عنها رضي الله عنها:

ولم أقف عليه من طريق أبي صالح هكذا، وإنما من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عنها رضي الله عنها، مرفوعاً:

رواه ابن عجلان، عن أبي إسحاق، مخالفاً للرواة عن أبي إسحاق، وهو الطريق رقم (٢) إلىٰ عمرو بن أوس، به.

بل لم أقف لأبي صالح يروي عن عمرو بن أوس، لا هٰذا الحديث، ولا غيره.

ثالثاً: أما الإسناد الثلاثي: سهيل، عن أبيه: أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

فهو إسنادٌ معروفٌ مشهورٌ، متداولٌ في الصحاح والمسانيد والسنن ومدونات السنة الشريفة، وهو من أسانيد كتب السنة كلها.

- ففي تحفة الأشراف للإمام المزي وحدها: (٢١٨) مئتان وثمانية عشر روايةً؛ منها: (٩٧) سبعةٌ وتسعون روايةً: في صحيح مسلم فقط.

والباقي: (١٢١) مئةٌ وواحد وعشرون روايةً: في السنن، وعند البخاري متابعةً.

- وفي إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة للحافظ ابن حجر وحدها: (١٢٠) مئةٌ وعشرون روايةً.

رابعاً: أما الإسناد الرباعي: محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

فهو إسنادٌ قليلٌ جداً، لم تُرو به إلا أحاديث قليلةٌ جداً، وهي محل ٱنتقادٍ؛ بهٰذا الإسناد نفسه.

- ففي تحفة الأشراف وحدها: لا يوجد إلا حديثان فقط:

أ- حديثنا هٰذا، وهو حديثٌ معلولٌ بهٰذا الإسناد.

ب- وحديث: «مدمن الخمر؛ كعابد الوثن».

رواه ابن أبي شيبة (٢٣٥٦١) ومن طريقه ابن ماجه (٣٣٧٣) والبخاري في التاريخ الكبير ١/ ١٢٩ (٣٨٦) وقال: ولا يصح حديث أبي هريرة في هٰذا. اهـ.

ورواه أبو الشيخ في طبقات محدثي أصبهان (٢٢٨) والبيهقي في الشعب (٥٣٣٨).

- وفي البرامج الحاسوبية الحديثية: لم أقف بهٰذا الإسناد إلا علىٰ حديثين فقط:

١- حديث: «خير صفوف الرجال المقدم، وشرها المؤخر».

رواه أبو عوانة في المسند ٢/ ٣٧ (١٣٦٨) باب الترغيب في الصف الأول للرجال.

٢- حديث الرجل الذي لدغته العقرب، فقال له ﷺ: «أما إنك لو قلت أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق لم يضرك شيء» الحديث.

رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٢١).

ولهٰذا لما ترجم ابن عدي في الكامل ٦/ ٢٢٣٤ لمحمد بن سليمان الأصبهاني؛ قال في آخر ترجمته: «قليل الحديث، ومقدار ماله قد أخطأ في غير شيءٍ منه». اهـ.

خامساً: طريق سهيل، عن أبي إسحاق؛ عن المسيب، عن عنبسة، عن أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها:

لم أقف علىٰ هٰذا الإسناد إلا في هٰذا الحديث فقط، فيما بين يدي من دواوين السنة الشريفة: المطبوعة والمبرمجة بالحاسب.

سادساً: طريق حماد، عن عاصم، عن أبي صالح:

وهو إسنادٌ مشهورٌ، رويت به أحاديث كثيرة، سواءٌ من طريق حماد ابن زيد، أو: حماد بن سلمة، به.

وقد رويت به أحاديث عن أمهات المؤمنين: عائشة، وأم سلمة، وأم حبيبة وعن أخيها معاوية، وعن أبي الدرداء رَضِيَ الله عَنْهم وأرضاهم.

بيد أن ما روي بهٰذا الإسناد - من طريق أحد الحمادين، أو من طريق غيرهما - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كثيرٌ جداً، وقد زاد في الموسوعة الشاملة بالحاسوب عن مئةٍ وعشرين (١٢٠) موضعاً.

وهٰذا عددٌ كبيرٌ جداً، في مقابل ما جاء بهٰذا الإسناد من أحاديث الصحابة الآخرين، لاسيما أم حبيبة رضي الله عنها، فلم يأت عنها إلا هٰذا الحديث، وحديثٌ آخر أو حديثين فقط.

فمجيء هٰذا الإسناد المشهور بالحديث إلىٰ أم حبيبة: دليلٌ علىٰ ضبط راويه، وإلا فكان أسهل عليه أن يقول: عن أبي هريرة رضي الله عنه، بالحديث.

سابعاً: وأما بقية الأسانيد:

- أبو إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة.
- وأبو صالح، عن عنبسة.
- وأبو صالح، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة.

فهٰذِه الأسانيد لم أقف عليها إلا في هٰذا الحديث خاصة.

*** والحاصل؛ مما سبق:**

١- أن طريق: (سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة): طريقٌ ملزوم، وجادةٌ مسلوكةٌ، ومجرة مأثورة، ولهٰذا وهم محمد بن سليمان الأصبهاني؛ فسلكه خطأً؛ في إسناد هٰذا الحديث.

٢- أن محمد بن سليمان الأصبهاني: ضعيفٌ، له مناكير، ووهمه في هٰذا الإسناد من مناكيره الظاهرة.

٣- أن الأصبهاني قد خالفه من هو أحسن منه حالاً: فليح بن سليمان؛ وإن كان فيه مقال.

٤- كذلك سهيل بن أبي صالح من فوقه قد توبع في رواية الحديث؛ من حديث أم المؤمنين: أم حبيبة رضي الله عنها، تابعه أربعةٌ من الحفاظ الأثبات: إسرائيل، وسفيان، وزهير، ومسعر.

٥- كذلك؛ مما تقدم من التخريج الموسَّع؛ فإن طرق الحديث وأسانيده إلىٰ أم حبيبة رضي الله عنها لا تكاد تنحصر.

٦- وأيضاً؛ إسناد الحمادين، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أم حبيبة: جاء علىٰ خلاف الجادة، ولولم يكن حافظاً له؛ للزم الطريق وسلك الجادة، وكان هٰذا أسهل عليه.

فالحديث حديثُ سهيل بن أبي صالح، وهم في إسناده محمد بن سليمان الأصبهاني:

جعله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ على الجادة، والصحيح: أنه من حديث أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها، والله أعلم.

الحديث الثالث

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتابه العلل ٢/ ٥٥٠ (٥٨٢):

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه: ابن أبي ذئب، عن أَسِيد بن أبي أَسِيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ؛ قال:

«من ترك الجمعة ثلاثاً - من غير ضرورةٍ - فقد طُبع علىٰ قلبه»؟

قال أبي: ورواه الدراوردي: عن أَسِيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قلتُ: فأيهما أشبه؟

قال: ابن أبي ذئب: أحفظ من الدراوردي، وكأنه: (أشبه)، وكأن الدراوردي: (لزم الطريق)». اهـ.

* تخريجه:

الحديث الأول: جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

ومداره علىٰ: أسيد بن أبي أسيد البراد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر رضي الله عنه:

وله إليه خمسة طرق:

الأول: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب: وله إليه طريقان:

١- عبد الله بن وهب:

رواه ابن ماجه (١١٢٦) عن أحمد بن عيسى المصري، والنسائي في

الكبرىٰ ١/ ٥١٦ (١٦٥٧) عن عمرو بن سواد بن الأسود.

ورواه ابن خزيمة (١٨٥٦) والطحاوي في المشكل (٣١٨٣). وهما: عن يونس بن عبد الأعلى الصدفي.

ورواه البيهقي في الشعب (٣٠٠٤) من طريق بحر بن نصر.

أربعتهم: عن عبد الله بن وهب.

٢- محمد بن إسماعيل بن مسلم: ابن أبي فديك:

رواه ابن خزيمة (١٨٥٦).

ورواه الحاكم ١/ ٤٣٠ (١٠٨١) والبيهقي في الكبرىٰ ٣/ ٢٤٧، وفي الشعب (٣٠٠٤) والثعلبي في التفسير ٩/ ٣١٣ من طريق: أبي العباس الأصم محمد بن يعقوب.

وهما: عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

ورواه ابن خزيمة أيضاً (١٨٥٦) عن محمد بن رافع.

وهما: (ابن عبد الحكم، وابن رافع) عن ابن أبي فديك.

وكلاهما (ابن وهب، وابن أبي فديك) عن ابن أبي ذئب.

الثاني: زهير بن محمد التميمي:

رواه ابن ماجه (١١٢٦) عن محمد بن المثنىٰ، والإمام أحمد في المسند ٣/ ٣٣٢ (١٤٥٥٩) وابن حبان في الثقات ٦/ ٧١ من طريق عبد بن حميد.

ثلاثتهم: عن أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد.

الثالث: سليمان بن بلال:

رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٤٣٠ (١٠٨٢) من طريق ابن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، وأشار إلىٰ هٰذِه المتابعة البيهقي في الكبرىٰ ٣/ ٢٤٧.

الرابع: سعيد بن أبي أيوب:

رواه الطبراني في الأوسط ١/ ٩١ (٢٧٣) من طريق أحمد بن رشدين، عن روح بن صلاح، عن سعيد بن أبي أيوب.

الخامس: عبد الله بن جعفر المديني:

رواه ابن عبد البر في التمهيد ١٦/ ٢٤٠ من طريق محمد بن موسى الحرشي، عن عبد الله بن جعفر المديني: والد الإمام علي بن المديني.

الخمسة جميعاً: عن أَسيد بن أبي أَسِيد، عن عبد الله بن

أبي قتادة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، مرفوعاً.

الحديث الثاني: حديث أبي قتادة: الحارث بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه:

ومداره علىٰ: عبد العزيز الدراوردي، عن أَسِيد بن أبي أَسِيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه:

رواه الإمام أحمد ٥/ ٣٠٠ (٢٢٥٥٨) عن أبي سعيد.

ورواه الطحاوي في المشكل (٣١٨٤) عن أبي أمية، عن يحيىٰ بن صالح.

ورواه الحاكم ٢/ ٥٣٠ (٣٨١١) من طريق يعقوب بن محمد الزهري.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد ١٦/ ٢٤٠ من طريق ابن

أبي شيبة، عن داود بن عبد الله الجعفري.

وقال الحاكم: هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي؛ بقوله: يعقوب: واهٍ. اهـ.

أربعتهم: عن الدراوردي، عن أَسِيد، به.

لكن وقع في مطبوعة المستدرك: «عن عبد العزيز بن محمد، عن

أبيه، عن أَسِيد» وهو خطأ طباعةٍ، فقد ذكره الحافظ في إتحاف المهرة ٤/ ١٣٠ (٤٠٤٦) ولم يذكر فيه: «عن أبيه» في رواية الحاكم نفسه، ولم يعلق عليه المحقق.

* الدراسة:

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث الوعيد علىٰ ترك الجمعة ثلاثاً؛ من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

٢- ذكر حديث الوعيد هٰذا؛ من حديث أبي قتادة الأنصاري (مرفوعاً.

٣- ترجيح أبي حاتم لحديث جابر رضي الله عنه من وجهين:

أ- أن ابن أبي ذئب: أحفظ من الدراوردي.

ب- أن الدراوردي (لزم الطريق) فجعله من حديث ابن أبي قتادة، عن أبيه.

٤- ولهٰذا رجح رواية ابن أبي ذئب؛ بقوله: «أشبه».

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: أما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

فقد ٱتفقت كلمة الأئمة النقاد علىٰ تقديمه، وترجيحه علىٰ حديث أبي قتادة رضي الله عنه، ومنهم:

١- الإمام أبو حاتم الرازي، في هٰذا النقل.

٢- الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

٣- الحاكم في المستدرك.

٤- الدارقطني في العلل ١٣/ ٣٧٥ (٣٢٦٣) قال: «يرويه أسيد بن أبي أسيد البراد، واختلف عنه:

- فرواه: ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وابن جريج: عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر.

- وخالفهم: الدراوردي، وسليمان بن بلال؛ روياه: عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

والذي قبله: أصحُّ». اهـ.

هكذا قال الدارقطني «وسليمان بن بلال» فجعل روايته من حديث أبي قتادة، ولم أقف عليه، وإنما هو عند الحاكم في المستدرك، من حديث جابر، كما تقدم تخريجه، وأما طريق ابن جريج؛ فلم أقف عليه بعد، والله أعلم.

٥- الذهبي؛ قال في التلخيص على المستدرك: صحيح.

٦- البوصيري في مصباح الزجاجة ١/ ٣٧٥ (٤٠١) قال: هٰذا إسنادٌ صحيح، ورجاله ثقات.

٧- الألباني في صحيح ابن ماجه (٩٢٤) قال: حسنٌ صحيح، وفي صحيح أبي داود (٩٦٥).

٨- محققو مسند الإمام أحمد؛ قالوا: صحيحٌ لغيره، وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ من أجل: أسيد.

*** وحديث جابر هٰذا مداره علىٰ رجلين:**

١- أَسِيد بن أبي أسِيد: يزيد البرَّاد، أبو سعيد المديني:

روىٰ عن: عبد الله بن أبي قتادة، وموسىٰ بن أبي موسى الأشعري، وصالح مولى التوأمة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: ابن أبي ذئب، والدراوردي، وابن جريج، وغيرهم، وروىٰ له: الأربعة.

وذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي وابن حجر: صدوق.

تهذيب التهذيب ١/ ١٧٤، التقريب (٥١٠).

٢- عبد الله بن أبي قتادة: الحارث بن ربعي الأنصاري المدني:

روىٰ عنه: أبيه، وعن جابر.

روىٰ عنه: المقبري، ويحيىٰ بن أبي كثير، وأسيد بن أبي أسيد، وغيرهم، روىٰ له: الستة جميعاً.

وثقه ابن سعد والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، زاد ابن سعد: قليل الحديث.

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٤، التقريب (٣٥٣٨).

فالحديث بهٰذا لا ينزل عن رتبة الحديث الحسن؛ وإن كان في نفسي شيءٌ من أسيد، والله أعلم.

ثانياً: حديث أبي قتادة الأنصاري فارس رسول الله ﷺ:

ولم أقف علىٰ من ٱحتج به من الأئمة، إلا ما وقع من الإمام ابن عبد البر في التمهيد ١٦/ ٢٤٠ فإنه قارن بين روايتين فقط، ورجح بسبب ذلك، ولم يقف علىٰ باقي طرق الحديث، قال رحمه الله: «هكذا قال عبد الله بن جعفر في هٰذا الحديث؛ جعله: عن جابر، والأول عندي: أولىٰ بالصواب؛ علىٰ رواية الدراوردي.

وعبد الله بن جعفر هٰذا؛ هو والد: علي بن المديني، وهو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، وعليٌّ: أحد أئمة أهل الحديث، وأبوه:

عبد الله بن جعفر: مدنيٌ ضعيفٌ». اهـ.

والحديث مداره علىٰ:

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني.

روىٰ عن: صفوان بن سليم، وأسيد بن أبي أسيد، وزيد بن أسلم، وغيرهم.

وروىٰ عنه: شعبة، وسفيان، والشافعي، ووكيع، وابن مهدي، وخلقٌ، وروىٰ له: السنة جميعاً.

وثقه ابن معين مرةً، وابن سعد، والإمام مالك، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: كان يخطئ، وقال ابن معين مرةً: لا بأس به.

وقال ابن سعد: كثير الحديث، وقال الإمام أحمد: كان معروفاً بالطلب، وقال أبو حاتم: محدِّث.

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن سعد: يغلط، وقال: كثير الوهم، وكان من أهل الصدق والأمانة، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، فربما حدَّث من حفظه فيخطئ.

وقال الإمام أحمد: إذا حدث من حفظه؛ يهم، ليس هو بشيء وإذا حدث من كتابه؛ فنعم، وإذا حدث من كتب الناس؛ جاء ببواطيل.

وقال أيضاً: ربما قلب حديث عبد الله بن عمر؛ يرويها: عن عبيد الله ابن عمر، وقال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري: منكر.

وقال أبو حاتم: لا يحتج به.

وقال الذهبي: صدوقٌ، من علماء المدينة، غيره أقوىٰ منه.

وقال ابن حجر: صدوقٌ، كان يحدث من كتب غيره؛ فيخطئ.

والحاصل: أنه محدثٌ صدوقٌ، كتابه حسنٌ، وحفظه ضعيف، وحديثه عن عبيد الله العمري: منكر، وغيره أقوىٰ منه، والله أعلم.

تهذيب التهذيب ٢/ ٥٩٢، الميزان ٢/ ٦٣٣، التقريب (٤١١٩).

والحاصل: أن حديثه ليس بشيء عند المخالفة، وقد خالفه من سبق ذكرهم من الثقات، فليس هٰذا إلا من منكراته، والله أعلم.

ولا شك أنه بالنظر في حال الطريقين:

فإن الدراوردي مظنة للخطأ بلا تردد؛ فيه من (الجرح، والتفرد) ما يكفي لتحميله الخطأ في الرواية؛ فمثله محل نظر

لو ٱنفرد بالرواية؛ دون مخالفة، فكيف إذا خالف؟!!

وجه الإعلال:

أولاً: نقل الإمام ابن أبي حاتم عن أبيه تعليله من وجهين:

١- من جهة حفظ الدراوردي؛ فهو ضعيفٌ؛ في مقابل من خالفهم من الحفاظ الثقات، وهم جمعٌ كذلك، وهو قد ٱنفرد بالمخالفة.

٢- ومن جهة لزوم الدراوردي للطريق، وسلوكه الجادة المأثورة؛ في الرواية عن عبد الله بن أبي قتادة، فجعل روايته عن أبيه، لا عن جابر ﷺ جميعاً.

ثانياً: الحديث حديث أَسِيد بن ٱبي أَسِيد، وقد ٱختلف عليه:

رواه: (ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وسليمان بن بلال، وسعيد بن أبي أيوب) وهٰؤلاء الأربعة: كلهم من الثقات، ومعهم:

عبد الله بن جعفر المديني: والد الإمام علي بن المديني، وهو ضعيف.

- كل هٰؤلاء الخمسة جميعاً؛ رووه عن: أَسِيد، عن عبد الله بن أبي

قتادة، عن جابر ﷺ، مرفوعاً.

- وخالفهم: عبد العزيز الدراوردي وحده؛ رواه عن: أَسِيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه ﷺ، مرفوعاً.

ولا شك أن مخالفته منكرةٌ ليست بشيء، للأسباب التالية:

١- أن هٰؤلاء خمسةٌ، في مقابل مخالفٍ واحد؛ لا متابع له، وهٰؤلاء منهم أربعةٌ من الحفاظ الثقات.

٢- أن مقام هٰؤلاء من جهة النقد لا يعارضه مقام الدراوردي؛ بل ولا واحدٌ من الثقات؛ ممن هو أعلىٰ منه درجةً، فكيف به هو؟!

٣- أن الدراوردي قد نص الأئمة النقاد - كما تقدم في ترجمته - علىٰ أنه يهم ويخطئ ويغلط، وأن له مناكير، وأنه إذا حدث من حفظه؛ فليس بشيء، وإذا حدث من كتب الناس؛ جاء بالبواطيل.

٤- أن الحديث لم يرو من حديث أبي قتادة (؛ من طريقٍ آخر، غير طريق ابنه: عبد الله بن أبي قتادة، لٰكن روي الحديث من حديث جابر ﷺ؛ من طريقٍ آخر، غير طريق عبد الله بن أبي قتادة.

رواه محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ، كما عند أبي يعلىٰ في المسند ٤/ ١٤٠ (٢١٩٨) وهو طريقٌ ضعيفٌ، ولم أقف عليه عند غيره ألبتة، وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٥/ ٤٦ (٧١٩) وما عزاه إلا إلىٰ أبي يعلىٰ وحده، ولم يتكلم عليه.

٥- تصحيح الأئمة لروايتهم، وترجيحها علىٰ رواية الدراوردي، كما تقدم نقله عنهم، وهو كافٍ وحده؛ في ٱعتبار رواية الدراوردي خطأ ووهماً، سبق إلىٰ ذهنه أن يجعل الحديث: عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

٦- أن هٰذا الإسناد الثنائي: عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه ﷺ:

إسنادٌ معروفٌ، متوافر في كتب السنة الشريفة، وهو من الأسانيد المحفوظة، وقد رويت به أحاديث عدة، منها:

أ- في تحفة الأشراف للإمام المزي ٩/ ٢٤٧ - ٢٥٩ من (١٢٠٩٦) - (١٢١١٦) وعددها: واحدٌ وعشرون حديثاً:

- واحدٌ: رواه الستة جميعاً.
- وسبعةٌ: رواها الشيخان جميعاً.
- وانفرد البخاري باثنين.
- وانفرد مسلم بخمسة.
- وعند أصحاب السنن: ستة أحاديث.

ب - وفي إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر ٤/ ١٢٢ - ١٤٢ من (٤٠٣٦) - (٤٠٦٨) وعددها: ثلاثةٌ وثلاثون حديثاً: عشرةٌ منها فقط في صحيح ابن خزيمة.

٧- أما الإسناد الثنائي الآخر: عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر ﷺ:

فهو إسنادٌ لم يرو به شيءٌ من الحديث؛ فيما وقفت عليه بعد البحث والتقصي؛ سوىٰ حديثنا هٰذا فقط:

انظر تحفة الأشراف ٢/ ٢٠٩ (٢٣٦٣) ليس فيها غيره.

وانظر إتحاف المهرة ٣/ ٢١٠ (٢٨٥١) ليس فيه غيره، لٰكن فاته أن في المسند ٤/ ٤١٤ (١٩٧١٨) حديث «من سره أن يحلق حبيبته حلقةً من نار؛ فليحلقها حلقةً من ذهب...» الحديث، وهو من رواية: أسيد بن أبي أسيد، عن ابن أبي موسىٰ، عن أبيه، أو: عن ابن أبي قتادة، عن أبيه. هكذا رواه أسيد بالشك.

* والحاصل؛ مما تقدم:

١- أن طريق: (عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه): طريقٌ ملزومة، وجادةٌ مسلوكةٌ، وقد رويت بها أحاديث كثيرة.

٢- وأن طريق: (عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر):

لا يعرف إلا بهٰذا الحديث وحده.

٣- وأن رواة الحديث بالطريق الغريب ثقاتٌ حفاظ، يكفي أحدهم في الاحتجاج بروايته وحده.

٤- وأما راوي الحديث بالطريق المشهور؛ فهو: معروفٌ بالخطأ والغلط، وقد تفرد بروايته، مخالفاً للثقات؛ فسلك الجادة المأثورة؛ فأحال الإسناد عليها.

والصحيح: أن الحديث حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وجَعْله من رواية أبي قتادة وَهَمٌ ظاهر، والله أعلم.

الحديث الرابع

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتابه العلل ٤/ ١٠١ (١٢٨٦):

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ:

- رواه الحارث بن عبيد: أبو قدامة، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، عن النبي ﷺ؛ أنه طلَّق حفصة، ثم راجعها...» الحديث.

- ورواه حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن قيس بن زيد؛ أن النبي ﷺ طلَّق حفصة بنت عمر تطليقةً، ثم قال النبي ﷺ: «أتاني جبريل؛ فقال: راجع حفصة بنت عمر؛ فإنها صوَّامة قوَّامة...». الحديث.

قال أبي: (الصحيح): حديث حماد، **وأبو قدامة: (لزم الطريق)**». **اهـ.**

*** تخريجه:**

الحديث الأول: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

وله إليه أربعة طرق:

١- أبو قدامة: الحارث بن عبيد، عن أبي عمران الجوني:

وهٰذا الطريق الذي ذكره ابن أبي حاتم هنا، ولم أقف عليه؛ فيما بين يدي من مصار السنة الشريفة الورقية والإلكترونية.

٢- حميد الطويل:

رواه سعيد بن منصور في سننه (٢١٥٨) وابن سعد في الطبقات ٨/ ٨٤، والدارمي في سننه (٢٢٦٥) والحارث في مسنده (١٠٠٣) وأبو يعلىٰ

في المسند (٣٨١٥) والبيهقي في الكبرىٰ ٧/ ٣٦٧، والضياء في المختارة (١٩٨٣) (٢٧٩٦) من طرقٍ: عن هشيم؛ قال: أخبرنا حميد، عن أنس؛ قال: لما طلق النبي ﷺ حفصة أُمر أن يراجعها؛ فراجعها».

٣- ثابت البناني:

رواه الطحاوي في المشكل (٤٦١٥) والحاكم في المستدرك ٤/ ١٧ (٦٧٥٤) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن ثابت، عن أنس، أن النبي ﷺ طلق حفصة تطليقةً، فأتاه جبريل؛ فقال: «يا محمد: طلقت حفصة تطليقةً؛ وهي صوامةٌ قوامةٌ، وهي زوجتك في الدنيا وفي الجنة».

٤- قتادة بن دعامة: واختلف عليه وصلاً وإرسالاً:

أما الموصول:

رواه الطبراني في الأوسط ١/ ٥٤ (١٥١) ومن طريقه الضياء في المختارة ٧/ ٩٥ (٢٥٠٧) من طريق موسىٰ بن أبي سهل المصري، عن يحيىٰ بن بكير، عن شعبة، بمثل لفظ ثابت.

ورواه الثعلبي في التفسير ٩/ ٣٣٢ من طريق أسباط بن محمد، وابن عساكر في الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين (٢٧) من طريق محمد ابن بشر.

وهما (أسباط، وابن بشر) عن سعيد بن أبي عروبة.

وكلاهما: (شعبة، وابن أبي عروبة) عن قتادة، موصولاً.

أما المرسل:

رواه ابن سعد في الطبقات ٨/ ٨٤ عن سعيد بن عامر.

ورواه الطبري في التفسير ٢٨/ ١٣٢ من طريق ابن عبد الأعلىٰ.

وهما: عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، مرسلاً.

قال الدارقطني في العلل ١٢/ ١٤٧ (٢٥٤٨):

«وسئل عن حديث قتادة، عن أنس؛ قال: أن رسول الله ﷺ طلق حفصة، ثم أُمر بأن يراجعها، وقال: «هي صوامةٌ قوامةٌ».

فقال: يرويه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عنه:

- فرواه (عبيد بن أسباط، ومحمد بن أيوب بن سعيد): عن أسباط؛ عن سعيد، عن قتادة، عن أنس.

- وغيرهما يرويه: عن أسباط، عن سعيد، عن قتادة، مرسلاً، وهو الصحيح.

- وكذلك رواه: سعيد بن عامر، عن سعيد، عن قتادة، مرسلاً، وهو الصواب». اهـ.

الحديث الثاني: حديث قيس بن زيد رحمه الله:

ومداره علىٰ: حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عنه: وله إليه ثمانية طرق:

رواه ابن سعد في الطبقات ٨/ ٨٤ عن سليمان بن حرب.

ورواه أيضاً ٨/ ٨٤، والحارث بن أبي أسامة، كما في زاوئده (١٠٠٠) عن عفان.

ورواه ابن سعد أيضاً ٨/ ٨٤ عن يزيد بن هارون،

وعبد الصمد بن عبد الوارث.

ورواه الطبراني في الكبير ١٨/ ٣٦٥ (٩٣٤) عن علي بن

عبد العزيز، عن الحجاج بن المنهال.

ورواه الحاكم في المستدرك ٤/ ١٦ (٦٧٥٣) من طريق محمد بن غالب.

وأبو نعيم في الحلية ٢/ ٥٠ من طريق علي بن محمد بن أبي الشوارب.

وهما: عن موسىٰ بن إسماعيل.

ورواه أبو نعيم في الحلية ٢/ ٥٠ من طريق الحارث بن أبي أسامة: عن يونس بن محمد، وعفان.

سبعتهم (ابن حرب، وعفان، ويزيد، وعبد الصمد، والحجاج، وموسىٰ، ويونس): عن حماد بن سلمة، عن

أبي عمران الجوني، عن قيس بن زيد؛ أن النبي ﷺ طلَّق حفصة بنت عمر، فدخل عليها خالاها: قدامة، وعثمان، ابنا مظعون، فبكت، وقالت: والله ما طلقني عن شبع، وجاء النبي ﷺ؛ فقال:

«قال لي جبريل: راجع حفصة؛ فإنها صوامةٌ قوامةٌ، وإنها زوجتك في الجنة».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/ ٣٩٣ (١٥٣٣٤): رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. اهـ.

* الدراسة:

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث تطليقه ﷺ لحفصة ومراجعتها؛ من حديث أنس رضي الله عنه.

٢- ذكر هٰذا الحديث؛ من حديث قيس بن زيد مرسلاً.

٣- مدار هٰذا الحديث علىٰ: أبي عمران الجوني.

٤- الأختلاف علىٰ: أبي عمران الجوني؛ علىٰ وجهين:

أ- رواية أبي قدامة الحارث بن عبيد، عن أبي عمران؛ فجعله من حديث أنس؛ موصولاً.

ب- رواية حماد بن سلمة، عن أبي عمران؛ فجعله من حديث قيس ابن زيد؛ مرسلاً.

٥- ترجيح أبي حاتم لرواية حماد بن سلمة؛ بقوله:

(الصحيح)؛ لأنها في مقابل رواية أبي قدامة، ورواية أبي قدامة معلولةٌ؛ بقوله: (لزم الطريق).

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: هٰذا الحديث مداره علىٰ: أبي عمران الجَوْني:

* وأبو عمران الجَوْني: عبد الملك بن حبيب الأزدي

أو الكندي البصري مشهورٌ بكنيته.

روىٰ عن: جندب بن عبد الله، وأنس، وعبد الله بن الصامت، وهشام ابن عمار، وغيرهم.

وروىٰ عنه: شعبة، والحمادان، وأبوبكر المقرئ، وغيرهم.

وروىٰ له: الستة جميعاً، مات سنة **١٢٣** هـ أو **١٢٨** هـ، وكان معمراً.

وثقه ابن معين وابن سعد، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي في النبلاء: الإمام المحدِّث الثقة الرَّحال، وكان من الحفاظ.

وقال في الكاشف: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة.

تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠٩، النبلاء ٥/ ٢٥٥، التقريب (٤١٧٢).

ثانياً: أما حديث أنس ﷺ:

فلا إشكال في ثبوته من طريق كلٍ من: حميد، وثابت، وقتادة، إنما البحث هنا في طريق أبي عمران الجوني فقط.

* وأبو قدامة - راوي هٰذا الطريق - هو:

الحارث بن عبيد الإيادي البصري المؤذن:

روىٰ عن: أبي عمران الجوني، وثابت البناني، وابن أبي محذورة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: مسدد، وسعيد بن منصور، وابن مهدي، وغيرهم.

وروىٰ له: البخاري تعليقاً، ومسلم، وأبو داود، والترمذي.

قال الإمام أحمد مرةً: لا أعرفه، وقال مرةً: مضطرب الحديث.

وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال مرةً: صالح؛ فيما نقله ابن أبي حاتم عنه، وقال الساجي: صدوقٌ، عنده مناكير.

وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه؛ حتىٰ خرج عن جملة من يحتج بهم؛ إذا ٱنفردوا.

ومع هٰذا؛ قال الفلاس: سمعت ابن مهدي يحدث عنه، ويقول: كان من شيوخنا، وما رأيت إلا خيراً.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه، مع غير حديثٍ؛ عن

أبي عمران الجوني وغيره، ولا يتابع علىٰ شيء منها.

قال الذهبي في الكاشف: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ.

والحاصل أنه: صدوقٌ، في حديثه ٱضطراب وخطأ.

الضعفاء الكبير ١/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٣، التقريب (١٠٣٣).

وبهذا؛ يتبين أن حديثه هٰذا ضعيفٌ؛ بمجرد النظر في حاله

واضطرابه، وعدم توثيقه، فهٰذا واحدٌ من أوهامه، والله أعلم.

ثالثاً: أما حديث قيس بن زيد:

فهو؛ وإن كان قد رواه جمعٌ من الثقات الحفاظ - عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، به - إلا أنه مرسلٌ من هٰذا الطريق.

* وقيس بن زيد البصري: لم أقف علىٰ نسبه.

روىٰ عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن ابن عباس، وعن شريح قاضي المصرين (يعني: البصرة والكوفة).

وروىٰ عنه: أبو عمران الجَوْني.

وروىٰ له: الإمام أحمد، كما في تعجيل المنفعة فقط.

ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل؛ وقال: روىٰ عن النبي ﷺ مرسلاً، لا أعلم له صحبةً، روىٰ عنه: أبو عمران الجوني.

وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل؛ فقال: قال أبي: روىٰ عنه أبو عمران الجوني،

ولا أعلم له صحبةً، وذكره العلائي في جامع التحصيل مرسلاً، وكذلك العراقي في تحفة التحصيل.

قال ابن حجر في تعجيل المنفعة: مختلفٌ في صحبته، روىٰ عن ابن عباس وغيره، وعنه: أبو عمران الجوني، قال أبو حاتم: لا أعلم له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

وذكره ابن عبد البر في الاَستيعاب، وقال: حديثه مرسل، ليست له صحبة.

وذكره ابن الأثير في أسد الغابة، وقال: مجهول، قيل: إنه ممن

سكن البصرة.

روىٰ عنه: أبو عمران الجوني، ولا يصح له صحبة ولا رواية، يقال: إن حديثه مرسل.

وقال ابن حجر في الإصابة: تابعيٌّ صغيرٌ، أرسل حديثاً، فذكره جماعةٌ - منهم الحارث بن أبي أسامة - في الصحابة، وذكره ابن أبي حاتم وغيره في التابعين؛ تبعاً للبخاري.

وذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء، وقال في اللسان: قال الأزدي: ليس بالقوي. ٱنتهىٰ، روىٰ عنه: أبو عمران الجوني، وأورد له أبو نعيم في الصحابة حديثاً مرسلاً، وقال: هو مجهول، ولا تصح له صحبةٌ ولا رؤية. اهـ.

قال أبو الأشبال أحمد شاغف في زبدة تعجيل المنفعة (٧٣٣): مختلفٌ في صحبته، والصحيح أنه ثقة، من الثانية. اهـ !!

والحاصل: أنه تابعيٌّ صغيرٌ بصريٌّ، مجهولٌ، يرسل.

التاريخ الكبير ٧/ ١٥٢، الجرح والتعديل ٧/ ٩٨، الثقات ٥/ ٣١٦، المراسيل (٦١٦)، جامع التحصيل (٦٤٢) تحفة التحصيل (ص ٢٦٨) الٱستيعاب (١١٥٥) أسد الغابة (٤٣٥٠) تعجيل المنفعة (٨٩٢) الإصابة ٥/ ٤١٨ (٧٣٦٦)، لسان الميزان ٦/ ٤٠٣، فتح الباري ٩/ ٢٨٦.

فالحديث بهٰذا ضعيفٌ؛ لأنه مرسلٌ، وقد أرسله تابعيٌّ مجهول، لم يرو عنه إلا أبو عمران الجوني.

* وجه الإعلال:

أولاً: ٱختلف في هٰذا الحديث علىٰ: أبي عمران الجَوْني؛ على الوجهين التاليين:

١- رواية أبي قدامة، عن أبي عمران، عن أنسٍ، مرفوعاً.

٢- رواية حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن قيس بن زيدٍ، مرسلاً.

ثانياً: نَظَر الإمامُ أبو حاتم الرازي في هٰذا الٱختلاف:

فرجَّح رواية قيس بن زيد المرسلة؛ علىٰ رواية أنس ﷺ الموصولة.

وجعل سبب الترجيح:

أن أبا قدامة (الحارث بن عبيد) لزم الطريق المعروفة، وسلك الجادة الماثورة، التي تسبق إلى الألسنة، وهو تعليلٌ مستقيم، وترجيحٌ قويم، كما سيأتي.

ثالثاً: أسباب ترجيح إعلال أبي حاتم الرازي ما يلي:

١- أن أبا عمران الجوني: يروي عن بعض الصحابة ﷺ، وعن غيرهم، وقد روىٰ عن أنس بن مالك ﷺ:

- في تحفة الأشراف ١/ ٢٨٢ - ٢٨٤ (١٠٧٠ - ١٠٧٤) خمسة أحاديث:

واحدٌ: في الصحيحين، وواحدٌ: ٱنفرد به البخاري، وواحدٌ: ٱنفرد به مسلم، وواحدٌ: رواه مسلم والأربعة، وواحدٌ: في جامع الترمذي فقط.

وليس في شيءٍ منها: (أبو قدامة): عن أبي عمران الجوني، وإنما في الحديث الذي ٱنفرد به مسلم: حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن أنس.

- وفي إتحاف المهرة ٢/ ١٢٤ - ١٢٦ (١٣٦٢- ١٣٧٠) وهي تسعة أحاديث:

واحدٌ: في صحيح ابن خزيمة، وستةٌ: في المسند للإمام أحمد،

واثنان في غيرهما.

٢- أن أبا عمران الجويني - في مقابل ذلك - لم يرو عن قيس بن زيد إلا حديثين فقط، وليس له في الستة شيءٌ:

أحدهما: حديثنا هٰذا.

والآخر: حديث «إن الله ليدعو بصاحب الدين يوم القيامة، فيقيمه بين يديه، فيقول: أي عبدي؛ فيم أذهبتَ مال الناس، فيقول: أي رب، قد علمت وأني لم أفسده، وإنما ذهب في غرق، أو حرق، أو سرقةٍ، أو وضيعةٍ، فيدعو الله ﷻ بشيء؛ فيضعه في ميزانه؛ فترجح حسناته» رواه الإمام أحمد في المسند ١/ ١٩٧ (١٧٠٧) (١٧٠٨)، والبزار (كشف الأستار) (١٣٣٢)، وأبو نعيم في الحلية ٤/ ١٤١.

كلهم من طريق يزيد بن هارون.

ورواه الطيالسي في المسند (١٣٢٦).

ورواه أبو نعيم في الحلية ٤/ ١٤١ من طريق مسلم بن إبراهيم.

ثلاثتهم: عن صدقة بن موسىٰ، عن أبي عمران الجوني، عن قيس بن زيد، عن قاضي المصرين (يعني: شريح قاضي الكوفة والبصرة) عن عبد الرحمن بن أبي بكر، مرفوعاً.

٣- أما الإسناد الثلاثي: أبو قدامة الحارث بن عبيد، عن أبي عمران، عن أنس:

فلم أقف به إلا علىٰ ثلاثة أحاديث:

الأول: حديثنا هٰذا محل البحث هنا.

الثاني: حديث «بينا أنا قاعدٌ إذ جاء جبريل فوكز بين كتفي، فقمت إلىٰ شجرة فيها مثل وكري الطير...» الحديث

رواه ابن سعد في الطبقات ١/ ١٧١ من طريق مسلم بن إبراهيم.

والمروزي في تعظيم الصلاة ٢/ ٨٦٩ (٨٨٣) من طريق عبدالصمد.

وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب ص ٣٥ من مصورة الجامعة الإسلامية، من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الجمحي.

ورواه ابن خزيمة في التوحيد ١/ ٥٢٠ (٣١٤).

ورواه الطبراني في الأوسط ٦/ ٢١١ (٦٢١٤) وقال الطبراني:

لم يرو هٰذا الحديث عن أبي عمران الجوني؛ إلا الحارث. اهـ.

والبزار (كشف الأستار) ١/ ٤٧ (٥٨) وقال: لا نعلم رواه إلا أنس، ولا رواه عن أبي عمران الجوني إلا الحارث، وكان بصرياً مشهوراً. اهـ.

وابن عساكر في تاريخه ٥٥/ ٣٩.

والبيهقي في الشعب ١/ ١٧٥ (١٥٣).

وأبو نعيم في الحلية ٢/ ٣١٦ وقال: غريب، لم نكتبه إلا من حديث أبي عمران، تفرد به الحارث بن عبيد أبو قدامة. اهـ.

ستتهم: من طريق سعيد بن منصور.

وأربعتهم: (مسلم بن إبراهيم، وعبد الصمد، والجمحي، وسعيد بن منصور) عن الحارث بن عبيد أبي قدامة، به.

وقد خالفه فيه أيضاً: حما بن سلمة؛ فرواه حمادٌ: عن أبي عمران الجوني، عن محمد بن عمير بن عطارد، عن أبيه:

رواه البيهقي في الشعب ١/ ٣١٤ (١٥٤) وابن عساكر في تاريخه ٥٥/ ٣٩ (١١٥٩٥) من طريق محمد بن عمير، عن أبيه.

ورواه ابن المبارك في الزهد (٢٢٠)، ومن طريقه أبو الشيخ في العظمة (٤١)، والبغوي في شرح السنة ١٣/ ٢٤٧ (٣٦٨٢)، والبخاري

في تاريخه ١/ ١٩٤ (٥٩٧)، والحسن بن سفيان في مسنده، رواه من طريقه ابن عساكر في تاريخه أيضاً ٥٥/ ٣٩ (١١٥٩٤).

وقد أورده ابن أبي حاتم في العلل أيضاً (٢٧١٣) ونقل عن أبيه وأبي زرعة:

«قالا: هٰذا خطأ، إنما هو كما رواه حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب الداري، قال: بينما النبي ﷺ، مرسلاً، وذكر الحديث. فقال: هٰذا الحديث، وهو الصحيح». اهـ.

والحديث تكلم عليه العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة ١١/ ٧٥٣ (٥٤٤٤).

الثالث: حديث «يؤتىٰ يوم القيامة بصحفٍ مختَّمةٍ، فتنصب بين يدي الله تبارك وتعالىٰ، فيقول الله تبارك وتعالىٰ: ألقوا هٰذِه، واقبلوا هٰذِه...» الحديث.

رواه الطبراني في الأوسط ٣/ ٩٧ (٢٦٠٣)، وقال: لم يرو هٰذا الحديث عن أبي عمران؛ إلا الحارث بن عبيد. اهـ.

٤- أما الإسناد الثلاثي: أبو قدامة، عن أبي عمران، عن قيس بن زيد: لم أقف عليه مطلقاً.

٥- وأما إسناد: حماد، عن أبي عمران، عن أنس:

فلم أقف له إلا علىٰ حديثٍ واحد، وهو الحديث الذي انفرد به مسلم وحده، وقد تقدم تحت رقم (١) وهو حديث «يُخرج من النار أربعة» الحديث رواه مسلم (١٩٣) باب أدنىٰ أهل الجنة منزلةً فيها حديثه (٩) وقد تقدمت الإشارة إليه.

٦- وأما إسناد: حماد، عن أبي عمران، عن قيس بن زيد:

فلم أقف له إلا هٰذا الحديث فقط، حسب ما بين يدي من المطبوعات الحديثية، والبرامج الإلكترونية.

فحديثنا هنا لم يرد بإسناده حديثٌ آخر سواه، والله أعلم

والحاصل؛ مما تقدم:

- أن طريق (أبي عمران الجوني، عن أنس): طريقٌ ملزومةٌ، وجادةٌ مأثورةٌ، رويت بها أحاديث شتىٰ، كما تقدم.

- وكذلك: (أبو قدامة، عن أبي عمران، عن أنس): رويت بها أحاديث؛ لكنها يسيرة.

- أما طريق (حماد، عن أبي عمران، عن قيس بن زيد): فلم أقف له علىٰ روايةٍ سوىٰ هٰذا الحديث وحده فقط.

- وأن راوي هٰذا الطريق الوحيد، وهو حماد بن سلمة بن دينار البصري الإمام أحد الأعلام، من أئمة السنة، ومن مدارات الأسانيد: ثقةٌ ثبت، تغير بآخره، ومثله إذا خالفه غيره لم يقدم عليه غيره إلا بالدلائل.

فكيف إذا خالفه مثل أبي قدامة: الحارث بن عبيد الإيادي البصري، وهو موصوفٌ بالغلط، والاضطراب في الحديث.

- وقد تقدم في مرةٍ أخرىٰ أن الإمام حماد بن سلمة قد خالف أبا قدامة في الرواية، عن أبي عمران، في حديث «بينا أنا قاعدٌ إذ جاء جبريل فوكز بين كتفي...» الحديث.

وهٰذِه المخالفة هي كهذه المخالفة تماماً؛ فإن:

- الحارث روى الحديث: عن أبي عمران، عن أنس.

- وخالفه حمادٌ؛ رواه: عن أبي عمران، عن محمد بن عمير ابن

عطارد، عن أبيه.

- وقد رجح أبو حاتم أيضاً رواية حماد؛ علىٰ رواية الحارث ابن عبيد.

- وأيضاً في موضع آخر من علل ابن أبي حاتم (١٦٧٥) فقد ذكر أبو حاتم الخلاف في الرواية علىٰ أبي عمران الجوني في حديثٍ آخر، وجعل الوهم أيضاً من الحارث بن عبيد نفسه.

وبهذا يظهر جلياً: أن الحديث حديث حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن قيس بن زيد مرسلاً.

وأنه لا يصح حديث أبي قدامة، عن أبي عمران، عن أنس، مرفوعاً، بل هو وَهَمٌ من أبي قدامة لزم فيه الطريق، كما تقدم بيانه، والله أعلم.

الحديث الخامس

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتابه العلل ٥/ ٨٤ (١٨٢٣):

«وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زكريا بن منظور؛ قال: حدثني أبو حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: مرَّ رسول الله ﷺ بذي الحليفة، فإذا هو بشاةٍ ميتةٍ، فقال النبي ﷺ: «للدُّنيا أهون علىٰ الله من هٰذِه علىٰ أهلها»؟

فقال أبي: هٰذا خطأ؛ رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبد الله بن بَوْلا، عن رجلٍ من المهاجرين، عن النبي ﷺ، وهٰذا: (أشبه)، وزكريا: (لزم الطريق).

قلت: ما حال زكريا هٰذا؟ قال: ليس بقوي». اهـ.

وقال ابن أبي حاتم أيضاً في العلل ٥/ ١٦١ (١٨٨٤): «وسألتُ أبي: عن حديث زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد؛ أن النبي ﷺ مرَّ بشاةٍ ميتةٍ؛ فقال: «أترون هٰذِه هينةً علىٰ أهلها»؟... الحديث؟

قال أبي: هٰذا خطأ؛ يرويه ابن أبي حازم، ويعقوب الإسكندراني - أحدهما أو كلاهما - عن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن رجلٍ من المهاجرين، عن النبي ﷺ؛ وهٰذا (أشبه)». اهـ.

* تخريجه:

الحديث الأول: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه:

ومداره علىٰ: أبي حازم: وله إليه ثلاثة طرق:

١- زكريا بن منظور:

رواه ابن ماجه (٤١١٠) والطبراني في الكبير ٦/ ١٥٧ (٥٨٤٠) عن أحمد بن المعلى الدمشقي.

وهما: عن هشام بن عمار.

ورواه ابن ماجه أيضاً (٤١١٠) عن إبراهيم بن المنذر الحزامي.

ورواه أيضاً (٤١١٠) عن محمد بن الصبَّاح.

ورواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (١) ومن طريق البيهقي في الشعب (٩٩٨١)، والحاكم في المستدرك ٤/ ٣٤١ (٧٨٤٧) من طريق السري بن خزيمة، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٩٩٨٢)، والطبراني في الكبير ٦/ ١٥٧ (٥٨٤٠) عن محمد بن الفضل السقطي.

ثلاثتهم (ابن أبي الدنيا، والسري، والسقطي) عن سعيد بن سليمان الواسطي (سعدويه).

ورواه ابن أبي عاصم في الزهد (١٢٨) (١٣١) من طريق أبي كاسب يعقوب بن حميد.

ورواه البغوي في شرح السنة ١٤/ ٢٢٨ (٤٠٢٧) من طريق أبي مسلم عبد الرحمن بن يونس.

والستة (ابن عمار، والحزامي، وابن الصبَّاح، وسعدويه، وأبو كاسب، وأبو مسلم) عن زكريا بن منظور.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي في تلخيصه؛ فقال: زكريا: ضعَّفوه. اهـ.

٢- عبد الله بن مصعب:

رواه الطبراني في الكبير ٦/ ١٥٧ (٥٨٣٨) عن أحمد بن زهير، عن أحمد بن منصور الرمادي، عن إبراهيم بن خالد، عن عبد الله بن مصعب.

٣- عبد الحميد بن سليمان (أخو فليح):

رواه الترمذي ٤/ ٥٦٠ (٢٣٢٠) والعقيلي في الضعفاء ٣/ ٤٦، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٩٥٦، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٥٣.

كلهم من طرقٍ: عن عبد الحميد بن سليمان، وليس فيه ذكر القصة، ولفظه «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة...» الحديث.

والثلاثة جميعاً: عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن بولا، عن رجلٍ من المهاجرين:

لم أقف عليه من حديث: رجلٍ من المهاجرين، وإنما: رواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (٣٥١) ومن طريق البيهقي في الشعب (٩٩٨٤) ورواه ابن قانع في معرفة الصحابة ١/ ١٠٤ (١٠٩) عن محمد بن إسماعيل بن يونس بسُرمري.

وهما (ابن أبي الدنيا، ومحمد بن إسماعيل بن يونس): عن خالد بن خداش، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه:

أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه؛ من أصحاب النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ، أتىٰ جبل الأحمر، فرأىٰ شاةً ميتةً، فأخذنا بآنافنا؛ فقال:

«ترون هٰذِه كريمةً علىٰ أهلها؟» قالوا: وما كرامتها؟ قال: «فو الله للدنيا أهون علىٰ الله من هٰذِه علىٰ أهلها».

هٰذا لفظ ابن أبي الدنيا وابن قانع، وعند البيهقي قال: «فأخذ أظنه قال: بأذنها، فقال: أترون هٰذِه كريمة...» الحديث.

ووقع عند ابن أبي الدنيا «بن بولىٰ» بالمقصورة، وفي الطبعة الهندية للشعب للبيهقي «بن تولىٰ» بالتاء المثناة والمقصورة في آخرها، وفي طبقة السعيد بسيوني زغلول، وابن قانع: «بولا» بالمد.

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ١/ ٤٦٠ (٧٥٣): وقد صحَّفه ابن قانع؛ فقال في الصحابة: بَوْلا، والد عبد الله، ثم روىٰ من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه؛ من أصحاب النبي ﷺ؛ أن النبي ﷺ أتى الجبل الأحمر، فرأىٰ شاةً ميتةً، فأخذنا بآنافنا... الحديث، وفيه: «**للدنيا أهون علىٰ الله من هٰذِه علىٰ أهلها**» ذكره ابن قانع في الموحد؛ فصحَّفه، وأخطأ في إسناده، فإن الصواب: عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن عبد الله بن تولا، ليس فيه: عن أبيه. والله أعلم». اهـ.

* الدراسة:

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث «**للدنيا أهون علىٰ الله**» من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

٢- ذكر هٰذا الحديث؛ من حديث عبد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين رضي الله عنهم.

٣- مدار هٰذا الحديث علىٰ: أبي حازم.

٤- ٱختلف علىٰ: أبي حازم؛ على الوجهين السابقين:

أ- رواية زكريا بن منظور، عن أبي حازم؛ فجعله: من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه.

ب- رواية يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم؛ فجعله: عن عبد الله

ابن بولا، عن رجلٍ من الماجرين.

٥- ترجيح أبي حاتم لرواية يعقوب الإسكندراني؛ بقوله: (أشبه) في مقابل رواية زكريا؛ فهي معلولةٌ؛ بقوله: (لزم الطريق).

٦- زاد في تعليل رواية زكريا بن منظور؛ بقوله - جواباً لسؤال ابنه-: زكريا: ليس بالقوي.

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: هٰذا الحديث مداره علىٰ: أبي حازم:

* وهو أبو حازم: سلمة بن دينار الأعرج، الأَفْرز، التمار، المدني، القاص، مولى الأسود بن سفيان. مات سنة ١٤٠ هـ.

روىٰ عن: سهل بن سعد، وابن المسيب، وجماعة.

وروىٰ عنه: الإمام مالك، وأبو ضمرة، وخلق.

وروىٰ له الستة جميعاً.

قال ابن خزيمة: ثقة، لم يكن في زمانه مثله.

قال ابن حجر: ثقةٌ عابدٌ. التقريب (٢٤٨٩).

ثانياً: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه:

وله ثلاثة طرق: عن أبي حازم:

١- زكريا بن منظور بن ثعلبة، ويقال: زكريا بن يحيىٰ بن منظور، القرظي، أبو يحيى المدني.

روىٰ عن: نافع، وأبي حازم، وهشام بن عروة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: هشام بن عمار، ومحمد بن الصبَّاح الجرجرائي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، والحميدي، وغيرهم.

روىٰ له ابن ماجه فقط.

قال الإمام أحمد: شيخٌ لين.

وقال ابن معين: ليس بشيء كان طفيلياً، ومرةً قال: ليس به بأس.

وضعفه مرةً، وكذلك ابن المديني والنسائي والفلاس والساجي.

قال معاوية بن صالح، وأبو بشر الدولابي: ليس بثقة.

قال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، ليس بذاك.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه.

قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه، وقال ابن عدي: ليس له أنكر مما ذكرته، وله عدة غرائب، وهو ضعيف كما ذكروا؛ إلا أنه يكتب حديثه.

قال الذهبي في الديوان: حديثه منكر.

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

والحاصل: أنه ضعيف الحديث، وحديثه عن أبي حازم منكر.

تهذيب التهذيب ١/ ٦٣٢، ديوان الضعفاء (١٤٧٢) التقريب (٢٠٢٦).

٢- عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي: والد مصعب بن عبد الله الزبيدي: جد الزبير بن بكار القرشي البصري.

روىٰ عن: أبي حازم سلمة بن دينار، وهشام بن عروة، وموسىٰ بن عقبة، وغيرهم.

روىٰ عنه: هشام بن يوسف الصنعاني، وإبراهيم بن خالد الصنعاني، وابنه: مصعب، وغيرهم.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أقف علىٰ من تكلم عليه إلا ما نقله ابن أبي حاتم:

- عن أبيه؛ قال: شيخ، بابةُ عبد الرحمن بن أبي الزناد.

- وعن أبي زرعة؛ قال: شيخ.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ضعيف.

والحاصل: أنه ضعيفٌ:

التاريخ الكبير ٥/ ٢١١، الجرح والتعديل ٥/ ١٧٨، الثقات ٧/ ٥٦، العلل لابن أبي حاتم ٥/ ٨٠ (١٨١٩)، مجمع الزوائد ٤/ ١٣٢ (٦٣١٥)، ٩/ ٧٧٤ (١٦٤٩٩).

٣- عبد الحميد بن سليمان الخزاعي، أبو عمر الضرير المدني، ثم البغدادي، أخو فليح.

روىٰ عن: أبي حازم، وأبي الزناد، وابن عجلان.

وروىٰ عنه: هشيم، وسعيد بن سليمان الواسطي، وسعيد بن منصور، وقتيبة، وغيرهم.

وروىٰ له: الترمذي، وابن ماجه فقط.

قال الإمام أحمد وابن معين: ما أرىٰ به بأساً، ووثقه أبو داود، والنسائي مرةً، ومرةً قال: ليس بثقة، وضعفه كذلك ابن المديني والدارقطني، وصالح بن محمد الأسدي، وقال الفسوي: لم يكن بالقوي، وذكره فيمن يُرغب عن روايته، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وقال موسىٰ بن هارون: وهم في رفع حديث.

قال الذهبي في كاشفه: ضعفوه، وقال ابن حجر في تقريبه: ضعيف.

والحاصل: أنه ضعيف.

تهذيب التهذيب ٢/ ٤٧٦، التقريب (٣٧٦٤).

وبهذا؛ فإن الحديث - حديث سهل بن سعد رضي الله عنه - ضعيف جداً؛ بل لعله من منكرات زكريا بن منظور، عن أبي حازم، والله أعلم.

ثالثاً: حديث عبد الله بن بَوْلا، عن رجلٍ من المهاجرين:

١- عبد الله بن بَوْلا، ويقال: ابن تَوْلا، ويقال: ابن بُوْلِي، وقيل: يُولا.

روىٰ عن: عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وروىٰ عنه: أبو حازم، وعبد الرحمن بن إسحاق المدني.

ذكره البخاري في التاريخ الكبير في موضعين، وذكره ابن

أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يتكلما عليه، وذكره ابن حبان في الثقات فقط.

والحاصل: أنه مستور الحال.

التاريخ الكبير ٥/ ٥٠، ٥٧، الجرح والتعديل ٥/ ١٣، الثقات ٥/ ١٧، المؤتلف والمختلف للدارقطني ١/ ٣٨، والإكمال لابن ماكولا ١/ ٣٧٠، توضيح المشتبه ١/ ٣٣٣.

٢- عن رجلٍ من المهاجرين: لم أقف عليه من حديثه؛ كما تقدم.

وإنما وقفت عليه - كما تقدم - من حديث: عبد الله بن بولا، عن أبيه؛ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

تجريد أسماء الصحابة ١/ ٥٧ (٥٣٩)، الإصابة ١/ ٤٦٠ (٧٥٣).

وبهذا؛ فإن الحديث - حديث عبد الله بن بولا - حديثٌ ضعيفٌ؛ لجهالة ابن بولا، والراوي عن: عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه: خالد بن خداش، أبو الهيثم المهلبِّي مولاهم، البصري، ثم البغدادي.

مات سنة ٢٢٤ هـ.

روىٰ عن: الإمام مالك، وحماد بن زيد، وابن وهب.

وروىٰ عنه: الإمام أحمد، ومسلم، وأبو زرعة، وغيرهم.

وروىٰ له: مسلم، والنسائي فقط.

قال ابن سعد، ويعقوب بن شيبة: ثقة.

وقال ابن معين، وأبو حاتم، وصالح بن محمد البغدادي: صدوق.

وضعفه ابن المديني، وقال الساجي: فيه ضعفٌ.

وقال ابن معين مرةً: كتبت عنه، ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث.

وقال الذهبي: ضعَّفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطئ.

والحاصل: أنه صدوقٌ يخطئ، وله أفرادٌ لم يتابع عليها.

تهذيب التهذيب ١/٥١٦، التقريب (١٦٢٣).

فحال (خالد بن خداش) هٰذا: يزيد الحديث ضعفاً علىٰ ضعف.

أما الرواية التي ذكرها أبو حاتم الرازي؛ من طريق: يعقوب بن عبد الرحمن القاري الإسكندراني؛ فلم أقف عليها.

ويعقوب هٰذا: ثقةٌ، روىٰ له الستة إلا ابن ماجه؛ فهو من رجال الشيخين جميعاً. التقريب (٧٨٢٤).

وروايته صحيحةٌ؛ لولا حال عبد الله بن بولا، واضطرابُ إسناده بين: أبيه، وبين: رجلٍ من المهاجرين، والله أعلم.

* وجه الإعلال:

أولاً: ٱختلف في هٰذا الحديث علىٰ: أبي حازم؛ علىٰ خمسة وجوه:

١- طريق زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

٢- طريق عبد الله بن مصعب، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

٣- طريق عبد الحميد بن سليمان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

٤ - طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه رضي الله عنه.

٥- طريق يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن رجلٍ من المهاجرين.

ثانياً: في (الموضع الأول) عند ابن أبي حاتم: ذكر أبو حاتم الٱختلاف بين:

رواية: زكريا بن منظور، ورواية: يعقوب الإسكندراني.

وفي **(الموضع الثاني)** عنده: ذكر أبو حاتم الٱختلاف بين:

رواية زكريا بن منظور، ورواية: يعقوب، أو عبد العزيز بن أبي حازم، هكذا بالشك بينهما: أحدهما، أو كلاهما.

وفي **(الموضعين جميعاً)**: رجَّح الرواية الثانية، واعتبرها: (أشبه).

- واعتبر رواية زكريا: وَهَماً، واعتبره: (لزم الطريق).

ثالثاً: أعل الإمام أبو حاتم الرازي طريق زكريا؛ بعلتين:

١- بالمقارنة بين طريقه وطريق مخالفه: ظهر للإمام أبي حاتم؛ أن

زكريا قد (لزم الطريق) في جعل هٰذا الحديث؛ من حديث أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

٢- حال زكريا؛ حيث نص علىٰ أنه: «ليس بقوي» وهٰذا جعله يؤكد أن (لزومه الطريق) أقرب إليه، فلا تحتمل مخالفته للوجهين جميعاً.

رابعاً: رواية أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه: معروفةٌ مشهورةٌ، وطريقها طريقٌ مأثور، وجادةٌ مسلوكة.

- ففي تحفة الأشراف ٤/ ١٠٢- ١٢٨ (٤٦٦٨ - ٤٧٩٢) وهي: مئةٌ وسبعةٌ وعشرون حديثاً، منها: ثلاثة أحاديث: من رواية زكريا بن منظور، عن أبي حازم، به.

- وفي إتحاف المهرة ٦/ ٩٦ - ١٣٢ (٦١٨٧ - ٦٢٦١) وهي: خمسةٌ وسبعون حديثاً، ومنها حديثٌ واحدٌ فقط؛ من طريق زكريا بن منظور، وهو برقم (٦٢٢٢) وهو حديثنا هٰذا، عند الحاكم، وقد سبق في التخريج.

خامساً: في مقابل هٰذا؛ فرواية أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، به:

لم أقف عليها - فيما بين يدي من المصادر الحديثية - إلا في هٰذا الحديث وحده، بل ليس ابن بولا إلا حديثين:

- هٰذا الحديث.

- وحديثاً آخر: سمعه ابن بولا؛ من عثمان بن عفان رضي الله عنه، مرفوعاً، وفيه قصة، وقوله ﷺ: «ما شأنك؟ ما يحركك؟ عليك نبي، أو صديق، أو شهيد» الحديث.

رواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف ١/ ٣٨.

والحاصل؛ مما تقدم:

١- أن طريق (أبي حازم، عن سهل بن سعد): طريقٌ ملزومةٌ، وجادة

مأثورة، رويت بها أحاديث كثيرة، كما تقدم.

٢- أما طريق (أبي حازم، عن عبد الله بن بولا): فهي طريقٌ غريبٌ، لا يكاد يُعرف؛ بل راويه (عبد الله بن بولا) لا تُعرف عينه، ولم يتحرر ٱسمه؛ فضلاً عن حاله، كذلك عين شيخه الذي روى الحديث؛ من حديثه: لم تتحرر عينه بين ٱثنين، وكلاهما مجهولٌ لا يُدرىٰ من هو؟ وإن كان صحابياً ثابت الصحبة؛ فلا يضره ذلك.

وبهذا يظهر: أن الحديث: حديث أبي حازم، عن ابن بولا، به.

وأن حديث أبي حازم، عن سهل بن سعد، خطأ عليه.

أخطأ فيه راويه زكريا بن منظور؛ جرىٰ فيه على العادة، وكان أهون عليه أن يقول: عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: (لزم الطريق).

ومتابعة عبد الله بن مصعب الزبيري، وعبد الحميد بن سليمان: ليستا بشيء، كما تقدم الكلام عليهما؛ فإن زكريا - نفسه - منكر الحديث في روايته عن أبي حازم، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السادس

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمه الله في كتابه العلل ٥/ ٥٢٨ (٢١٦٢):

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه الوليد بن عبد الله بن جُميع، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد، عن أبي ذر ﷺ؛ أنه أتىٰ مجلس بني غفار؛ فقال: حدثني الصادق المصدوق ﷺ: «أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: فوجاً: طاعمين كاسين، وفوجاً: يمشون ويسعون، وفوجاً: تسحبهم الملائكة علىٰ وجوههم، وتحشرهم النار» قالوا: قد عرفنا هٰؤلاء وهٰؤلاء، فما بال الذين يمشون ويسعون؟ قال: «تُلقى الآفة على الظهر؛ فلا يبقىٰ ظهرٌ؛ حتىٰ إن الرجل منكم تكون الحديقةُ المعجِبةُ يُعطاها بذات القتب؛ فلا يقدر عليها»؟

قال أبي: روىٰ هٰذا الحديث: ابن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر، عن أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جَزْل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وهو: (الصحيح)، و(لزم) الوليد بن جُميع (الطريق).

وتابع سعدُ بن الصلت - ابن عيينة - عن معروفٍ، عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وهو: (الصحيح)» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل ٥/ ٥٠١ (٢١٣٧): «وسألت أبي: عن حديثٍ رواه شريك، عن الوليد بن جُميع، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد، عن أبي ذر ﷺ، عن النبي ﷺ؛ قال: «يُحشر الناس ثلاثة أفواجٍ: فوجٍ راكبين...» وذكر الحديث؟

قال أبي: حدثنا إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة، عن العلاء بن

أبي العباس الشاعر - وكان كوفياً شيعياً - عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر ﷺ، عن النبي ﷺ ؛ ببعض هٰذِه القصة.

قال أبي: حديث حلاَّم: (أشبه)». اهـ.

* تخريجه:

الحديث الأول: حديث أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد، عن أبي ذر ﷺ جميعاً:

ومداره على: الوليد بن عبد الله بن جُميع: وله إليه خمسة طرق:

رواه الإمام أحمد ٥/ ١٦٤ (٢١٤٥٦).

ورواه ابن أبي شيبة ٧/ ٨٦ (٣٤٣٨٥).

ورواه الحاكم ٢/ ٣٦٧ من طريق سعيد بن مسعود.

ثلاثتهم: عن يزيد بن هارون.

ورواه النسائي ٤/ ١١٦ (٢٠٨٦) وفي الكبرىٰ ١/ ٦٦٨ (٢٢١٣) من طريق يحيى القطان.

ورواه الطبراني في الأوسط (٨٤٣٦) وفي الصغير (١٠٨٤) وعنه: أبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/ ٣١٢ من طريق ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع.

ورواه البزار ٩/ ٣٣٦ (٣٨٩١) من طريق عبيد الله بن موسىٰ.

ورواه الحاكم أيضاً ٤/ ٥٦٤ (٨٦٨٥) من طريق زيد بن الحباب.

الخمسة (يزيد، ويحيىٰ، وثابت، وعبيد الله، وابن الحباب) كلهم: عن الوليد بن جُميع، به.

وقال الحاكم في الموضع الأول: هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم

يخرجاه. اهـ.

فقال الذهبي في تلخيصه: علىٰ شرط مسلم؛ ولكنه: منكر. اهـ.

وقال الحاكم في الموضع الثاني: هٰذا حديث صحيح الإسناد؛ إلى الوليد بن جميع، ولم يخرجاه. اهـ.

وقال البزار: هٰذا الكلام لا نعلمه يروىٰ عن رسول الله ﷺ؛ إلا من هٰذا الوجه، بهٰذا الإسناد، ولا نعلم روىٰ حذيفة بن أسيد، عن أبي ذرٍ؛ إلا هٰذا الحديث. اهـ.

وفي المسألة الثانية في العلل (٢١٣٧):

أشار إلىٰ طريق: شريك، عن الوليد بن جُميع، به: ولم أقف عليه.

الحديث الثاني: حديث أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جَزْل، عن أبي ذر رضي الله عنه:

لم أقف عليه؛ فيما بين يدي من المصادر الحديثية الشريفة؛ إلا هٰذا الإسناد اليتيم الذي ساقه أبو حاتم؛ تحت هٰذِه المسألة فقط (٢١٣٧) قال: حدثنا إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر، عن أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جَزْل، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ببعض هٰذِه القصة. هكذا قال أبو حاتم.

وفي المسألة الأولىٰ (٢١٦٢):

أشار إلىٰ طريق: سعد بن الصلت، عن معروف بن خَرَّبُوذ، عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذرٍ رضي الله عنه: ولم أقف عليه.

* الدراسة:

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث «يحشر الناس ثلاثة أفواج» من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

٢- ذكر الاختلاف فيه على: أبي الطفيل على الوجهين:

أ- أبو الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر رضي الله عنه.

ب- أبو الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر رضي الله عنه.

٣- الوجه الأول: تفرد به: الوليد بن عبد الله بن جُميع، عن أبي الطفيل.

٤- الوجه الثاني: جاء من طريقين:

- من طريق ابن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس، عن أبي الطفيل.

- ومن طريق سعد بن الصلت، عن معروف بن خرَّبوذ، عن أبي الطفيل.

٥- رجح أبو حاتم الوجه الثاني، واعتبره (الصحيح) وهو (أشبه).

٦- أَعلَّ أبو حاتم الوجه الأول، واعتبره وهماً؛ من الوليد بن جُميع، وأنه: (لزم الطريق).

٧- زاد في تعليل رواية الوليد بن جُميع؛ بأنه لا متابع لها، بخلاف الوجه الثاني؛ فقد ذكر له متابعاً.

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: هٰذا الحديث مداره على: أبي الطفيل:

وهو: أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو الليثي الكناني رضي الله عنه، أدرك من حياة النبي ﷺ ثمان سنين، وهو آخر من مات من الصحابة رضي الله عنه، مات سنة ١١٠ هـ.

روىٰ عن: النبي ﷺ أنه رآه يستلم الركن بمحجنه، وعن أبي بكر وعمر وعلي، وكان من شيعته.

وروىٰ عنه: الزهري، وقتادة، ومعروف بن خربوذ، والوليد بن جُميع، والعلاء بن أبي العباس، وغيرهم.

تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٢، التقريب (٣١١١).

ثانياً: الوجه الأول: مداره على: الوليد بن عبد الله بن جُميع:

وهو: الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري الكوفي، وقد ينسب إلىٰ جده.

روىٰ عن: أبي الطفيل، وإبراهيم النخعي، وعكرمة؛ ومجاهد، وغيرهم.

وروىٰ عنه: ابنه ثابت، ووكيع، ويحيى القطان وزيد بن الحباب، وسعد بن الصلت، وغيرهم.

وروىٰ له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي، وقال الإمام أحمد

وأبو داود: ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الفلاس: لم يحدثنا عنه يحيى القطان إلا قبل موته بقليل، وذكره ابن حبان في الثقات.

قال البزار: ٱحتملوا حديثه، وكان فيه تشيع، وقال العقيلي: في حديثه ٱضطراب، وقال الحاكم: لولم يخرج له مسلم لكان أولىٰ، وذكره ابن حبان في المجروحين أيضاً، وقال: ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الٱحتجاج به.

قال الذهبي في كاشفه: وثقوه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال ابن حجر في تقريبه: صدوقٌ يهم، ورمي بالتشيع.

والحاصل: أنه صدوقٌ، له أوهامٌ تفرد بها، وفي بعض حديثه اضطراب. تهذيب التهذيب ٤/ ٣١٨، التقريب (٧٤٣٢).

وبهذا؛ فإن الحديث - حديث حذيفة بن أَسيد - ضعيفٌ؛ تفرد به الوليد ابن جميع، عن أبي الطفيل، وما هو إلا وهمٌ من أوهامه، وقد خالفه غيره؛ فجعله من حديث حلاَّم بن جزل، عن أبي الطفيل.

ثالثاً: الوجه الثاني: وقد روي عن أبي الطفيل من طريقين:

١- طريق معروف بن خَرَّبوذ المكي، مولىٰ عثمان رضي الله عنه.

روىٰ عن: أبي الطفيل، وأُبي بن كعب، وابن عمر.

روىٰ عنه: أبو عاصم النبيل، أبوبكر بن عياش، ووكيع، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.

روىٰ له: البخاري أثراً واحداً، ومسلم حديثاً، وأبو داود، وابن ماجه.

قال الإمام أحمد: ما أدري كيف حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، قال العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه، ولا يعرف إلا به، وقال الساجي: صدوق.

وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو عاصم النبيل: شيعي، يحب علياً، وقال ابن حبان: كان يشتري الكتب؛ فيحدث بها، ثم تغير حفظه؛ فكان يحدث على التوهم.

قال الذهبي في كاشفه: ضعفه ابن معين، وقواه غيره، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وقال ابن حجر في تقريبه: صدوقٌ ربما وهم، وكان أخبارياً علامةً.

والحاصل: أنه شيعيٌ صدوقٌ يهم.

تهذيب التهذيب ٤/ ١١٨، التقريب (٦٧٩١).

٢- العلاء بن أبي العباس: السائب بن فروخ، الشاعر المكي، الديلي مولاهم.

روىٰ عن: أبي الطفيل، وأبي جعفر الباقر.

روىٰ عنه: الثوري، وابن عيينة، وابن جريج.

كان ابن عيينة يثني عليه، ويقول: شيعيٌ لنا، وقال أبو حاتم: هو من عتق الشيعة، قال ابن معين: ثقة؛ في رواية ابن أبي خيثمة، وقال أيضاً لعبد الله بن الإمام أحمد: ثقة، وأبوه: أبو العباس: ثقة.

وقال الفسوي: لا بأس به، يتشيع، وذكره ابن حبان في الثقات.

وذكره الذهبي في الميزان بالتشيع؛ نقلاً عن الأزدي، وفي المغني؛ قال: شيعي جلد.

والحاصل: أنه شيعي ثقة.

التاريخ الكبير ٦/ ٥١٢، الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٦، الثقات لابن حبان ٧/ ٢٦٥، المعرفة والتاريخ للفسوي ٣/ ١١٣، موسوعة أقوال ابن معين ٣/ ٥٥١ (٣٠١٨)، الميزان ٣/ ١٠٢، المغني ٢/ ٤٤٠، اللسان ٤/ ٦٩٨ (٥٧٣٥).

وبهذا؛ فإن الحديث - حديث حلاَّم بن جزل - جيدٌ، من طريق العلاء ابن أبي العباس، ومعروف بن خَرَّبوذ: متابعٌ له، وقد روي من هذين الطريقين بإسنادين مختلفين:

- ابن عيينة، عن العلاء، عن أبي الطفيل.

- سعد بن الصلت، عن معروف، عن أبي الطفيل.

* وجه الإعلال:

أولاً: في الموضع الأول عند ابن أبي حاتم: ذكر الاختلاف على «أبي الطفيل»:

- رواية الوليد بن جُميع: ذكرها مجردةً.
- ورواية العلاء بن أبي العباس: وذكرها من طريقين:
- من طريق الإمام سفيان بن عيينة، عن العلاء، عن أبي الطفيل.
- وطريق سعد بن الصلت، عن معروف، عن أبي الطفيل.

ولهٰذا نص في هٰذا الموضع على أن: الوليد بن جُميع قد (لزم الطريق)، وأن طريق العلاء بن أبي العباس هو (الصحيح) قالها مرتين.

ثانياً: في الموضع الثاني عند ابن أبي حاتم: ذكر الاختلاف مختصراً، وساق بإسناده إلى ابن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس، به.

واكتفى بأنه (أشبه) في مقابل طريق الوليد بن جُميع.

ثالثاً: أعلَّ الإمام أبو حاتم طريق الوليد بن جميع؛ بمقارنته بطريق مخالفيه: العلاء بن أبي العباس، ومعروف بن خَرَّبوذ: فجعله طريقاً معلولاً، واعتبره قد (لزم الطريق).

واكتفى بالمقارنة بين الطريقين فقط، دون الكلام على حال الوليد بن جميع.

رابعاً: رواية أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد، عن أبي ذر رضي الله عنه: روايةٌ يتيمةٌ، وهٰذا الإسناد إسنادٌ فردٌ:

- ففي تحفة الأشراف ٩/ ١٥٧: لا يوجد إلا هٰذا الحديث وحده فقط، عند النسائي، كما تقدم في التخريج، وهو في التحفة برقم

(١١٩٠٦).

- وفي إتحاف المهرة ١٤/ ١١٢: لا يوجد إلا هٰذا الحديث أيضاً وحده، عند الإمام أحمد والحاكم، كما تقدم في التخريج، وهو في الإتحاف برقم (١٧٤٨٨).

خامساً: رواية أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد (مرفوعاً: روايةٌ معروفةٌ في كتب السنة: في الستة والمسند وغيرها:

ففي تحفة الأشراف ٣/ ١٩ (٣٢٩٧) في آيات الساعة العشر (٣٢٩٨) في تقدير النطفة (٣٣٠٠) في الصلاة على النجاشي: ثلاثة أحاديث:

الأول: عند مسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وعند أحمد ٤/ ٦، ٧.

والثاني: عند مسلم، وهو حديثٌ مشهورٌ، وفيه قصة، وله طرقٌ شتىٰ عنده، وعند أحمد ٤/ ٦.

والثالث: عند ابن ماجه فقط، ورواه أحمد ٤/ ٧ من طريقين.

وفي اتحاف المهرة ٤/ ٢١٢ - ٢١٧ (٤١٤٠) (٤١٤١) (٤١٤٢) (٤١٤٥) (٤١٤٧) فهٰذِه خمسة أحاديث كلها من طريق أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد، من مسنده مرفوعاً.

سادساً: رواية أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جزل، عن أبي ذر رضي الله عنه: وهي أيضاً روايةٌ واحدةٌ، لم أقف عليها عند غير أبي حاتم هنا فقط:

- ففي تحفة الأشراف: لا يوجد «حلاَّم بن جزل الغفاري» أصلاً، فهو ليس من رجال الستة: لا رواية له عندهم؛ لا عن

أبي ذر رضي الله عنه، ولا عن غيره.

- وفي إتحاف المهرة ١٤/ ١١٣: لا يوجد له إلا حديثٌ واحدٌ فقط،

وليس هٰذا الحديث الذي هو محل البحث، وليس من طريق أبي الطفيل، عن حلام، وإنما:

في الإتحاف (١٧٤٩٠) من طريق شريك بن عبد الله، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر ﷺ، مرفوعاً: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً؛ ٱتخذوا مال الله دولاً...» الحديث، وعزاه إلى الحاكم ٤/ ٤٧٩، ٤٨٠، وقال: صحيحٌ علىٰ شرط مسلم، لم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

هكذا قالا، ولا أدري كيف جعلا «حلام بن جزل» علىٰ شرط مسلم؟!

سابعاً: بالتأمل في العنصرين السابقين: «رابعاً» و«خامساً» فإن (لزوم الطريق) هنا؛ في هٰذا الحديث يختلف عنه في الأحاديث السابقة له؛ فإن كلاً من الطريقين: طريقٌ غريبٌ جداً.

والذي يظهر لي أنه أعلَّ هٰذا بـ (لزوم الطريق) للأسباب التالية:

١- **أن هٰذِه الرواية خصوصاً**: رواية أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر رضي الله عن الثلاثة جميعاً:

روايةٌ مشهورةٌ: رواها الثقات الأثبات، عن الوليد بن جميع؛ كيزيد بن هارون، ويحيى القطان، وغيرهما، كما تقدم في التخريج.

بخلاف رواية أبي الطفيل: عن حلاَّم بن جزل، عن أبي ذر ﷺ: فهي روايةٌ لا تكاد تُعرف، كما تقدم.

٢- **أن عموم رواية أبي الطفيل**، عن حذيفة بن أسيد، من مسند حذيفة نفسه:

روايةٌ معروفةٌ، متوفرةٌ، من طرقٍ شتىٰ، في كتب السنة: السبعة، وما

زاد عليها، كما تقدم الإشارة إليها، في «خامساً».

بخلاف رواية أبي الطفيل: عن حلاَّم بن جزل؛ لا من مسند أبي ذرٍ ولا من مسند غيره كذلك.

٣- أن حذيفة بن أمية بن أسد، أبو سريحة الغفاري الكوفي ﷺ وأرضاه: صحابيٌ معروفٌ، قيل: بايع تحت الشجرة، وشهد أول ما شهد يوم الحديبية، مات سنة **٤٢** هـ.

روىٰ عن: النبي ﷺ، وعن أبي بكر، وعلي، وأبي ذر ﷺ.

وروىٰ عنه: أبو الطفيل، والشعبي، وغيرهما.

وروىٰ له: الستة جميعاً؛ إلا البخاري.

قال ابن البرقي: روي عنه من الحديث أربعة أحاديث.

وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين، في مسانيد المقلين، في القسم الرابع منه.

تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٣، الإصابة ٢/ ٤٣ (١٦٤٦).

بخلاف حلاَّم بن جزل الغفاري: عن أبي ذر ﷺ؛ فإنه مجهولٌ لا يعرف، إنما ٱنفرد ابن أبي حاتم بذكره في الجرح والتعديل **٣/ ٣٠٨**: روىٰ عن أبي ذر، وروىٰ عنه أبو الطفيل، هٰذا أقصىٰ ما وقفت عليه من حاله.

وأما البخاري؛ فذكره في تاريخه الكبير **٣/ ١٢٩** وجعله:

«حلاب» بالباء، وقال: روىٰ عنه أبو الطفيل. اهـ.

وذكره الإمام مسلم في الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل الكوفة، في كتابه طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين، برقم (١٤١٨) قال: «حلاَّم بن جزل، وهو ابن أخي أبي ذر، يروي عن أبي ذر، كوفي». اهـ.

وذكره البرديجي في كتابه طبقات الأسماء المفردة من الصحابة

والتابعين وأصحاب الحديث ص ٨٠، وقال: «كوفي» اهـ.

لم يزد عليه.

وذكره ابن جرير الطبري في مسند علي ص ١٥٩ (١٨) من تهذيب الآثار، وقال في علل حديثه: «أن (حلاَّماً الغفاري) عندهم: مجهولٌ، غير معروف في نقلة الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهولٍ في الدين». اهـ.

وذكره الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٨٨: باب ذكر المجهول، وما به ترتفع عنه الجهالة، وقال في أمثلة المجهولين: «ومثل: بكر بن قرواش، وحلام بن جزل: لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر بن واثلة» اهـ.

٤- **أن رواية أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر** ﷺ: من باب (رواية الصحابة ﷺ): بعضهم عن بعض، فكل هؤلاء الثلاثة غفاريون من الصحابة اتفاقاً، ومثل هذِه الرواية معروفةٌ غير مستنكرة.

بخلاف روايةِ أبي الطفيل: عن حلاَّم بن جزل، عن أبي ذر ﷺ: فهي من باب (رواية الصحابي، عن التابعي، عن الصحابي) وهي من غرائب الرواية النادرة، ولا يجيء الإسناد بها إلا محفوظاً، والله أعلم.

قال العراقي في التقييد والإيضاح علىٰ مقدمة ابن الصلاح ١/ ٣٩٢: «وبلغني أن بعض أهل العلم: أنكر أن يكون قد وجد شيءٌ من رواية: (الصحابة، عن التابعين، عن الصحابة) عن النبي ﷺ، فرأيت أن أذكر هنا ما وقع لي من ذلك للفائدة» ثم سابق جملة من الأحاديث، وفي ص ٤٠٥ قال: «وحديث أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جزل، عن أبي ذر ﷺ، مرفوعاً: «الناس ثلاث طبقات» الحديث، روىٰ هذِه الأحاديث أيضاً الخطيب بأسانيد ضعيفة، فهذِه عشرون حديثاً من رواية

(الصحابة، عن التابعين، عن الصحابة) مرفوعةً ذكرتها للفائدة، والله أعلم». اهـ.

ومثله قال إبراهيم الأبناسي في الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/ ١٥١.

وقال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٢/ ٥٧٠: «وقد تتبعت روايات الصحابة ﷺ، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعيٍ ضعيفٍ - في الأحكام - شيءٌ يثبت، فهٰذا يدل علىٰ ندور أخذهم عمن يضعف من التابعين، والله أعلم». اهـ.

وذكره أيضاً في نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين ص ٣١، ٣٢.

والحاصل؛ مما تقدم:

١- أن طريق أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد؛ من مسنده: معروفةٌ مشهورةٌ، مبثوثة في كتب السنة.

٢- وأن طريق أبي الطفيل، عن حذيفة، عن أبي ذر ﷺ جميعاً: أيضاً طريقٌ معروفٌ، وقد رويت به أحاديث يسيرة.

٣- وأن رواية أبي الطفيل، عن حلاَّم بن جزل: لا تعرف، إلا: عن أبي ذرٍ ﷺ، ولم يُرو بها - فيما وقفت عليه - إلا حديثان فقط، كما تقدم ذكرهما في «خامساً» ولا يكادان يوجدان في شيء من كتب السنة.

٤- أن رواية أبي الطفيل، عن حذيفة، به: من رواية الصحابة عن الصحابة، وهي روايةٌ معروفةٌ لا إشكال فيها.

بخلاف رواية أبي الطفيل، عن حلام، به: فهي من رواية الصحابي، عن التابعي، عن الصحابي، وهي روايةٌ محدودةٌ، وعلىٰ خلاف الأصل.

٥- أن رواية حلاَّم جاءت من طريقين، بخلاف رواية حذيفة بن أسيد

فقد جاءت من طريقٍ فردٍ، وهو: الوليد بن جُميع، وله أفرادٌ وَهِمَ فيها، وفي بعض حديثه ٱضطراب.

وبهذا يظهر: أن الحديث: حديث أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذرٍ رضي الله عنه.

وأن حديث أبي الطفيل، عن حذيفة، به: خطأٌ من الراوي عن أبي الطفيل، وهو الوليد بن جُميع، لم يتابعه عليه أحد، مخالفاً للطريقين الآخرين، عن أبي الطفيل: طريق العلاء بن أبي العباس، ومعروف بن خَرَّبوذ: كلاهما عن أبي الطفيل.

أخطأ فيه الوليد بن جُميع؛ فجرىٰ فيه علىٰ ما ٱشتهر، وكان أسهل عليه؛ أن يقول: «عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر»: لزم الطريق، وسلك الجادة المعهودة، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث السابع

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله في كتابه العلل ٥/ ٦٥٦ (٢٢٣٧):

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «إذا أحب الرجل أخاه؛ فليعلمه».

قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سُبَيعة الضُّبَعي، عن رجلٍ حدَّثه، عن النبي ﷺ؛ مرسل.

قال أبي: هٰذا: (أشبه)، وهو (الصحيح)، وذاك: (لزم الطريق)». اهـ.

*** تخريجه:**

الحديث الأول: حديث أنس رضي الله عنه: وله إليه ثلاثة طرق:

الأول: ثابت البناني: وله إليه خمسة طرق:

١- مبارك بن فضالة:

رواه الإمام أحمد ٣/ ١٥٠ (١٢٥٣٦) والبيهقي في الشعب ٦/ ٤٨٩ (٩٠٠٦) عن هاشم بن القاسم.

ورواه الإمام أحمد أيضاً ٣/ ١٥٦ (١٢٦١٢) عن حسين بن محمد بن بهرام، وخلف بن الوليد.

ورواه البخاري في التأريخ معلقاً ٢/ ٣١٨، وأبو داود (٥١٢٥) عن مسلم بن إبراهيم.

ورواه البغوي في الجعديات (٣١٩٣) عن هدبة بن خالد.

والحاكم في المستدرك ٤/ ١٨٩ (٧٣٢١) من طريق موسىٰ بن داود

الضبي.

ستتهم: عن مبارك بن فضالة؛ قال: حدثنا ثابت البناني؛ قال: حدثنا أنس بن مالك؛ قال: «مرَّ بالنبي ﷺ رجلٌ؛ فقال رجلٌ: إني لأحبه في الله، فقال النبي ﷺ: أأعلمته؟ قال: لا، قال: فأعلمه، قال: فلقيت الرجل؛ فأعلمته، فقال: أحبك الله الذي أحببتني له».

٢- الحسين بن واقد:

رواه الإمام أحمد ٣/ ١٤٠ (١٢٤٥٣) عن زيد بن الحباب.

ورواه النسائي في الكبرىٰ ٦/ ٥٤ (١٠٠١٠) وفي عمل اليوم والليلة (١٨٢) عن محمد بن عقيل النيسابوري.

ورواه ابن حبان (٥٧١) من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم.

وهما (النيسابوري، وابن عبد الحكم) عن علي بن الحسين بن واقد.

وكلاهما (ابن الحباب، وعلي بن الحسين) عن الحسين بن واقد، عن ثابت، به، بمثل رواية مبارك بن فضالة.

٣- عبد الله بن الزبير الباهلي:

رواه أبو يعلىٰ (٣٤٤٢) وعنه: ابن عدي في الكامل ٤/ ١٧٥، عن نصر ابن علي، عن عبد الله بن الزبير الباهلي، به، بمثله.

٤- عمارة بن زاذان:

رواه ابن أبي الدنيا في الإخوان (٧١) من طريق عمرو بن عون.

ورواه البخاري في التأريخ معلقاً ٢/ ٣١٨ عن الصلت بن محمد.

وهما عن عمارة بن زاذان، به، بمثله.

٥- حماد بن سلمة:

رواه الإمام أحمد ٣/ ٢٤١ (١٣٥٥٩) عن مؤمل، عن حماد بن

سلمة، به، بمثله أيضاً.

والخمسة جميعاً: عن ثابت البناني، به.

الثاني: أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّاني:

رواه عبد الرزاق في المصنف (٢٠٣١٩) عن معمر، عن أشعث، به.

ورواه الطبراني في الأوسط (٢٩٩٤) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري.

ورواه البيهقي في الشعب ٦/ ٤٨٩ (٩٠١١) من طريق أحمد بن منصور الرمادي.

كلاهما (الدبري، والرمادي) عن عبد الرزاق، به.

قال الطبراني: لم يرو هٰذا الحديث عن الأشعث بن عبد الله؛ إلا معمر».

وزاد في آخره؛ قال: ثم رجع إلى النبي ﷺ، فأخبره بما قال، فقال النبي ﷺ: «أنت مع من أحببت، ولك ما ٱحتسبت».

الثالث: موسىٰ بن أنس:

رواه الطبراني في الأوسط (٧٤٤٣) عن محمد بن أبان، عن عبد الله ابن محمد بن خلاد.

ورواه ابن عدي في الكامل ٧/ ١٠٦ عن محمد بن أحمد بن الصلت، عن أحمد بن سنان.

وهما: عن يزيد بن هارون، عن هشام بن زياد، عن موسىٰ بن أنس، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به.

قال الطبراني: «لم يرو هٰذا الحديث عن موسىٰ بن أنس؛ إلا هشام ابن زياد».

والثلاثة جميعاً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الحديث الثاني: حديث الرجل المبهم: وله إليه طريقان:

الطريق الأول: الحارث (غير منسوب):

رواه حماد بن سلمة، واختلف فيه علىٰ حماد؛ علىٰ وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث؛ مرفوعاً:

رواه عبد بن حميد (٤٤٣) والنسائي في الكبرىٰ ٦/ ٥٤ (١٠٠١١) عن إبراهيم بن يعقوب.

وهما: (ابن حميد، وابن يعقوب) عن الحسن بن موسى الأشيب.

ورواه البخاري في التأريخ الكبير معلقاً ٢/ ٣١٨ عن يحيىٰ بن موسىٰ، عن محمد بن إسحاق.

كلاهما: (الحسن بن موسىٰ، وابن إسحاق) عن حماد بن سلمة، به، وسماه: ابن أبي سبيعة: «أن رجلاً كان جالساً عند النبي ﷺ؛ فمر رجلٌ، فقال: يا رسول الله؛ إني أحبه في الله، فقال رسول الله ﷺ: أو ما أعلمته ذلك؟ قال: لا، قال: فاذهب إليه؛ فأعلمه، فذهب إليه؛ فقال: إني أحبك في الله، قال: أحبك الذي أحببتني له».

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، عن رجل حدَّثه؛ سمع النبي ﷺ:

رواه البخاري في الكبير ٢/ ٣١٨ عن إسحاق، عن سليمان بن حرب.

ورواه النسائي في الكبرىٰ ٦/ ٥٤ (١٠٠١٢) عن إبراهيم بن يعقوب، عن حجاج بن محمد.

كلاهما (ابن حرب، وحجاج) عن حماد بن سلمة، به.

الطريق الثاني: حبيب بن سبيعة، أو: ابن أبي سبيعة:

رواه حماد بن سلمة، واختلف فيه علىٰ حماد؛ علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، أن رجلاً...:

وقد تقدم في الوجه الأول من الطريق الأول.

الوجه الثاني: حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، عن رجل حدَّثه؛ مرفوعاً:

وقد تقدم في الوجه الثاني، من الطريق الأول.

الوجه الثالث: حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن رجلٍ حدَّثه؛ أنه كان إلىٰ جنب النبي ﷺ، فذكر الحديث: رواه البخاري في الكبير معلقاً ٣١٨/٢ عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد، به.

الوجه الرابع: حماد، عن ثابت، عن حبيب؛ أن رجلاً أتى النبي ﷺ؛ فذكره:

رواه البخاري في الكبير معلقاً ٣١٨/٢ عن بشر.

ورواه ابن أبي الدنيا في الإخوان (٧٠) عن أحمد بن جميل.

وهما: عن عبد الله بن المبارك، عن حماد، به، لكن وقع عند البخاري: «سبيعة بن حبيب» مقلوباً؛ قال: عن سبيعة بن حبيب، عن النبي ﷺ، بهٰذا.

* الدراسة:

بالنظر في نص ابن أبي حاتم تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث «إذا أحب الرجل أخاه؛ فليعلمه» من حديث أنس رضي الله عنه.

٢- ذكر هٰذا الحديث أيضاً؛ من حديث رجلٍ مبهم، مرفوعاً.

٣- وحيث أنس (يروىٰ من ثلاثة طرق:

أ- طريق ثابت. ب- طريق أشعث بن عبد الله.

جـ - طريق موسىٰ بن أنس.

٤- وحديث الرجل المبهم يروىٰ من طريقين:

أ- طريق الحارث (مهملاً).

ب - طريق حبيب بن سبيعة.

٥- وطريق ثابت البناني: قد ٱختلف عليه في رواية هٰذا الحديث علىٰ خمسة وجوه:

الوجه الأول: ثابت، عن أنس رضي الله عنه: وله إلىٰ ثابت خمسة طرق:

١- مبارك بن فضالة .٢- الحسين بن واقد.

٣- عبد الله بن الزبير الباهلي .٤- عمارة بن زاذان.

٥- حماد بن سلمة.

الوجه الثاني: حماد، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، مرفوعاً.

الوجه الثالث: حماد، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عن الرجل المبهم، مرفوعاً.

الوجه الرابع: حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن رجلٍ حدَّثه؛ مرفوعاً.

الوجه الخامس: حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن النبي ﷺ؛ مرفوعاً.

٦- الٱختلاف علىٰ: حماد بن سلمة؛ في رواية هٰذا الحديث: جاء على الوجوه الخمسة السابقة جميعاً.

٧- ذكر الإمام أبو حاتم الٱختلاف علىٰ: ثابت، من الوجهين:

الأول والثالث فقط، ولم يتعرض لما سواهما.

٨- رجَّح الإمام أبو حاتم: رواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب، عن رجلٍ حدَّثه؛ علىٰ رواية المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس.

وعبَّر عن الراجح؛ بقوله: «أشبه»، و«وهو الصحيح».

وعبَّر عن المرجوح المعلِّ؛ بقوله: «وذاك - يعني: ابن فضالة - لزم الطريق».

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: مدار هٰذا الحديث علىٰ:

ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، مات سنة **١٢٧** هـ، وله ستٌّ ثمانون، روىٰ عن: ابن عمر، وابن الزبير، وخلقٌ.

وروىٰ عنه: الحمادان، وأمم، وروىٰ له: الستة جميعاً.

وهو ثقةٌ عابدٌ، كان رأساً في العلم والعمل، لم يكن في وقته أعبد منه. التقريب ومعه الكاشف (٨١٠).

ثانياً: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: له ثلاثة طرق:

١- ثابت: وقد تقدم.

٢- أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّاني، الحُملي، الأزدي، أبو عبد الله الأعمى البصري.

روىٰ عن: أنس، وشهر بن حوشب، والحسن، وابن سيرين، وغيرهم.

وروىٰ عنه: يحيى القطان وشعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهم.

وروىٰ له: الأربعة جميعاً.

وثقه ابن معين والنسائي، وقال الإمام أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال العقيلي: في حديثه وَهَم، وقال ابن حبان: ما أراه سمع من أنس.

وقال في الكاشف: ثقة، وفي التقريب: صدوق.

والحاصل أنه: صدوقٌ، له أوهام، ولم يثبت سماعه من أنسٍ رضي الله عنه.

تهذيب التهذيب ١/ ١٨٠، التقريب (٥٢٧).

٣- موسىٰ بن أنس بن مالك الأنصاري:

روىٰ عن: أبيه، وابن عباس.

وروىٰ عنه: عطاء، وحميد، ومكحول، وشعبة، وغيرهم.

وروىٰ له: الستة جميعاً.

وهو ثقةٌ مقلٌ. تهذيب التهذيب ٤/ ١٧١، التقريب (٦٩٤٥).

*** والراوي عنه هنا:**

هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي، أبو المقدام المدني.

روىٰ عن: الحسن البصري، وموسىٰ بن أنس، وهشام بن عروة، وغيرهم.

وروىٰ عنه: وكيع، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وغيرهم.

وروىٰ له: الترمذي، وابن ماجه.

ضعفه الأئمة جميعاً: أحمد، وأبو زرعة، وابن سعد، والفسوي، والترمذي، والعجلي، وابن خزيمة، والدارقطني، والنسائي، وأبو داود، وابن معين، وأبو حاتم.

وقال النسائي، وعلي بن الجنيد، والأزدي: متروك الحديث، وتركه ابن المبارك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، لا يجوز

الاحتجاج به.

قال في الكاشف: ضعفوه، وفي التقريب: متروك.

والحاصل: أنه متروك الحديث، والله أعلم.

تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٠، التقريب (٧٢٩٢).

فالحديث بهٰذا: حديث ثابت البناني؛ والطريقان الآخران طريقان لا يعتبر بهما:

١- طريق معمر، عن أشعث: طريقٌ فردٌ غريبٌ، لا يعرف إلا بهٰذا الإسناد الفرد؛ كما قال الطبراني في الأوسط.

«وحديث معمر، عن ثابت: حديثٌ ضعيف؛ عند أهل الحديث، قال علي بن المديني «وفي أحاديث معمر، عن ثابت: أحاديث غرائب ومنكرة، جعل ثابتاً، عن أنس» وقال ابن معين: «معمر، عن ثابت: ضعيفٌ» وفي روايةٍ أخرىٰ؛ قال: «حديث معمر، عن ثابت: مضطربٌ، كثير الأوهام». اهـ.

وعقد ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٦٢١ النوع الثالث: (قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لٰكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف) وذكر منهم: معمر، عن ثابت خاصةً، وقال العقيلي: «أنكرهم روايةً عن ثابت: معمر».

تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٥، ١٢٦، وشرح العلل ٢/ ٦٥٧، العلل لابن المديني ص ٣٥٥ (١١٤).

٢- وطريق هشان بن زياد، عن موسىٰ بن أنس: طريقٌ تالفٌ، لا يلتفت إليه.

ثالثاً: حديث الرجل المجهول:

فمداره علىٰ: حماد، عن ثابت، عن حبيب.

وحبيب هو: ابن سُبيعة، أو: ابن أبي سُبيعة، الضُّبَعي، وقيل: سبيعة ابن حبيب، قال ابن حبان: وهو وَهَمٌ.

روىٰ حديثاً واحداً:

مرةً: من حديثه هو، ومرةً: من حديث رجلٍ مجهول، ومرةً: من حديث الحارث (مجهول)، ومرةً: من حديث الحارث، عن رجلٍ مجهول.

وما روىٰ عنه؛ إلا: ثابت البناني، وما روىٰ له إلا النسائي في عمل اليوم والليلة.

قال العجلي: شامي تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في ثقاته.

قال ابن حجر في التقريب: تابعيٌ ثقةٌ، أخطأ من زعم أن له صحبة.

هكذا قال ابن حجر، وفيه نظر، فإنه لا يتجاوز وصف الجهالة، لم يرو عنه إلا ثابت، ولم يرو إلا حديثاً لا زمام له ولا خطام، وقد ٱضطرب فيه على الوجوه الخمسة السابقة، وليس هٰذا الٱضطراب إلا منه، والله أعلم.

تهذيب الكمال ٥/ ٣٧٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٠، التقريب (١٠٩٣).

وكذلك (الحارث) الذي يروي عنه؛ بالوجوه المختلفة التي سبق ذكرها: مجهولٌ، لا يعرف، وروايته عنه مضطربة:

- مرةً: يجعله من حديثه، مرفوعاً.
- ومرةً: يجعله من حديثه، عن رجلٍ مبهم، مرفوعاً.

وقد ذكره المزي في تهذيبه ٥/ ٣١١ غير منسوبٍ، وفي تهذيب التهذيب ١/ ٣٤١، وفي التقريب (١٠٦٠).

فالحديث بهٰذا: حديثٌ ضعيفٌ، ومضطرب الإسناد.

رابعاً: حديث أنس رضي الله عنه: وقد تتابع الأئمة علىٰ إعلاله:

١- قول الإمام أبي حاتم في العلل، وهو محل البحث هنا.

٢- الإمام النسائي قال بعد روايته للحديث؛ مقارناً بين رواية حسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس، وبين رواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة، عن الحارث، قال النسائي بعده (١٠٠١٢):

«قال أبو عبد الرحمن: وهٰذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد: خطأٌ، وحماد بن سلمة: أثبت - والله أعلم - بحديث ثابت؛ من حسين بن واقد، والله أعلم». اهـ.

٣- وقال الإمام الدارقطني في العلل ١٢/ ٢٤ (٢٣٦١):

«يرويه: مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد: عن ثابت، عن أنس.

وخالفهم: حماد بن سلمة؛ فرواه: عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، **والقول: قول حماد**». اهـ.

٤- والإمام البيهقي في الشعب ١٦/ ١٤ (٨٥٩٣):

بعد ذكره لرواية مبارك بن فضالة؛ قال: «تابعه عبد الله بن الزبير الباهلي، وعمارة بن زاذان: عن ثابت، عن أنس.

واختلف فيه علىٰ: حماد بن سلمة:

فقيل: عنه، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن رجلٍ حدَّثه، عن النبي ﷺ.

وقيل: عنه، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عن رجلٍ حدَّثه، سمع النبي ﷺ.

وقيل: غير ذلك، وروي من وجه آخر؛ عن أنس». اهـ.

٥- وقال ابن الأثير في أسد الغابة ١/ ٤٠٢ (٩٨٦): «روىٰ حديثه الحسن بن موسى الأشيب: عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب ابن سبيعة، عن الحارث، أن رجلاً كان جالساً عند النبي ﷺ، فذكره.

ورواه ابن عائشة - عبيد الله بن محمد بن حفص - وعفان: عن حماد، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن الحارث، أن رجلاً حدَّثه، أنه كان عند النبي ﷺ، نحوه.

ورواه مبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، وعبد الله بن الزبير، وعمارة بن زاذان:

عن ثابت، عن أنس، وهو: وَهَمٌ، وحديث حماد: أشهر». اهـ.

هكذا قال ابن الأثير: «رواه ابن عائشة، وابن عفان» ولم أظفر بالوقوف علىٰ إسناديهما.

خامساً: حماد بن سلمة يروي الحديث عن ثابت؛ من وجهين:

الوجه الأول: رواية حماد، عن ثابت، عن أنس:

وهي من رواية مؤمل بن إسماعيل، عن حماد: رواها الإمام أحمد، عنه.

وهي رواية ضعيفةٌ جداً، بل منكرةٌ، تفرد بها عن حماد بن سلمة: مؤمل به إسماعيل، وهو: محدثٌ، صدوقٌ، إمامٌ في السنة، له مناكير تفرد بها.

وعلىٰ جلالته؛ فقد تكلم فيه الأئمة؛ لسوء حفظه، حتىٰ قال محمد ابن نصر المروزي: «المؤمل؛ إذا ٱنفرد بحديثٍ: وجب أن يُتوقف، ويُتثبت فيه؛ لأنه كان سيء الحفظ، كثير الغلط» وقال الفسوي: «شيخٌ جليلٌ سنيٌ، يروى المناكير؛ عن ثقات شيوخه، ولو كانت عن

الضعفاء لكنا نجعل له عذراً».

قال الذهبي في الكاشف: صدوقٌ، شديدٌ في السنة، كثير الخطأ، وقال في التقريب: صدوق سيء الحفظ.

تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٣، التقريب (٧٠٢٩).

وعليه؛ فلا يصح هٰذا الوجه: عن حماد بن سلمة، عن ثابت، بل هو خطأٌ منكر.

الوجه الثاني: رواية حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن رجلٍ:

وهٰذا هو الوجه الصحيح: عن حماد، وعن ثابت أيضاً.

وإسناد هٰذا الوجه مُعَلٌّ بثلاث علل أيضاً:

١- حبيب بن سبيعة، أو ابن أبي سبيعة: وقد تقدم الكلام عليه.

٢- جهالة الحارث الذي يرفع الحديث مرةً بنفسه، ومرةً بالواسطة.

٣- ٱضطراب إسناده؛ في تعيين راويه عن النبي ﷺ.

سادساً: وبعد ما تقدم؛ فإن الٱختلاف الواقع في إسناد حبيب بن سبيعة؛ إنما وقع منه هو، لا من غيره، والله أعلم.

وجه الإعلال:

أولاً: ٱختلف في هٰذا الحديث علىٰ: ثابت البناني؛ بالوجهين السابقين:

١- رواية حماد بن سلمة: عن ثابت، عن حبيب: على الوجوه السابقة المذكورة.

٢- رواية مبارك بن نضالة، والحسين بن واقد، وعبد الله بن الزبير الباهلي، وعمارة بن زاذان: عن ثابت، عن أنس.

وقد رجح الإمام أبو حاتم الوجه الأول، وأعلَّ به الوجه الثاني؛ بأنه

(لزم الطريق).

ثانياً: رواية ثابت، عن أنس رضي الله عنه: روايةٌ معروفةٌ مشهورةٌ، سابقةٌ للسان، متبادرةٌ للأذهان:

- ففي تحفة الأشراف ١/ ١٠٣ - ١٥٦ (٢٦٠ - ٤٩٧) وهي: مئتان وثمانيةٌ وثلاثون حديثاً، منها: أربعةٌ وثمانون حديثاً: من رواية حماد بن سلمة، عن ثابت.

- وفي إتحاف المهرة ١/ ٤٣٩ - ٥٧٠ (٣٩٥ - ٧٧٢) وهي: ثلاثمائة وثمانيةٌ وسبعون حديثاً، منها: مئة وخمسون حديثاً: من رواية حماد بن سلمة، عن ثابت.

ثالثاً: في مقابل هٰذا؛ فرواية ثابت، عن حبيب، به:

لم أقف له في تحفة الأشراف ٣/ ١٠ (٣٢٨٣) إلا علىٰ هٰذا الحديث فقط.

فهو طريقٌ غريبٌ، لا يكاد يُعرف؛ إلا بهٰذا الحديث، وكان أهون على الراوي أن يسبق إلىٰ لسان الإحالة إلىٰ مسند ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

رابعاً: يضاف إلىٰ ما سبق: أن المخالفين لحماد بن سلمة في الرواية عن ثابت أربعة:

١- مبارك بن فضالة، أبو فضالة البصري: مات سنة ١٦٦ هـ.

روىٰ عن: الحسن، وبكر بن عبد الله، وروىٰ عنه: ابن المبارك، وشيبان، وهدبة.

وروىٰ له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوقٌ، يدلس، ويسوي.

وفي مراتب المدلسين له: جعله من المرتبة الثالثة، وقال: مشهور

بالتدليس، ٱنظر التقريب (٦٤٦٤).

٢- الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي: مات سنة ١٥٩هـ، قال في التقريب: ثقة له أوهام. روىٰ له مسلم والأربعة. التقريب (١٣٥٨).

٣- عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي: ما روىٰ له إلا ابن ماجه.

وروىٰ عن: ثابت، وأيوب، وروىٰ عنه: نصر بن علي، وجماعة.

قال أبو حاتم مجهول، وقال الدارقطني: صالح، وفي الكاشف: ليس بالحافظ، وفي التقريب: مقبول. التقريب (٣٣٢١).

٤- عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصري:

روىٰ عن: الحسن، ومكحول، وروىٰ عنه: عارم، وحبان، وشيبان.

وروىٰ له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

اختار في الكاشف مقالة أبي داود: ليس بذاك، وفي التقريب: صدوقٌ كثير الخطأ. التقريب (٤٨٤٧).

وقال الإمام أحمد: «يروي عن ثابت: أحاديث مناكير». تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٠.

وهٰؤلاء الأربعة: ليس منهم من تقوم لإسناده قائمة ٱستقلالاً، فكيف إذا كانت روايته في مقابل رواية حماد بن سلمة مخالفاً له؛ علىٰ ثابت البناني؟!

خامساً: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت خصوصاً:

قاله ابن المديني، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، ومسلم؛ وحكىٰ عليه الإجماع في كتابه التمييز ص ١٩٥: «والدليل - علىٰ ما بينا من هٰذا - ٱجتماع أهل الحديث، ومن

علمائهم؛ علىٰ أن: أثبت الناس في ثابتٍ البناني: حماد بن سلمة.

كذلك قال يحيى القطان، ويحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم؛ من أهل المعرفة» ثم قال:

«وعلىٰ هٰذا المقال الذي وصفنا عن حماد؛ في حُسن حديثه، وضبطه عن ثابت؛ حتىٰ صار أثبتهم فيه». اهـ.

وانظر شرح علل الترمذي ٢/ ٤٩٩ - ٥٠١.

ومع هٰذا أيضاً؛ فالرواة عن حماد بن سلمة كلهم من الثقات الأثبات:

١- الإمام عبد الله بن المبارك.

٢- وعفان بن مسلم.

وهما أثبت أصحاب حماد. أنظر شرح العلل ٢/ ٥١٧.

٣- الحسن بن موسى الأشيب.

٤- سليمان بن حرب.

٥- حجاج بن محمد المصيصي.

٦- موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي.

٧- عبيد الله بن محمد بن حفص (ابن عائشة).

٨- ومحمد بن إسحاق بن يسار.

قال ابن رجب في شرح العلل ٢/ ٧٢٦: «هكذا رواه: حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق.

- وخالفه: من لم يكن في حفظه بذاك؛ من الشيوخ الرواة، عن ثابت؛ كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما؛ فرووه: عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

- وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم:

- أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، قال أبو حاتم: «مبارك لزم الطريق» يعني: أن رواية ثابت، عن أنس: سلسلةٌ معروفةٌ مشهورةٌ، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هٰذا، وكذلك غيره من الأئمة». اهـ.

* والحاصل؛ مما تقدم:

١- أن طريق (ثابت، عن أنس): طريقٌ مأثورةٌ، وجادةٌ معروفةٌ، رويت بها أحاديث عظيمة من السنة الشريفة، بل هي طريقٌ من طرق السنة الكبار؛ التي حفظ الله بها كثيراً من السنن.

٢- أما طريق (ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة): فهي طريق مستغربةٌ، لا تعرف إلا في هٰذا الإسناد، ولا يحفظها إلا حافظٌ متقن.

وبهذا يتحقق:

- أن الحديث: (حديثُ حماد بن سلمة): عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، به.

- وأن (حديث غير حماد): عن ثابت، عن أنس: خطأٌ علىٰ: ثابت، أخطأ فيه رواته؛ علىٰ ثابت؛ جروا فيه على العادة المستمرة المحفوظة، التي تسبق إليها الألسنة، وتُحيل عليها الأذهان، والله تعالىٰ أعلم.

الحديث الثامن

قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله في كتابه العلل ٦/ ٣٥ (٢٢٩٦):

«وسألتُ أبي: عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً: أحسنهم خُلقاً».

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؟ قال أبي: حديث الحارث (أشبه)، ومحمد بن عمرو: **(لزم الطريق)**». **اهـ.**

*** تخريجه:**

الحديث الأول: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:

وله إليها ثلاثة طرق:

الأول: طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب:

رواه البخاري في التأريخ الكبير ٢/ ٢٧٢ (٢٤٣٣)، والبيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٨ (٧٦١٤) وهما: من طريق محمد بن يحيىٰ بن عبد الله الذهلي، عن أبي الأصبغ عبد العزيز بن يحيىٰ، عن محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي.

ورواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٤٤) عن الترقفي، عن أحمد ابن خالد الوهبي.

كلاهما (الباهلي، والوهبي) عن محمد بن إسحاق، عن الحارث بن

عبد الرحمن بن أبي ذباب، عنها رضي الله عنها، مرفوعاً.

الثاني: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي:

رواه الترمذي ٥/ ٩ (٢٦١٢) عن أحمد بن منبع.

والإمام أحمد في المسند ٦/ ٤٧ (٢٤٢٠٤).

وهما: عن إسماعيل بن علية.

وقال الترمذي: هٰذا حديث حسن، ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة. اهـ.

وأشار إليه الحاكم في المستدرك ١/ ٤ قال: «ورواه ابن علية، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عائشة، وأنا أخشىٰ؛ أن أبا قلابة: لم يسمع من عائشة» ووافقه الذهبي.

ورواه الإمام أحمد ٦/ ٩٩ (٢٤٦٧٧) من طريق عبد الوهاب الخفاف.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ٢١١ (٢٥٣١٠)، ٦/ ١٦٥ (٣٠٣٧٠) وفي الإيمان له (١٩).

وعنه: ابن السني في عمل اليوم والليلة (٦١٥).

ورواه النسائي في الكبرىٰ ٥/ ٣٦٤ (٩١٥٤) عن هارون بن إسحاق.

ورواه ابن السني أيضاً (٦١٥) عن مسروق بن المرزبان.

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وهارون، وابن المرزبان) عن حفص بن غياث.

ورواه ابن أبي الدنيا في العيال (٤٧٣) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن.

ورواه الحاكم في المستدرك ١/ ٥٣ من طريق مسدد.

والبيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٩ (٧٦١٥) من طريق القعنبي.

وهما (مسدد، والقعنبي) عن يزيد بن زريع.

وقال الحاكم: «رواة هٰذا الحديث عن آخرهم: ثقاتٌ، علىٰ شرط

الشيخين، ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي؛ بقوله: «فيه ٱنقطاع».

خمستهم (ابن علية، والخفاف، وابن غياث، وعنبسة، وابن زريع): عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عنها رضي الله عنها، مرفوعاً.

الثالث: القاسم بن محمد بن أبي بكر: ابن أخيها:

رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ٧/ ٢١٢ من طريق جعفر بن حام ابن حفص الخنبشي، عن محمد بن أيوب الضريس، عن القعنبي، حدثنا أفلح ابن حميد، عن القاسم بن محمد، عنها رضي الله عنها؛ بلفظ:

«إن خياركم أحسنكم أخلاقاً، وألطفكم بأهله».

ولم يورده الدكتور خلدون الأحدب في زوائده، من حديثها رضي الله عنها.

وأورده السيوطي في الجامع الكبير ١/ ٢٣٨ وعزاه إلى الخطيب وحده.

والثلاثة جميعاً (أبو سلمة، وأبو قلابة، والقاسم بن محمد) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

وله إليه سبعة طرق:

الأول: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: وله إليه ثلاثة طرق:

١- محمد بن عمرو بن علقمة:

رواه الإمام أحمد ٢/ ٢٧٢ (١٠١١٠) وعنه: أبو داود في السنن (٤٦٨٢) عن يحيى القطان.

ورواه الترمذي (١١٦٢) عن أبي كريب، وهنَّاد في الزهد (١٢٥٢) وهما: عن عبدة بن سليمان.

ورواه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٥٠ (٧٤٠٢).

ورواه أبوبكر الآجري في الشريعة (٢٣٣) وابن حبان (٤٧٩) وهما: من طريق إسحاق بن إبراهيم.

ورواه ابن أبي الدنيا في العيال (٤٧١) عن أبي خيثمة.

ثلاثتهم (الإمام أحمد، وإسحاق، وأبو خيثمة) عن عبد الله بن إدريس.

ورواه ابن أبي شيبة ٦/ ١٦٥ (٣٠٣٦٠) عن محمد بن بشر.

ورواه ابن حبان (٤١٧٦) من طريق يزيد بن زريع.

ورواه ابن أبي الدنيا في العيال (٤٧٩) من طريق هارون بن علي.

ورواه ابن أبي شيبة ٥/ ٢١١ (٢٥٣٠٩) والقضاعي في مسند الشهاب، وهما: من طريق حفص بن غياث.

ورواه الحارث بن أبي أسامة (زوائد مسنده) (٨٤٨)، والبيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٨ (٧٦١٣) وهما: من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن سعيد بن عامر.

ورواه البيهقي في الشعب ١/ ١٦١ (٢٧)، ١٤/ ١٣٧ (٧٦١٢) وأبو نعيم في الحلية ٩/ ٢٤٨، والبغوي في شرح السنة (٢٣٤١)

(٣٤٩٥) من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن يعلىٰ بن عبيد.

ورواه البيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٨ (٧٦١٣) من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن يزيد بن هارون.

ورواه الحاكم ١/ ٤٣ (٢)، والبيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٨

(٧٦١٢)، وهما: من طريق عبد الوهاب الخفاف.

وقال الحاكم: «صحيحٌ، لم يُخرَّج في الصحيحين، وهو صحيحٌ؛ علىٰ شرط مسلم بن الحجاج، فقد ٱستشهد بأحاديث القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ومحمد بن عمرو، وقد ٱحتج بمحمد بن

عجلان» ووافقه الذهبي.

الأحد عشر (يحيى القطان، وعبدة بن سليمان، وعبد الله بن إدريس، ومحمد بن بشر، ويزيد بن زريع، وهارون بن علي، وحفص بن غياث، وسعيد بن عامر، ويعلىٰ بن عبيد، ويزيد بن هارون، وعبد الوهاب الخفاف) كلهم جميعاً: عن محمد بن عمرو بن علقمة.

وقال الترمذي: حديث أبي هريرة هٰذا: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. اهـ.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي:

رواه الطبراني في الأوسط (٤٤٢٠) من طريق عبد الرحيم بن محمد ابن زياد السكوني، عن عباد بن العوام، عن حصين، به، وزاد في آخره: «وخيركم خيركم لأهله».

وقال الطبراني: لم ير هٰذا الحديث عن حصين؛ إلا عباد بن العوام، تفرد به: عبد الرحيم بن محمد السكوني. اهـ.

٣- محمد بن إبراهيم التيمي:

رواه البزار في مسنده (كشف الأستار) ٢/ ٤٠٦ (١٩٧١) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي.

وقال البزار: لا نعلمه بهٰذا اللفظ بإسنادٍ أحسن من هٰذا الإسناد. اهـ.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/ ٢٢:

والثلاثة جميعاً: (محمد بن عمرو بن علقمة، وحصين بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم التيمي) عن أبي سلمة، به.

الثاني: أبو صالح: ذكوان السمان:

رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ٢١١ (٢٥٣١٢) ٦/ ١٦٥ (٣٠٣٦٢) وفي الإيمان له (٢٠).

والإمام أحمد ٢/ ٥٢٧ (١٠٨٢٩).

والدارمي ٢/ ٤١٥ (٢٧٩٢).

والحاكم ١/ ٤٣ (١)، والبيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٣ (٧٦٠٧) والأصبهاني في رؤية الله (٧٩) ثلاثتهم: من طريق عبد الله بن محمد ابن أبي ميسرة.

والبيهقي أيضاً في الشعب ١/ ١٦٠ (٢٦) من طريق السري بن خزيمة.

خمستهم: عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد ابن أبي أيوب.

ورواه البيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٤ (٧٦٠٨) وفي السنن الكبرىٰ ١٠/ ١٩٢، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٢/ ١١٠ من طريق سعيد بن أبي مريم، عن يحيىٰ بن أيوب.

ورواه البيهقي في الشعب (٧٦٠٩) وفي الكبرىٰ ١٠/ ١٩١ من طريق عبد العزيز الدراوردي.

ورواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (١٤) عن أحمد بن منصور الرمادي.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار ١١/ ٢٦٠ (٤٤٣) والآجري في الشريعة (٢٣٤) من طريق أنس بن عياض الليثي.

خمستهم: (سعيد بن أبي أيوب، ومحمد بن أيوب، والدراوردي، والرمادي، وأنس بن عياض): عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، به.

الثالث: المطلب بن عبد الله بن حنطب:

رواه ابن حبان، كما في موارد الظمآن (٣١٨)، وليس في المطبوعة

من الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب، به.

الرابع: عيسىٰ بن سيلان:

رواه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ١/ ٤٤٢ (٤٥٤) عن يحيىٰ بن عثمان بن صالح السهمي، عن أبيه، عن ابن لهيعة، عن عيسىٰ بن سيلان، به.

الخامس: محمد بن سيرين:

أشار إليه الحاكم معلقاً في المستدرك ١/ ٣.

السادس: أبو عثمان النهدي:

رواه الطبراني في ٢/ ٢٥، ومن طريقه الخطيب في تاريخه ٥/ ٥٦٣ من طريق صالح بن بشير المري، عن سعيد الجريري، عن أبي عثمان النهدي، به.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٢١: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه: صالح بن بشير المري، وهو: ضعيف». اهـ.

السابع: محمد بن زياد الجمحي:

رواه الإمام أحمد (١٠٠٢٢) (١٠٠٦٦) عن عبد الرحمن بن مهدي.

وأيضاً (١٠٢٣٢) (١٠٢٤٠) عن وكيع بن الجراح.

والبخاري في الأدب المفرد (٢٨٥) عن الحجاج بن المنهال.

وابن حبان في صحيحه (٩١) من طريق هُدْبة بن خالد.

أربعتهم: عن حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، به.

والسبعة جميعاً (أبو سلمة، وأبو صالح، والمطلب، وابن سيلان، وابن سيرين، وأبو عثمان، ومحمد بن زياد): عن أبي هريرة رضي الله عنه،

مرفوعاً، وفي آخر الحديث ألفاظٌ مختلفة بين هٰذِه الطرق.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

وله طريقٌ واحد: محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عنه:

رواه الطبراني في الأوسط ٤/ ٣٥٦ (٤٤٢٢) وفي الصغير ١/ ٢١٨ (٥٩٦) ومن طريقه رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ٦٧.

وقال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هٰذا الحديث، عن محمد بن عيينة؛ إلا يعقوب بن أبي عباد». اهـ.

ورواه البيهقي في الشعب ١٤/ ١٣٩ (٧٦١٦).

وهما: من طريق يعقوب بن أبي عباد، عن محمد بن عيينة، عن محمد ابن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، به.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/ ٢١ وقال: «رواه في الأوسط والصغير، وفيه: يعقوب بن أبي عباد القلزمي، ولم أعرفه». اهـ.

هٰذا؛ وقد روي الحديث أيضاً؛ موصولاً؛ من حديث أنس، وجابر، وعبد الله بن عمرو، وعمير بن قتادة الليثي، وأبي ذر، وغيرهم رَضِيَ الله عَنْهم وأرضاهم، وروي في معناه أحاديث كثيرة أيضاً.

*** الدراسة:**

بالنظر في نص ابن أبي حاتم؛ في إعلال هٰذا الحديث: تظهر الحقائق التالية:

١- ذكر حديث «أكمل المؤمنين إيماناً» من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

٢- ذكر هٰذا الحديث؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٣- ٱختلف في هٰذا الحديث علىٰ: أبي سلمة؛ علىٰ وجهين:

أ- الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن أبي سلمة؛ فجعله من حديث: عائشة رضي الله عنها.

ب- محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة؛ فجعله من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

٤- رجح الإمام أبو حاتم:

الوجه الأول: رواية الحارث بن أبي ذباب، عن أبي سلمة؛

على الوجه الثاني: رواية محمد بن عمرو بن علقمة، عنه.

وعبَّر عن **(الوجه الراجح)**؛ بقوله: «أشبه».

وعبَّر عن **(الوجه المرجوح)**؛ بقوله: «لزم الطريق».

دراسة مدار الإسناد:

أولاً: مدار هٰذا الحديث علىٰ:

أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، قيل: كنيته ٱسمه، وقيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل، ولد بعد العشرين من الهجرة، ومات سنة ٩٤ هـ، وهو ابن ٱثنتين وسبعين سنة.

روىٰ عن: أبيه، وأبي هريرة، وعائشة، وابن عباس، وجابر، وغيرهم كثير.

وروىٰ عنه: محمد بن عمرو بن علقمة، والشعبي، والزهري، ونافع، وخلقٌ كثير، وروىٰ له: الستة جميعاً.

قال الذهبي في الكاشف: أحد الأئمة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة مكثر. تهذيب التهذيب ٤/ ٥٣١، التقريب (٨١٤٢).

ثانياً: الراوي للوجه الأول، عن أبي سلمة، وهو:

الحارث بن عبد الرحمن بن المغيرة، ويقال: بن عبد الله بن سعد (وشهرته: ابن أبي ذباب) الدوسي المدني. مات سنة ١٤٦ هـ.

روىٰ عن: ابن المسيب، ومجاهد، والأعرج، وغيرهم.

وروىٰ عنه: ابن جريج، وأبو ضمرة، وأبو خالد الأحمر، وغيرهم، وروىٰ له: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال ابن معين: مشهور، وقال الساجي: حدَّث عنه أهل المدينة، ولم يحدث عنه مالك، وقال أبو حاتم: يروي عنه الدراوردي أحاديث منكرة، ليس بالقوي.

وقال أبو زرعة: ليس به بأس، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال ابن حزم: ضعيف.

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: كان من المتقنين.

واختار الذهبي في كاشفه مقالة أبي حاتم، وقال في المغني والميزان: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ يهم.

والحاصل: أنه صدوقٌ، قليل الحديث، وفي حديث الدراوردي عنه نكارة.

تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٢، الميزان ١/ ٤٣٧، المغني ١/ ١٤٢ (١٢٣٧)، المحلىٰ ٦/ ١٢٠، ٧/ ١٣٧، التقريب (١٠٣٠).

ثالثاً: الراوي للوجه الثاني، عن أبي سلمة، وهو:

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله المدني. مات سنة ١٤٤هـ.

روىٰ عن: أبيه، ونافع، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهم، وروىٰ عنه: الإمام مالك، وشعبة، والسفيانان، ويحيى القطان،

وغيرهم، وروىٰ له: البخاري مقروناً، وسلم في المتابعات، والأربعة.

وثقه ابن معين مرةً، والنسائي مرةً، وقال يحيى القطان: رجلٌ صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال النسائي: ليس به يأس، وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: وسط، وإلى الضعف ما هو، وقال ابن سعد: كثير الحديث، يُستضعف، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويُشتهىٰ حديثه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ.

وقال ابن عدي: له حديثٌ صالح، وقد حدَّث عنه جماعةٌ من الثقات، كل واحد ينفرد عنه بنسخة، ويُغرب بعضهم علىٰ بعض، وروىٰ عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن معين: مازال الناس يتقون حديثه، كان يحدث مرةً: عن أبي سلمة؛ بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرةً أخرىٰ: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوقٌ، له أوهام.

والحاصل: أنه صدوق مكثرٌ، يخطئ في حديث أبي سلمة خصوصاً. تهذيب التهذيب ٤/ ٦٦٢، التقريب (٨١٤٢).

رابعاً: الراوي للحديث عن أبي سلمة؛ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو:

١- محمد بن عيينة الهلالي، أخو الإمام سفيان، وعمران، وإبراهيم: أبناء عيينة.

روىٰ عن: أبي حازم، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وشعبة، وغيرهم، وروىٰ عنه: يحيى القطان، ويعقوب بن أبي عباد، وغيرهما.

ولم يرو له أحدٌ من الستة، ولا في المسند للإمام أحمد.

قال العجلي: كان صدوقاً، وكان له فقه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود في آل عيينة الثلاثة - دون سفيان - فقال: كلهم صالح، وحديثهم قريبٌ من قريب، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، يأتي بالمناكير.

وفي المغني والديوان؛ آختار الذهبي: مقالة أبي حاتم.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام، ذكره تمييزاً.

والحاصل: أنه صدوقٌ فقيهٌ، له مناكير يتفرد بها.

تهذيب التهذيب ٣/ ٦٧١، المغني ٢/ ٦٢٣ (٨٥٩١) والديوان (٣٩٢٤) التقريب (٦٢١٣) الجامع في الجرح والتعديل ٣/ ٦٢ (٤١٠٦).

٢- يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد العبدي المكي البصري، ثم القلزمي المصري. مات بها سنة ٢٢٦ هـ.

روىٰ عن: محمد بن عيينة، وإبراهيم بن طهمان، وغيرهما.

وروىٰ عنه: موسىٰ بن سهل الرملي، وعبد الرحمن بن

عبد الله بن عبد الحكم، وأهل مصر.

ولا رواية له في الستة، ولا في المسند للإمام أحمد.

قال أبو حاتم: قدمت القلزم، وهو غائب، فلم أكتب عنه، ومحله الصدق لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال السمعاني في أنسابه: وكان ثقة.

والحاصل: أنه لا بأس به؛ إن شاء الله.

التاريخ الكبير ٨/ ٤٠١، الجرح والتعديل ٩/ ٢٠٣، الثقات ٩/ ٢٨٥، الأنساب للسمعاني ١٠/ ٢١٦.

خامساً: الاختلاف الواقع في هٰذا الحديث حصل مرتين:

الاختلاف الأول: الاختلاف علىٰ: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو علىٰ ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أبو سلمة، عن عائشة رضي الله عنها:

وهو من طريقٍ فردٍ غريبٍ، لا متابع له:

- لم يروه عن أبي سلمة؛ إلا الحارث بن أبي ذباب.
- ولم يروه عن الحارث؛ إلا محمد بن إسحاق.

لكن تابع أبا سلمة عنها رضي الله عنها: أبو تلابة، والقاسم بن محمد.

الوجه الثاني: أبو سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهو مروي عن أبي سلمة من ثلاثة طرق:

١- محمد بن عمرو بن علقمة.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي.

٣- محمد بن إبراهيم التيمي.

الوجه الثالث: أبو سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه:

وهو طريقٌ فردٌ غريبٌ، لا متابع له:

- لم يروه عنه (؛ إلا أبو سلمة.
- ولم يروه عن أبي سلمة؛ إلا محمد بن عمرو بن علقمة.
- ولم يروه عن محمد بن عمرو؛ إلا محمد بن عيينة.
- ولم يروه عن محمد بن عيينة؛ إلا يعقوب بن أبي عباد.

الاختلاف الثاني: الاختلاف علىٰ: محمد بن عمرو بن علقمة، وهو علىٰ وجهين:

الوجه الأول: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه:

رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة أحد عشر راوياً، منهم جمعٌ من الأثبات:

١- يحيى القطان.
٢- يزيد بن هارون.
٣- يزيد بن زريع.
٤- عبد الله بن إدريس.
٥- عبد الوهاب الخفاف.
٦- هارون بن علي.
٧- يعلىٰ بن عبيد.
٨- عبدة بن سليمان.
٩- محمد بن بشر.
١٠- سعيد بن عامر.
١١- حفص بن غياث.

كلهم: عن محمد بن عمرو بن علقمة، به.

- ومحمد بن عمرو بن علقمة: قد تابعه اثنان، كما تقدم آنفاً.

- وأبو سلمة: قد تابعه ستةٌ من الرواة:

١- أبو صالح.
٢- المطلب بن عبد الله بن حنطب.
٣- عيسىٰ بن سيلان.
٤- محمد بن سيرين.
٥- أبو عثمان النهدي.
٦- محمد بن زياد.

كلهم: عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه:

وهو - كما تقدم - طريقٌ فردٌ، وإسنادٌ غريب:

لم يروه إلا محمد بن عيينة، ولا عنه؛ إلا يعقوب بن أبي عباد.

سادساً: نظر الأئمة في هٰذا الاختلاف الواقع في إسناد هٰذا الحديث:

١- موقف أبي حاتم الرازي رحمه الله:

نظر أبو حاتم إلىٰ طريقٍ واحدٍ من طرق هٰذا الحديث، وهو: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فرأىٰ فيه ٱختلافاً علىٰ: أبي سلمة:

- الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن أبي سلمة: جعله من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

- ومحمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة: جعله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لما سأله ابنه أبو محمد عن هاتين الروايتين، ما الصحيح منهما؟

أجاب رحمه الله؛ بترجيح رواية ابن أبي ذباب؛ لأن إسنادها غريبٌ، في مقابل رواية محمد بن عمرو؛ لأن إسنادها محفوظٌ مشهورٌ؛ يسبق إلى الذهن واللسان، فرواية ابن أبي ذباب عنده (أشبه)، ورواية محمد بن عمرو: تدل علىٰ لزومه الطريق.

٢- أما موقف شيخ أبي حاتم، وهو محمد بن يحيى الذهلي: فقد روى الذهلي حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناده، من ثلاثة طرق:

أ- عن سعيد بن عامر الضُّبَعي: الثقة المشهور.

ب- وعن يعلىٰ بن عبيد الطنافسي: الثقة العابد.

جـ- وعن يزيد بن هارون بن زاذان: الحافظ الثبت المتقن.

ثلاثتهم: عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- وقد نقل البيهقي بإسناده في الشعب ١٤/ ١٣٨ (٧٦١٣)، (٧٦١٤) بعد أن روى الحديث بإسناده إلى الإمام الذهلي: عن يزيد بن هارون،

وسعيد بن عامر، كلاهما: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

- ثم ساق بإسناده إلى الإمام الذهلي: عن عبد العزيز بن يحيىٰ أبي الأصبغ، عن محمد بن سلمة الباهلي، عن محمد بن إسحاق، عن الحارث بن أبي ذباب، عن عائشة ﷺ.

- ثم نقل البيهقي، عن الإمام الذهلي؛ قال:

«قال أبو عبد الله - وهو محمد بن يحيىٰ -: أرجو أن يكونا محفوظين؛ عن أبي هريرة، وعائشة». اهـ.

- ثم قال البيهقي: «والذي يؤكد ما قال محمد بن يحيى الذهلي: مرسلُ أبي قلابة، عن عائشة» ثم ساق هٰذا المرسل؛ بإسناده، ليس من طريق الذهلي.

والذي يظهر من هٰذا السياق؛ أن الذهلي، ومن بعده البيهقي يريان جميعاً:

- أن الحديث محفوظٌ؛ من حديث أبي هريرة ﷺ.

- ويرجو الذهلي أن يكون كذلك محفوظاً من حديث عائشة ﷺ.

- ويؤكد هٰذا البيهقي؛ بكونه روي عنها؛ من مرسل أبي قلابة.

- وأما الترمذي؛ فقد صحَّح حديث أبي هريرة، كما تقدم.

وجه التعليل:

أولاً: لا أرىٰ أن ثمة تعارضاً بين قولي الإمامين الجليلين:

محمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي.

فإن تعليل أبي حاتم: تعليلٌ خاصٌ؛ بطريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، فقط.

وأما الذهلي:

فإنه يرجو أن يكون الحديث محفوظاً عنهما ﷺ: وهٰذا لا إشكال فيه؛ بالنظر إلىٰ طرقه الأخرىٰ، عن أبي سلمة.

ثانياً: تعليل الإمام أبي حاتم تعليلٌ وجيهٌ؛ للوجوه التالية:

١- أنه قد ٱختلف فيه علىٰ: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، علىٰ ثلاثة وجوه:

- مرةً: من حديث أبي هريرة ﷺ.
- ومرةً: من حديث عائشة ﷺ.
- ومرةً: من حديث أبي سعيد ﷺ.

وهٰذا الٱختلاف عليه:

مؤكدٌ أن محمد بن عمرو لم يضبط إسناد هٰذا الحديث.

٢- أن محمد بن عمرو - كما تقدم في ترجمته - يخطئ في حديث أبي هريرة ﷺ خصوصاً، وقد نص عليه الأئمة، بل كان يرفع عن أبي سلمة؛ ما كان من قول أبي هريرة ﷺ، ورأيه.

٣- أما رواية أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ:

فهي رواية مشهورة، وإسنادها إسنادٌ متداول عند أهل الحديث:

- ففي تحفة الأشراف ١٠/ ٤٥٧ - ١١/ ٨٣ (١٤٩٤٦ - ١٥٤٣٧) وهي: أربعمائة وخمسةٌ وتسعون حديثاً.

- وفي إتحاف المهرة ١٦/ ١ص ٦٦ - ٢٢٨ (٢٠٣٩١ - ٢٠٦٨٦) واستدراك المحقق عليه: ستةً وخمسين حديثاً؛ فهي: ثلاثمائة واثنين وخمسين حديثاً.

٤- وكذلك رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ: فهي من أكثر الروايات عن أبي سلمة، وهي روايةٌ تطفح بها

مصنفات السنة الشريفة:

- ففي تحفة الأشراف ١١/ ٣-٢٢ (١٥٠٠٤ - ١٥١٢٦) وهي: مئةٌ وثلاثةٌ وعشرون حديثاً.

- وفي إتحاف المهرة ١٦/ ١ ص ٦٦ - ٢٢٨ الموضع السابق أعلاه، ومنها ما يقارب الثلثين، كلها: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٥- أما رواية أبي سلمة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:

فهي أيضاً روايةٌ معروفةٌ، ومتوافرةٌ في كتب الحديث الشريف:

- ففي تحفة الأشراف ١٢/ ٣٤٣ - ٣٧٤ (١٧٦٩٩ - ١٧٧٩٣) وهي: سبعةٌ وتسعون حديثاً.

- وفي إتحاف المهرة ١٧/ ٦٠٧ - ٦٤٨ (٢٢٨٨٣ - ٢٢٩٦٧) وهي: خمسة وثمانون حديثاً، واستدرك المحقق حديثاً من زوائد عبد الله على المسند لأبيه الإمام أحمد.

٦- ورواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عنها رضي الله عنها:

وهي قليلةٌ معدودةٌ:

- ففي تحفة الأشراف ١٢/ ٣٦٠ - ٣٦١ (١٧٧٥٤ - ١٧٧٦٣) وهي: أحد عشر حديثاً فقط.

- وفي إتحاف المهرة ١٧/ ٦٠٧ - ٦٤٨ الموضع السابق أعلاه، ومنها: آثنا عشر حديثاً فقط، كلها من رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، به.

٧- أما رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه: فهي روايةٌ معلَّةٌ بأربع علل:

أ- الاختلاف علىٰ: محمد بن عمرو بن علقمة، كما تقدم.

ب- تركيب إسناده: تركيبٌ فردٌ غريبٌ، لم أقف علىٰ مثله.

جـ - في إسناده: محمد بن عيينة، ولا أظنه إلا من مناكيره.

د- وفي إسناده: يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد، وفي النفس منه شيءٌ، وقد تفرد به؛ مخالفاً للناس.

والحاصل؛ مما تقدم:

١- أن الحديث من رواية أبي سلمة، محفوظٌ؛ من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وروايته عن أبي سلمة؛ من حديث غيرها: غلطٌ علىٰ أبي سلمة.

٢- أن رواية الحديث عن أبي سلمة؛ من حديث أبي سعيد رضي الله عنه: روايةٌ منكرةٌ لا تصح، وهي دليلٌ قاطعٌ على الاضطراب محمد بن عمرو في إسناد هٰذا الحديث.

٣- إعلال أبي حاتم لحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ من طريق أبي سلمة، لا يعارض ثبوته من وجهٍ آخر، عنه رضي الله عنه.

٤- لاشك بعد هٰذا كله:

- أن حديث الحارث، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (أشبه) وهو المحفوظ.

- وأن محمد بن عمرو بن علقمة وَهِمَ في إسناده إلىٰ أبي سلمة، فقد (لزم الطريق) وجرىٰ على العادة المستمرة، فكان أهون عليه أن يقول: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، والله تعالىٰ أعلم.

«الخاتمة»

وفي ختام هٰذا البحث نسأل الله تعالىٰ حسن الختام،
وأعرض للقارئ الكريم أهم فوائده وثماره:

*** أولاً: القسم التأصيلي:**

١- لزوم الطريق: هو «مخالفة الراوي؛ بسياق الإسناد علىٰ ما جرت به عادة الإسناد: وهماً أو تلقيناً».

٢- الذي وقفت عليه من عبارات المحدثين عن هٰذِه العلة (٢٤) تعبيراً، وأشهرها: (لزوم الطريق) و(سلوك الجادة).

٣- لزوم الطريق: - قسيمه: (الإسناد الشديد)، وعبَّروا عنه أيضاً: (من أين جاء بهٰذا الإسناد) (من أين يقع علىٰ هٰذا).

- وضده: ما عبَّروا عنه بقولهم: (لا يجيء) (لم يُرو) (لا يكون) ونحوها.

٤- (لزوم الطريق) يدخل في أنواعٍ شتىٰ من علوم الحديث، وقد بلغت - فيما وقفت عليه - اثنا عشر نوعاً.

٥- ذكرت للتعليل بـ (لزوم الطريق) عشرة ضوابط، من أهمها:

أن الإعلال بهٰذِه العلة لا يستلزم تصحيح قسيمه، شأنه شأن سائر العلل.

٦- مواقف الأئمة النقاد من الإعلال بهٰذِه العلة:

أ- الموقف الأول: ما أُعِلَّ بـ (لزوم الطريق) وهو كثير، ومنه نماذج

هٰذا البحث.

ب- الموقف الثاني: ما ٱختُلف في إعلاله بهٰذِه العلة، وقد وقع هٰذا عند المدقِّقين والمتساهلين.

* ثانياً: القسم التطبيقي:

وتحته الأحاديث الثمانية، وقد ٱنتهيت فيها جميعاً إلىٰ موافقة الإمام أبي حاتم، ودعَّمتُ ترجيحي له بأنواع الأدلة والقرائن في مواضعها.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وآله أجمعين.

المراجع

١- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم تحقيق د. باسم فيصل دار الراية بالرياض ط١، ١٤١١هـ.

٢- الأدب المفرد للإمام البخاري دار البشائر بيروت ١٤٠٩هـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٣- إرواء الغليل للألباني - طبع المكتب الإسلامي، ط١، بيروت ١٣٩٩هـ.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر - تحقيق جماعة - دار الكتب العلمية بيروت ط١.

٥- البحر الزخار للبزار، تحقيق محفوظ الرحمن، ط١ مكتبة العلوم والحكم بالمدينة ١٤٠٩هـ.

٦- البداية والنهاية لابن كثير - مكتبة المعارف - بيروت.

٧- تاريخ الثقات لابن شاهين، الدار السلفية بالكويت - ١٤٠٤ ط١ : صبحي السامرائي.

٨- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة للحافظ ابن حجر ط١، ١٤١٨ هـ المدينة النبوية.

٩- التاريخ الصغير للبخاري ، دار التراث ، القاهرة - ١٣٩٧ ط١، تحقيق: محمود إبراهيم.

١٠- التاريخ الكبير للإمام البخاري، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

١١- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - -

١٢- تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق جماعة، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٣- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت ط١.

١٤- تفسير الطبري، طبع دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٥- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني تحقيق عوانة ط١ دار الرشيد سوريا ١٤٠٦هـ.

١٦- التمهيد لابن عبد البر - وزارة الأوقاف بالمغرب ١٣٨٧هـ تحقيق جماعة.

١٧- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني - دار الفكر بيروت ط١، ١٤٠٤هـ.

١٨- تهذيب الكمال، للمزي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ ط١، تحقيق د. بشار عواد.

١٩- الثقات، أبو حاتم ابن حبان، دار الفكر ١٣٩٥ ط١ تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٢٠- الجامع الصحيح للبخاري تحقيق البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت ١٤٠٧هـ.

٢١- الجامع الصحيح للترمذي تحقيق أحمد شاكر - دار إحياء التراث - بيروت.

٢٢- الجامع في الحديث لابن وهب، ابن الجوزي السعودية ١٩٩٦م، ط١ تحقيق أبو الخير.

٢٣- الجرح والتعديل للرازي، دار إحياء التراث بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، ط١.

٢٤- جزء الدينار من أحاديث الكبار للذهبي، تحقيق مجدي السيد، مكتبة القرآن بالقاهرة.

٢٥- جزء فيه أحاديث ابن حيان، مكتبة الرشد الرياض١٤١٤ ط١، تحقيق: بدر البدر.

٢٦- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت١٤٠٥، ط٤.

٢٧- الروض الداني (المعجم الصغير) للطبراني، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٥ ط١.

٢٨- السلسلة الصحيحة للألباني طبع المكتب الإسلامي ط١ بيروت.

٢٩- السلسلة الضعيفة والموضوعة للألباني المكتب الإسلامي ط١ بيروت.

٣٠- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الفكر - بيروت.

٣١- سنن أبي داود - دار الفكر - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٢- سنن الدارقطني - دار المعرفة بيروت ١٣٨٦هـ تعليق عبد الله هاشم المدني.

٣٣- سنن الدارمي تحقيق زمرلي وخالد السبع، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٤- السنن الصغرىٰ للنسائي (المجتبىٰ) مكتب المطبوعات الإسلامية ط١ - حلب ١٤٠٦هـ.

٣٥- السنن الكبرىٰ دار الكتب العلمية بيروت١٤١١ ط١ تحقيق: البنداري وكسروي.

٣٦- السنن الكبرىٰ للبيهقي - مكتبة دار الباز بمكة ١٤١٤هـ.

٣٧- سنن سعيد بن منصور، دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤، ط١، تحقيق: آل حميد.

٣٨- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي - مؤسسة الرسالة - ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٩- شرح معاني الآثار للطحاوي، تحقيق محمد النجار، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ ط١.

٤٠- شرح علل الترمذي لابن رجب، تحقيق نور الدين عتر ط ١، ١٣٩٨ هـ، دار الملاح.

٤١- شعب الإيمان للبيهقي تحقيق محمد زغلول - دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١١هـ.

٤٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق الأرناؤوط مؤسسة الرسالة

بيروت ١٤١٤هـ.

٤٣- صحيح ابن خزيمة - الكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

٤٤- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٥- الضعفاء الكبير،للعقيلي، دار المكتبة العلمية بيروت ١٤٠٤هـ ط١، تحقيق: قلعجي.

٤٦- الطبقات الكبرىٰ لابن سعد - دار صادر - بيروت.

٤٧- العلل لابن أبي حاتم تحقيق د. الحميد ط١ الحميضي الرياض.

٤٨- العلل للدارقطني تحقيق محفوظ الرحمن ١٤٠٥هـ ط١ طيبة بالرياض.

٤٩- فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب - دار المعرفة بيروت.

٥٠- فتح المغيث للسخاوي، تحقيق د. الخضير والفهيد، دار المنهاج، الرياض ط١، ١٤٢٦هـ.

٥١- الكاشف للإمام الذهبي تحقيق محمد عوامة - ط١، ١٤١٣هـ دار القبلة.

٥٢- الكامل لابن عدي - تحقيق يحيىٰ مختار - دار الفكر بيروت ط ٣ ١٤٠٩هـ.

٥٣- لسان الميزان للحافظ ابن حجر- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٤٠٦هـ.

٥٤- لسان العرب للعلامة ابن منظور، دار المعارف بمصر.

٥٥- المجروحين لابن حبان، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، ط١، تحقيق: محمود زايد.

٥٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان - القاهرة ، بيروت - ١٤٠٧.

٥٧- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية جمع ابن قاسم ط١ الإفتاء السعودية.

٥٨- المستخرج على الترمذي للطوسي، د. أنيس طاهر، ط١مكتبة الغرباء بالمدينة ١٤٠٥هـ.

٥٩- المستدرك للحاكم - تحقيق مصطفىٰ عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١١هـ.

٦٠- مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر - مؤسسة نادر، بيروت ط١، ١٤٠١هـ.

٦١- مسند أبي عوانة الأسفرائيني - دار المعرفة بيروت.

٦٢- مسند أبي يعلىٰ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون - دمشق ١٤٠٤هـ.

٦٣- مسند إسحاق بن راهوية تحقيق البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة ط١، ١٤١٢هـ.

٦٤- مسند الإمام أحمد، تحقيق جماعة بمؤسسة الرسالة ط١، ١٤١٣هـ.

٦٥- مسند الحميدي، تحقيق حبيب الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت، بالقاهرة.

٦٦- مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٧- مسند الشاميين للطبراني، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥، ط١ تحقيق: السلفي.

٦٨- مسند الشهاب للقضاعي، تحقيق السلفي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧هـ.

٦٩- مسند الطيالسي - دار المعرفة بيروت.

٧٠- المسند للشاشي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة١٤١٠ ط١، تحقيق: د. محفوظ الرحمن.

٧١- المصنف لأبن أبي شيبة - مكتبة الرشد - الرياض ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٢- المصنف لعبد الرزاق تحقيق الأعظمي المكتب الإسلامي بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ.

٧٣- المطالب العالية لابن حجر، دار العاصمة السعودية ١٤١٩هـ ط١ عناية:

د. سعد الشتري.

٧٤- المعجم الأوسط للطبراني - دار الحرمين بالقاهرة - ١٤١٥هـ.

٧٥- المعجم الكبير للطبراني تحقيق حمدي السلفي - مكتبة الزهراء بالموصل ١٤٠٤هـ.

٧٦- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران.

٧٧- المغني في الضعفاء، الإمام الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٧٨- المنتخب لعبد بن حميد، تحقيق السامرائي، ط١ مكتبة السنة بالقاهرة ١٤٠٨هـ.

٧٩- المنتقىٰ من السنن المسندة، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ١٤٠٨ - ط١، تحقيق: عبدالله عمر البارودي.

٨٠- موارد الظمآن، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة.

٨١- موطأ للإمام مالك: دار إحياء التراث العربي - مصر - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٨٢- ميزان الأعتدال، للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، ط١.

٨٣- النكت على ابن الصلاح لابن حجر تحقيق د. ربيع مدخلي ط ١٤٠٨ هـ دار الراية.

الموسوعات الإلكترونية:

١- برنامج الموسوعة الشاملة الإلكتروني. بإصدارها الأخير.

٢- برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... الصفحة

المقدمة ٥
الفصل الأول: الدراسة التأصيلية: وتحتها ستة مباحث: ١١
المبحث الأول: تعريف (لزوم الطريق): وتحته مطلبان: ١٣
المطلب الأول: تعريفه في اللغة ١٤
المطلب الثاني: تعريفه في الاصطلاح ١٥
المبحث الثاني: ألفاظ الأئمة النقاد في التعبير عن هذِه العلة ٢٤
وتحته ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: نقل عبارات المحدثين في هذِه العلة ٢٤
المطلب الثاني: جمع عبارات المحدثين في هذِه العلة ٣١
المطلب الثالث: تصنيف عبارات المحدثين في هذِه العلة ٣٢
المبحث الثالث: الفرق بين (لزوم الطريق) وقسيمه، وضده ٣٤
المبحث الرابع: ٣٧
الأنواع الحديثية التي يدخلها الإعلال بلزوم الطريق: وتحته اثنا عشر نوعاً:
النوع الأول: السلسلة الثنائية ٣٩
النوع الثاني: السلسلة الثلاثية ٤١
النوع الثالث: السلسلة المعروفة التي تأتي بزيادة راوٍ فيها ٤٢

النوع الرابع: السلسلة المعروفة برواية الرجل عن أهل بيته ٤٤
النوع الخامس: رواية الأكابر عن الأصاغر ٤٦
النوع السادس: الخطأ في اسم الراوي ٤٧
النوع السابع: الرفع في مقابل الوقف ٤٩
النوع الثامن: الوصل في مقابل الإرسال ٥٢
النوع التاسع: التلقين بالجادة الملزومة ٥٦
النوع العاشر: المزيد في متصل الأسانيد؛ إذا لزم الطريق ٥٨
النوع الحادي عشر: دخول حديثٍ في حديث؛ إذا لزم الطريق ٦٠
النوع الثاني عشر: إعلال العالي بالنازل؛ إذا لزم العالي الطريق ٦٤
المبحث الخامس: ضوابط التعليل بـ (لزوم الطريق) ٦٧
وتحته عشرة ضوابط:
الضابط الأول: لزوم الطريق لا يكون إلا وهماً ٦٧
الضابط الثاني: لزوم الطريق علةٌ إسنادية ٧١
الضابط الثالث: لزوم الطريق حكمٌ نسبيٌ ٧٣
الضابط الرابع: لزوم الطريق لا يتصور إلا باتحاد الإسناد والمتن ٧٥
الضابط الخامس: لزوم الطريق لا ينكشف إلا باتحاد المدار ٧٧
الضابط السادس: لزوم الطريق لا يتجه إلا إذا كان المخالف على خلاف العادة ٧٩
الضابط السابع: لزوم الطريق لا يثبت إلا بمعرفة الإسناد المشهور ٨١
الضابط الثامن: لزوم الطريق لا يتعارض مع العلل الأخرى ٨٥

الضابط التاسع: لزوم الطريق لا يستلزم تصحيح قسيمة ٨٨
الضابط العاشر: لزوم الطريق علةٌ خفيةٌ علىٰ خلاف الظاهر ٩١
المبحث السادس: مواقف الأئمة النقاد من الإعلال بـ (لزوم الطريق) .. ٩٧
وتحته مطلبان:
الموقف الأول: ما أُعل بلزوم الطريق ٩٧
الموقف الثاني: ما ٱختلف في إعلاله بلزوم الطريق ٩٨
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: ١٠٥
وتحتها ثمانية أحاديث:
الحديث الأول: حديث «إذا وقع الذباب» ١٠٦
الحديث الثاني: حديث السنن الرواتب ١٣٦
الحديث الثالث: حديث «من ترك الجمعة ثلاثاً» ١٧٣
الحديث الرابع: حديث طلاق حفصة رضي الله عنها ١٨٤
الحديث الخامس: حديث «للدنيا أهون علىٰ الله...» ١٩٨
الحديث السادس: حديث «أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج» ٢١٠
الحديث السابع: حديث «إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه» ٢٢٤
الحديث الثامن: حديث «أكمل المؤمنين إيماناً...» ٢٤١
الخاتمة ٢٦٠
المراجع ٢٦٣
الفهرس ٢٦٩